مراجعات في قضايا حقوق الإنسان في العالم العربي

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

ضمانات حقوق الإنسان

في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني

مناظرات حقوق الإنسان ١٠

منال لطفي

تعقيب : خضر شقيرات
: راجي الصوراني
: فاتح عزام

تقديم وتحرير: د محمد السيد سعيد

«من أجل تأصيل قيم حقوق الإنسان في الثقافات الكبرى في العالم»

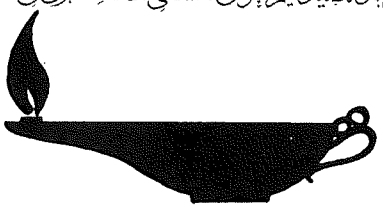

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

ضمانات حقوق الإنسان

في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني

مناظرات حقوق الإنسان ١٠

منال لطفي

تعقيب : خضر شقيرات

: راجي الصوراني

: فاتح عزام

تقديم وتحرير: د. محمد السيد سعيد

إفتتاحية

كراسة مناظرات
حقوق الإنسان

موضوعاتها ، منهجيتها وإسلوب إصدارها

اسم الكتـاب : ضمانات حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى
إعداد الكتاب: منال لطفى
اسم الناشـر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
رقم الإيداع : ٩٤/٨٣٤٠
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977 - 5568 - 02 - 1
تصميم الغلاف: جرين ليف سنتر

د . محمد السيد سعيد

مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومساعد مدير مركز الدراسات والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام

الكراسة التى بين يدى القارئ الآن هى باكورة إنتاج مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ويجد القارئ تعريفا بالمركز على الصفحة الأخيرة من المطبوع.

ومن المناسب تماما أن ننتهز فرصة هذا اللقاء الأول بين الكراسة وقارئها لكى نطلع القارئ والباحث المتبصر على موضوعات الكراسة ومنطلقاتها المنهجية والأسلوب الذى إتبعناه فى إصدارها، ولكى نستشيره فى ذلك كله.

وموضوعات الكراسة تستحق بحثا طويلا. فأكثر الأدبيات التى تصدر عن المعاهد المتخصصة فى دراسات حقوق الإنسان تدخل فى باب فلسفة حقوق الإنسان ومرتكزاتها الثقافية وتطلعاتها طويلة الأجل ، بما فى ذلك توسيع وتعميق الحماية الدولية للحقوق وخاصة فى المجالين المدنى والسياسى ، وصيانة ضمانات الحقوق من خلال آليات أقوى لتثبيت إلتزام الدولة بالوفاء بها . وبعض هذه الأدبيات يتطرق الى تصنيف الحقوق وتباين طبيعتها من حيث درجة الإلتزام والتفاوت فى التقدير الثقافى لهذه الطبيعة بين فئات الحقوق المختلفة ، وغير ذلك من القضايا المتصلة بمضمون الحقوق وكيفية الوفاء بها عالميا ووطنيا . والأكثرية الساحقة من هذه الأدبيات تتبع منهجية هى إما فلسفية محضة أو قانونية فى الأساس والجوهر.

أما االأدبيات التى تصدر عن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان ، رسمية أو غير رسمية ، وكذا المنظمات الإقليمية والوطنية فهى تعرض أساسا للتطورات الجارية ذات الصلة بحقوق الإنسان ، إذ أن مهمة هذه المنظمات فى الدفاع عن حقوق الإنسان تلزمها بأولوية التصدى للإنتهاكات . وبالتالى تصبح مراقبة الإنتهاكات وتصنيفها ومقارنتها زماناً ومكاناً، وربما فى أفضل الأحوال تطوير مؤشرات تصلح لتأسيس نظام عملى للإنذار المبكر بوقوع

إنتهاكات ومما لاشك فيه أن المنطلقات المنهجية التى تطبع هذه الأدبيات هى فى الجوهر قانونية ، ذلك أن المنظور الأساسى ، وأحيانا الوحيد ، لأداء مهمة الرقابة على إنتهاكات حقوق الإنسان هو مضاهاة السلوك الفعلى للدولة . بالإلتزامات الواردة فى الإتفاقيات والعهود والإعلانات الدولية لحقوق الإنسان .معينة هى الموضوعات التى تحتل قمة جدول أعمال هذه المنظمات .

ومن حيث دور هذه المنظمات فى الحماية ، فإنها تعلق جل هذه المهمة على الدولة ، والمنظمات والآليات الإقليمية والدولية . والآلية الرئيسية التى تستخدمها منظمات حقوق الإنسان هى الضغط على هذه الدول بهدف إلزامها بإحترام تعهداتها أو إحترام الإرادة الدولية العامة والظاهرة وفقا للقانون الدولى لحقوق الإنسان .

والمهم فى كل ذلك أن أكثر أدبيات حقوق الإنسان ، سواءا دخلت فى باب الدراسات أو التقارير تنصرف الى الماضى أو تؤسس منظورات ليس لها تاريخ محدد. وذلك لأنها تتعلق إما بمراقبة إنتهاكات تمت بالفعل أو بالتوسع فى وضع التقنينات والآليات التى يعتقد أنها ترسخ ضمانات أقوى للوفاء بالحقوق . بما فى ذلك الآليات الثقافية .

ويترتب على ذلك أن هناك فراغا كبير فى الأدبيات التى تنصرف الى الحاضر والمستقبل القريب . ونعنى بذلك أن الهيكل الراهن لأدبيات حقوق الإنسان يخلو مما يشبع الحاجة الملحة لأن تعكس منظور حقوق الإنسان على القضايا الجارية والمثارة ، سواء عى الصعيد الوطنى أو الدولى بهدف قيادة المناظرات حول هذه القضايا الى إتخاذ قرارات ورسم سياسات تتفق مع حقوق الإنسان وتغرس أو تصون وتكرس هذه الحقوق وضماناتها .

وبطبيعة الحال فإن هذا الفراغ لا يخلو من منطق . ومنطق صلب لا يمكن تجاهله . فحركة حقوق الإنسان تبدأ وتلتزم بموقف لا سياسى. الأصل فيه هو عموم الحق وشموله وعالميته وعدم جواز إنتهاكه تحت أى ظرف من الظروف ، فمنظمات حقوق الإنسان لا تناهض حكما بعينه أو حكومة محددة .. وهى لا تشارك فى أية جهود لمناهضة نظم حكم قائمة ولا تناضل لإحلال نظام محل نظام آخر. وهى بهذا المعنى حركات لا إيديولوجية ولا سياسية .. بل وهى تخشى الإتهام بالتدخل فى الشؤون الداخلية للأمم والحكومات . كل ما تفعله فى هذا الصدد هو أنها تنطلق من أن طائفة ما من الحقوق ليست شأنا داخليا بحتا، وإنما هى مسئولية مشتركة للإنسانية جمعاء . والدولة أو الحكومة لا تستطيع قانونا الإحتجاج بالسيادة لحجب أو إنكار أو إختراق حق للإنسان، أو للمواطن الخاضع لولايتها الإقليمية . والتدخل لحماية هذا الحق هو واجب المشرع الدولى وواجب ومسئولية للنظام الدولى بجميع مؤسساته، وخاصة مؤسسة الأمم المتحدة ، وهى بهذا المعنى لا تنكر السيادة التى هى فرع من أصل أصيل فى ميدان الحقوق ، وهو حق تقرير المصير الذى ورد فى المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة ، وفى كل من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية . ولأن حركات ومنظمات حقوق الإنسان تحترم السيادة الوطنية وقواعد الشرعية الدستورية والقانونية فهى تنأى بنفسها تلقائيا عن التدخل فى

طائفة واسعة من القضايا والموضوعات التى تخص التشريع المحلى أو تتفاعل فى بؤرة العمليات السياسية المحلية والوطنية ، بل وتنأى بنفسها عن المداخلة بشأن عملية صنع السياسة عموما.

غير أن هذا الموقف يترك مساحة واسعة جدا للغموض، وهى المساحة التى يتداخل فيها السياسى مع الحقوقى . كما أن هذا الموقف لا يخلو من تناقض حاد. وهو ما يظهر فى مطالبة الدولة بالوفاء بالحقوق مع الإستحالة الفعلية فيما يتعلق بلأدوارالخاصة بإعادة هيكلة الدولة والحكم بما يتفق مع أعلى أرجحية للوفاء بالحق. بهذ المعنى فعلا تستطيع حركات حقوق الإنسان إعلان تصورها أو نبذها لسياسة معينة من حيث تأثيراتها السلبية على الوفاء بحقوق الإنسان، ولكنها إنطلاقا من موقفها اللاسياسى لا تتقدم للتأثير الضرورى على عميلة صنع السياسة وإتخاذ القرارات ، بما فى ذلك منع أو الحيلولة دون أتخاذ سياسة معينة أو قرار ما ، بالرغم من إن هذه السياسة أو القرار قد يكون موضوعا للنفور أو الإدانه من جانب هذه المنظمات .

والواقع أن النتائج المباشرة لهذا الموقف اللاسياسى لمنظمات حقوق الإنسان يتباين كثيراً بين مجموعة الدول المتقدمة فى الشمال ، وتلك المتأخرة فى الجنوب . فحيث أن الأولى تعترف فى الأصل بالحقوق المدنية السياسية ، فإن هناك مجالا أوسع للتمييز بين الحقوقى ، السياسى. وهو أمر لا يتوفر فى أكثرية كبيرة من الدول المتخلفة فى جنوب العالم . وكذا ، فإن الإستقرار السياسى والإجتماعى الملحوظ فى الأولى لا يطرح سوى إحتمالات إستثنائية لتحديات إنتكاسية خطيرة بحقوق الإنسان . أما فى الطائفة الثانية من الدول ، فإن حالة عدم الإستقرار السياسى والإجتماعى الممتد يجعل التحديات الصارخة لحقوق الإنسان شأنا يوميا. وفوق ذلك فإن وفرة والإستقامة النسبية لمؤسسات حماية الحقوق فى المجتمعات الديموقراطية بالمقارنة بغيرها يحصر مهمة منظمات حقوق الإنسان فى مهمات لا سياسية بطبيعتها، وهى المهمات التى تتعلق أساساً بتوفير وتوثيق المعلومات ، والمساعدات القانونية والقضائية للأشخاص المنتهكة حقوقهم . أما فى المجتمعات التى لا تتوفر فيها نفس المؤسسات أو نفس الوضوح القانونى والسياسى للشروط الملائمة لآداء وظائفها ، فإن ضمانات الحق تتوطن أساسا فى الميدان السياسى.

ولكن هل تدعونا هذ التحفظات للتخلى عن الموقف اللاسياسى لحركة حقوق الإنسان ؟ يجب الإجابة على هذا السؤال بالنفى قطعا من منطلق مبدئى. غير أن هذه التحفظات تدعونا لتفسير ضيق ومحدود لهذا الموقف، وبما لا يعيق الحاجة الملحة لأن تعكس هذه الحركة منظور حقوق الإنسان فى العمليات الفكرية والسياسية الجارية والتى قد تنتهى بإصدار تشريع أو إتخاذ سياسة قديكون ملائما أو غير ملائم للوفاء بالحقوق. فالموقف اللاسياسى لحركات حقوق الإنسان ينصرف الى معنيين محددين:

المعنى الأول هو أن حركات حقوق الإنسان لا تطمح ولا ترغب فى المنافسة حول المناصب العامة أو مناصب السلطة السياسية فى أى مجتمع . كما أنها تلتزم من حيث المبدأ بالحياد بين القوى السياسية المتنافسة على

تشكيل الحكومة أو السلطة العامه ، إلا حيثما تشكل قوة ما تهديدا داهما وخطيرا بوقوع إنتكاسة خطيرة لحقوق الإنسان.

والمعنى الثانى هو أن حركات حوق الإنسان تلتزم إلتزاما قطعيا لارجعة فيه أو إستثناء بالنضال السلمى الصرف لنيل الاعتراف بحقوق الإنسان كما أنها تنبذ كافة صور العنف المادى أو الرمزى .. وتأخذ موقفا نقديا.. بل ومخاصما لكل دعوة للعنف أيا كان مصدرها أو مبررها .

أما خارج هذين المعنيين ، فإن حركة حقوق الإنسان يجب أن تتوفر على النضال من أجل الوفاء بحقوق الإنسان ، بما فى ذلك الضغط والتفاعل فى خضم العملية السياسية بهدف أن تأتى التشريعات والسياسات فى نهاية المطاف بما يتواءم مع أهدافها فى تأكيد إحترام وصيانة وتعزيز حقوق الإنسان وبهذاالمعنى ، فهى لا تكتفى بمراقبة الإنتهاكات ، بل تسعى لإعادة هيكلة السياسات ، بل والمؤسسات بما يرجح عدم قيام الإنتهاكات أصلا.

ومن هذا المنطلق، فإن حركة حقوق الإنسان تنظر لنفسها بإعتبارها حركة لاسياسية، ولكنها يجب أن توازن ذلك بالسعى لأن تصبح عاملا معتبرا فى العملية السياسية.

وينبنى على ذلك أن موقف الحياد السياسى هو موقف نسبى مشروط بمعنى أنه يقوم حيثما لا تتوافر ظروف تهدد بإنتكاسة خطيرة لحقوق الإنسان . فمثلا إذا كانت هذه الحركة لا تحبذ حكومة على حكومة أو نظام حكم على نظام آخر فى الظروف العادية ، فإنها فى نفس الوقت تستطيع ، بل ويجب عليها أن ترفض مبدئيا تولى حكومة أو نظام حكم تنطوى إيديولوجيته وسياساته المعلنه على إنتكاسة خطيرة لحقوق الإنسان. ويبدو أن حالة تولى مثل هذه الحكومة بوسائل لا شرعية ، أى من خلال إنقلاب عسكرى مثلا ، هى أمر واضح بحد ذاته. غير أننا نعتقد أن هذا الموقف جائز وواجب أيضا حتى لو تولت مثل هذه الحكومة أو نظام الحكم مقاليد السلطة العامة بوسائل شرعية ودستورية ، بل وحتى لو كانت هذه الحكومة أو كان هذا النظام شعبيا ، بمعنى أنه يحظى بحماس وتأييد أكثرية من المواطنين .

فمثلا لو جاءت الإنتخابات العامة فى بلد ما الى الحكم وبوسائل الشرعية الدستورية بحزب سياسى يعلن رغبته فى قمع أقلية ثقافية أو عرقية فى الداخل أو بإستعمار وضم أقاليم وأراضى فى الخارج لوجب على حركة حقوق الإنسان النضال ضد هذه الحكومة ومحاولة الحيلولة دون توليها أصلا بوسائل النضال السلمى. وكذا الأمر لو جاءت هذه الإنتخابات بحكومة أو نظام حكم يعلن رغبته فى قمع حريات وحقوق إنسانية جوهرية مثل حق الإعتقاد وحرية الضمير والحق فى محاكمة عادلة ونزيهة والحق فى المشاركة .. الخ

ومع ذلك ، فإن هذه الأطروحة لا يجب أن تفسر تفسيرا جامدا أو أن تطبق تطبيقا واحدا فى كل الحالات، ذلك

أن هناك ضرورة تاريخية لقياس وتقدير كل حالة تقديراً مستقلا وفقا لما تطرحة من معطيات تعزز أو تهدد الوفاء بحقوق الإنسان. ويمكن القيام بهذا التقدير على مستوى مناطق أو أنظمة ثقافية كاملة، أو على مستوى عدد من التشكيلات الإجتماعية والسياسية التى تتماثل من حيث موقفها التاريخى أو الأوضاع الجوهرية والمشكلات الكبرى للتطور.

وبطبيعة الحال أيضا فإن موقف النفور أو الترحيب بحكومة ما أو نظام حكم بعينه حالة «قصوى» قد تضطر حركة حقوق الإنسان لإتخاذه بناءا على تقدير ما قد ينتجه التحول السياسى من تأثيرات كيفية على مجال الوفاء بالحقوق الأساسية للإنسان. ولا يمكن القول بأن هذه الحركة مضطرة لإتخاذ هذا الموقف من كل ظروف التحول الحكومى. وما يعنينا فى هذه المناقشة كلها هو البرهنة على الحاجة لأن تكون حركة حقوق الإنسان ذات صلة بالظروف السياسية الجارية وأن تعكس منظورها الخاص على المناقشات والمناظرات والتفاعلات السياسية الجارية ، بالرغم من أن هذه الحركة هى لا سياسية بطبيعتها.

والنتيجة المنطقية لهذا الطرح هى الحاجة للتعاطى مع موضوعات شتى – قد لا تدخل فى الإطارالقانونى الصرف إلا من حيث إنعكاساتها ونتائجها – وذلك طالما أن هذه الموضوعات تحمل إحتمالات قوية بالتأثير البالغ على مجال ضمانات الحقوق .

ومما لا شك فيه أن الموقف السليم من هذه القضايا يجب أن ينهض على دراسة علمية وافية والإحتمالات والمسارات المختلفة لإتخاذ القرار ورسم السياسات حيال هذه القضايا.

وتطرح ضرورة الدراسة العلمية للقضايا والموضوعات الجارية ذات الآفاق المستقبلية من منظور حقوق الإنسان أسئلة كبيرة حول مشكلة المنهجية.

فالتقاليد الراسخة لأدبيات حقوق الإنسان هى فى الجوهر ناتج فكر حقوقى ولا تاريخى ففكرة حقوق الإنسان نظر إليها من باب القانون الطبيعى كإمتدادات للوجود الإنسانى نفسه ، بغض النظر عن المظاهر والتقلبات والتعبيرات المتفاوته والأسس المختلفة للتنظيم الإجتماعى . والتكوين الثقافى ومقاييس الإنجاز والأداء فى الميادين الإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية.

وفوق ذلك ، فحيث أن حركة حقوق الإنسان قد إتخذت موقفا لا سياسيا بمعنى فضفاض أو واسع للغاية ، فقد كان الإكتفاء بالمنظور أو المنهجية القانونية الصرفة أمرا منطقيا وجائزا.

فالقانون الدولى لحقوق الإنسان يسأل كافة الدول والحكومات ، بغض النظر عن أى إعتبار ، أن تفى بالحقوق الأساسية للإنسان . والمنهج القانونى بطبعة قد مال الى التمركز حول الدولة وإلى صياغة مطلبية ، ولم يكن بقدرته

أن يتساءل عن ماهية العوامل التى تقود الى وفاء أكبر أو أقل بهذه الحقوق ، أو بالشروط المحددة تاريخيا لمضاهاة ومقارنة الإنجاز فى ميدان هذه الحقوق ، كما لم يكن معنيا بتطوير نماذج تحقق أفضل عائد ممكن تاريخيا من منظور المقاييس النسبية للأدوار.

وقد مثل المنهج القانونى مرحلة مناسبة فى البداية .. ويستمر المنهج القانونى ضروريا فى أية صياغة شاملة لإستراتيجيات النضال من أجل الوفاء بحقوق الإنسان . على أنه ينبغى الإعتراف بأنه لم يعد كافيا. كما أصبح الإعتراف ضروريا بحتمية دراسة وتفهم العوامل التاريخية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية التى تؤثر سلبا على الوفاء بهذه الحقوق . ولاشك أن الإنتقال من المنظور القانونى الخالص الى منظور شامل لدراسة المؤثرات التاريخية على ميدان حقوق الإنسان يحرر حركة حقوق الإنسان من التمركز حول الدولة. فالدولة هى هيئة مهمة فيما يتعلق بالوفاء بالحقوق . كذلك إمتدادات الدولة فى المنظمات الإقليمية والدولية . غير أن مناشدة أو حتى إجبار الدولة على إعلان الإخلاص التام لحقوق الإنسان ولتعهداتها أمام القانون الدولى لحقوق الإنسان ، هو أمر لا يكفى إطلاقا لضمان هذه الحقوق . فحقوق الإنسان تتأثر أيضا بمعطيات ثقافية وأقتصادية وإجتماعية بعضها لا يخضع للإرادة الطوعية للدولة، مهما كانت قوتها ، بل إن الدولة ذاتها هى ناتج موضوعى لهذه المؤثرات ولو جزئيا.

ويترتب على ذلك الإستحالة المنطقية للإكتفاء بالمنظور أو المنهج القانونى – الحقوقى ، وحتمية الأخذ بمنهجيات متعددة بعضها يمكن إستخراجه من رصيد المعارف القائمة فى ميادين علوم إجتماعية مثل الإجتماع والسياسة والإقتصاد والأنثروبولوجيا .. بل ومن مناطق وتفريعات لهذه العلوم . ونستطيع أن نشتق هذا المعنى من الإهتمام العالمى الراهن بتعليم حقوق الإنسان ، فالإفتراض الكامن وراء هذا الإهتمام أن الوفاء بالحقوق يرتهن جزئيا بالوعى بها. غير أن السؤال الذى يتفرع منطقيا عن هذا الإفتراض يتعلق بأسباب التشكل المخالف للوعى الفردى والجماعى بهذه الحقوق.

ونستطيع أن نتصور مثلا أن هذا الوعى قد يشكل على نحو مضاد للإعتراف بحقوق الإنسان بتأثير عوامل محددة تاريخيا تنتمى الى مجال السياسة أو الثقافة والتفسير النوعى للدين أو العلاقات الإجتماعية . كما أن هذه العوامل قد تكون إلى تشكل متميز للوعى. إذ يبرز إهتمام فائق بطائفة معينة من الحقوق على حساب طائفه أخرى. ويتطلب إدراك هذا التشكل البحث العلمى الرصين فى المؤثرات المختلفة على الوعى الفردى والجماعى لعوامل التغير الأجتماعى والإقتصادى والسياسى، والظروف والشروط المحددة التى تقود الناس إلى إختيار سياسى ما قد يكون مناسبا أو مضادا للوفاء بحقوق الإنسان بتوازنها وشمولها وإرتباطها المتبادل.

ولا تستطيع أدبيات حقوق الإنسان أن تحرم نفسها من الإنتفاع بمنهجيات علوم السياسة والإجتماع والإقتصاد لمجرد عكوفها على الإخلاص لتقاليدها اللاسياسية. وقد برهنا سالفا على أن هذا الموقف لا ينبغى التخلى عنه،

ولكنه لا يجب أن يفسر على نحو يصادر ضرورة التعامل مع المعطيات السياسية الجارية. فإذا قبلنا بهذا التفسير لكان من المحتم الإعتراف بضرورة الأغتراف من مناهل ومناهج المعارف الإجتماعية الحديثة فى شتى الميادين وخاصة ميدان العلوم السياسية.

إن خطاب حقوق الإنسان يقوم بذلك على مخاطرة كبيرة ، فاللغة الحقوقية اللاسياسية قد تتمازج على لغة تنتمى الى ميدان السياسة أو بالأحرى علم السياسة، وكذلك الإقتصاد والإنثروبولوجيا.. بل وعلم الأديان المقارن، وينبغى حساب هذه المخاطر بكل دقة حتى لا تنزلق الى التميز أو التعصب السياسى الذى لا شك أنه قاتل للمحتوى الأخلاقى لحركة حقوق الإنسان.

كما أن هذا الخطاب قد يتعرض لإغراء الموقف السياسى المعارض ، حتى ولو كان ذلك من باب أنه لا توجد حكومة أو سياسة مثالية فيما يتعلق بالوفاء بحقوق الإنسان، فالطابع المطلق للحقوق- بمعنى عدم جواز ربط الوفاء بها أو بجواهرياتها- بظروف تاريخية عيانية محددة قد يدفع الى خطاب تحريضى أو أخلاقية رافضة أو غضب معنوى دائم. وفى نفس الوقت ، فإن الإعتراف ولو المستتر بنسبية الوفاء بحقوق الإنسان قد يفضى إلى «تفضيلات» سياسية عارضة ومتقلبة بشكل دائم، وهذه المخاطر لا يمكن إهمالها أو الإستهانه بها.

وبطبيعة الحال، فإن الضمان الأساسى ضد هذه المخاطر كلها يتمثل فى إحترام التقاليد الدراسية الرصينه ، وقد حدث هذا التطور بالفعل فى الأدبيات الغربية لحقوق الإنسان ، ولا يزال من المطلوب أن تقطع أدبيات حقوق الإنسان فى العالم الثالث أشواطا طويلة للتوصل إلى لغة ومنهجيات وأعراف الدراسة العلمية.

ومع ذلك ، فإن مجرد إحترام التقاليد الراسخة للخطاب العلمى ليس ضمانة كافية. فمن الضرورى أن يعكس منظور حقوق الإنسان نفسه على صياغة الأدبيات الخاصة به . ومن أهم علامات هذا المنظور التأكيد على معانى التعدية والمشاركة . وإذا أرفقنا بذلك أهم معطيات الممارسة العملية ، وهى ما يتعلق بنسبية الحقيقة ، لتوصلنا إلى نتيجة هامه، وهى أن أدبيات حقوق الإنسان ذاتها يجب أن تتحلى بالطابع التعددى . وتزيد أهمية التعددية كلما أقدمنا على التعاطى مع موضوعات وقضايا جارية وذات صلة بالمناظرات السياسية القائمة. وبصفة أخص تلك الموضوعات والقضايا الموضوعة على جدول أعمال السلطة العامة فى مجتمع ما، وهى الموضوعات المرشحة للتشريع بصددها. أو إتخاذ سياسة وقرارات بشأنها.

ويمكننا ضمان تلك التعددية بتناول كل قضية من أكثر من منظور ، وبأكثر من مدخل واحد ، وبمشاركة عدد كبير من المفكرين والكتاب والشخصيات العامة القادرة على إنتاج تقديرات مستقلة.

وكراسة مناظرات حقوق الإنسان تطمح للإفادة من كل هذه الأطروحات.

ففيما يتعلق بالموضوعات ، تتناول الكراسة تلك القضايا والمشكلات المطروحة الآن على جدول أعمال السياسة العربية، فى المجالة القطرى والقومى. وهى تتناول هذه الموضوعات من منظور حقوق الإنسان ، أى

إنعكاس الطموح فى الوفاء بحقوق الإنسان على تكييف الظروف والسياسات المؤثرة على هذه الحقوق . ويضم ذلك طائفة واسعة للغاية من القضايا سوف نرتب أولوياتها بما يتفق مع عمومها لأكثر من قطر عربى ودرجة إلحاحها من زاوية التطور الخاص بهذه الأقطار أو التطور الحادث أو المرتقب فى علاقاتها الدولية والإقليمية.

أما فيما يتعلق بالمنهجية: فإن كراسة حقوق الإنسان سوف تهتم بالأخذ من معطيات القانون لكنها سوف تغرف أساسا من منهجيات العلوم السياسية وعلم الإجتماع والإقتصاد. ذلك أن جوهر المهمة التى يطرحها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ينصرف الى التعاطى الخلاق مع الظروف التاريخية المحددة التى يمر بها العالم العربى وخاصة فى المجالات السياسية والإقتصادية بهدف إشتقاق الظروف والسياسات الملائمة – إلى أقصى حد ممكن عمليا – مع متطلبات الوفاء بحقوق الإنسان.

وأخيرا فإن كراسة حقوق الإنسان: سوف تتخذ منحى مميز فى أسلوب إصدارها . ففى البداية يتولى مركزالقاهرة إعداد ورقة خلفية آخذا فى الإعتبار تعددية الرؤى حيال قضية ما وتعددية المخارج المحتملة لمعضلات التطور الكامنة فى هذه القضية . ثم يطلب المركز تعليقين من مفكرين أو شخصين عامين ، للتعقيب على هذه الورقة ، بحيث ينتمى كلاهما إلى مدارس فكرية وتيارات سياسية مختلفة ، وذلك لضمان المزيد من التعددية. وأخيرا تعقد ندوة أو ورشة عمل لمناقشة الورقة الخلفية والتعقيبات لضمان المزيد من إستكمال المعالجة والمزيد من التعددية فى الآراء والتوجهات. وتضم الكراسة خلاصة المناقشة فى الندوة أو ورشة العمل جنبا إلى جنب مع الورقة الخلفية والتعقيبات .

والكراسة التى بين يدى القارئ الآن هى نموذج لهذا الأسلوب.

مقدمة

يفتح إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي والمعروف شعبيا باسم إتفاق غزة – اريحا اولا الموقع يوم ١٣ ايلول (سبتمبر) عام ١٩٩٣ فصلا جديدا من التاريخ الوطني الفلسطيني . وهو يطرح ايضا تحديات وقضايا جديدة كلية بالنسبة لحقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ يونيو ١٩٦٧

فقد تعرض الشعب الفلسطيني عموما وفي الاراضي المحتلة على وجه الخصوص لنمط فريد من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني . وتكاد سلطة الاحتلال الاسرئيلية تكون قد اخترقت كل مواد الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وذلك دون استثناء تقريبا ، هذا الى جانب خرق كافة تعهداتها وفقا للقانون الدولي الإنساني ، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة .

هذا النمط الفريد صار مألوفا الى حد ما في المجتمع الدولي وموثق توثيقا لابأس به . وهو ليس موضوع هذه الورقة ، الا بالقدر الذي يستمر فيه بأشكال شتى مع المرحلة الجديدة التي تشهد تطبيق إعلان المبادئ والاتفاقيات المتفرعة عنه .

اما موضوع هذه الورقة فهو استكشاف مستقبل ضمانات حقوق الإنسان في المرحلة الجديدة المتمثلة في تطبيق الحكم الذاتي الفلسطيني . إذ أن هذا الحكم يفتح فرصا جديدة امام وضع ضمانات معقولة لحقوق الإنسان في الاراضي المحتلة . ولكنه في نفس الوقت يثير بعض المخاوف . كما أنه محكوم بعدد من القيود التي قد تؤثر سلبيا على مقاييس الاداء الوطنية الفلسطينية فيما يتعلق بضمانات احترام حقوق الإنسان في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ومجرد الاعتراف الإسرائيلي بنشأة سلطة وطنية فلسطينية لادارة قطاع معين للحياة الاجتماعية في الاراضي المحتلة هو قدر من التسليم بحتمية الاعتراف بحق تقرير المصير .

ومع ذلك فإن جوهر الإعلان ينصرف الى تأجيل إمكانية الاعتراف بكامل هذا الحق ، وذلك لفترة انتقالية

مداها خمس سنوات على الأقل ، وبهذا المعنى فإن سلطة الاحتلال لا تزال تحجب عن الشعب الفلسطينى حقه الكامل فى تقرير المصير طوال تلك الفترة الانتقالية ولا تلتزم سلفا بالاعتراف بهذا الحق حتى اثناء مفاوضات التسويةالنهائية لتطبيق قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ . كما أن ، بعض التفسيرات المحدده لبعض بنود وثيقة الاعلان سوف تؤثر سلبا . وستضعف من حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، (١) . وفوق ذلك فإن بقاء وظائف السيادة العليا فى يد سلطة الاحتلال الإسرائيلية واستمرار تواجد جيش الاحتلال والمستوطنات الإسرائيلية فى معظم ارجاء الأراضى المحتلة ، بأستثناء منطقتى غزة واريحا ، يهدد باستمرار نفس نمط الانتهاكات الذى عانى منه الإنسان الفلسطينى منذ يونيو عام ١٩٦٧ ، ولو الى حد معين .

هذا على جانب القيود . أما على جانب الفرص فإنه لا يمكن تجنب الاستنتاج بأن إعلان المبادئ يشكل – فيما لو طبق بروح من العدالة والنزاهة – خطوة على الطريق امام الاعتراف بالحقوق الجماعية للشعب الفلسطينى . فقد صارت هناك وثيقة تشمل اعترافا من جانب اسرائيل ، بالحقوق الشرعية والسياسية، للشعب الفلسطينى (الديباجة) ، ناهيك عن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينى . كما أن هذا الإعلان يقطع نصف الطريق امام تأسيس سلطة وطنية فلسطينية قابلة للتبلور فى دولة مستقلة . أذ ينص الاعلان على ان هدف المفاوضات الاسرائيلية – الفلسطينية .. هو بين الأمور الاخرى اقامه سلطة حكم ذاتى فلسطينى لفترة انتقالية – المجلس المنتخب للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة (المادة الأولى وأنه ،لكى يتمكن الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والضفه الغربية من أن يحكم نفسه وفقا لمبادئ الديمقراطية ستجرى انتخابات سياسية مباشرة حره وعامه لانتخاب مجلس (المادة ٣/١)

إنطلاقا من هذه المعانى سيكون للشعب الفلسطينى حكومه وطنية منتخبة – ولو مقيدة السيادة لأول مره فى تاريخه الحديث.. وهى حكومه قد تمهد لإنشاء دولة ذات سيادة – من الناحية القانونية . وحتى ان لم يحدث ذلك فى المواقيت المحددة فى الإعلان ، فستكون هناك على الاقل نواه لسلطة وطنية فلسطينية تعكف على اداء وظائف الحكم فى عديد من قطاعات الحياة وهى قطاعات ذات صلة وثيقة بحقوق الإنسان . وهذا كله يشكل فرصة لا بأس بها لتطوير ضمانات حقوق الإنسان فى الاراضى المحتلة ولبدء تجربة وطنية ديمقراطية قد تصير مثلا ونموذجا لاحترام حقوق الإنسان فى المنطقة العربية.

لاشك اذن ان هناك فرصة للحصول على حق تقرير المصير ، ولوضع ضمانات للحقوق المدنية والسياسية للشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .. ولكنها مجرد فرصة . ذلك أن الحصول على بعض الاستقلال او حتى كامل الاستقلال ، كامل حق تقرير المصير ، حق التنمية وحق السيطرة على الموارد الطبيعية فى الضفة والقطاع .. أى الحقوق الجماعية ، لا يضمن تلقائيا وبصورة معززه مؤسسيا حقوق الإنسان المدنية والسياسية وطائفه الحقوق الفردية عموما. ويتوقف ذلك الى حد كبير على توجهات ومستويات أداء السلطة العامه و هى فى هذه الحالة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى . وهناك بعض المخاوف المحيطة بمستقبل هذا الاداء ، وهى مخاوف يمكن استنتاجها من ميراث الممارسات السائدة داخل الاطار الواسع للحركة الفلسطينية الظروف المحدده المحيطة بتوقيع إعلان المبادئ والتفاوض حول تطبيقه ونصوص اعلان المبادئ نفسه ، وما يمكن توقعه من نمط التفاعلات فى خضم تطبيق الاعلان .

وهنا تظهر الحاجة لمناقشة مبكرة لضمانات حقوق الإنسان فى ظل تطبيق الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفه والقطاع.

ذلك ان النوايا والإعلانات السياسية مهما كانت مواتيه لتوقعات إيجابيه بشأن احترام حقوق الإنسان فى الاراضى المحتلة لا تشكل بحد ذاتها ضمانات يمكن الاستناد اليها او الاعتماد عليها فى تقنين الحقوق وصيانتها من جانب سلطة الحكم الذاتى . إذ ينبغى على هذه السلطة قبل كل شيئ القيام بتقنين هذه الحقوق فى نصوص مكتوبه وتخصيص الهياكل المؤسسية المناسبة لصيانتها والدفاع عنها وحراستها من تغول السلطة التنفيذية (ولو كانت محدودة الاختصاصات ومقيدة السيادة) وبصفة خاصة بناء جهاز قضائى فعال ومستقل وفقا للتقنينات المرعية دوليا فى هذا لاشأن . وكذا تمكين مؤسسات المجتمع المدنى، وعلى رأسها منظمات حقوق الإنسان من حراسة والدفاع عن تلك الحقوق المقننه . ولا يجوز الحديث عن ضمانات قانونية لحقوق الإنسان دون الاضطلاع بهذه المهام بأقصى سرعة ممكنه عمليا.

والواقع أن وضع التقنينات التى تتضمن حقوق الإنسان وسبل حمايتها وصيانتها ليست مهمه بسيطة . ذلك أن السلطة الوطنية للحكم الذاتى تنشأ دون وجود اطار قانونى وطنى شامل .

فقد طبق القانون الاردنى منذ اعلان الاردن ضم الضفه عام ١٩٥٠ كما طبق القانون المصرى فى غزة عمليا منذ عام ١٩٤٨ . ثم قامت سلطة الاحتلال الاسرائيلى بتطبيق القانون الإسرائيلى على جانب كبير من المعاملات المدنيـة فى الضـفـة والقطاع منذ عـام ١٩٦٧ . وتطور كـذلك نوع القـانون العـرفى Customary law ليحكم المعاملات والعلاقات المدنية الفلسطينية – الفلسطينية فى جانب آخر .

وهكذا تجد سلطة الحكم الذاتى نفسها امام تعدد للهياكل القانونيه الحافلة بإنتهاكات جسيمه لحقوق الإنسان المدنية والسياسية .. وهو بناء قانونى مشوه للغاية على اية حال. ومن المحتم أن تقوم هذه السلطة بوضع تقنين شامل فى المجالات المدنية والسياسية وهى عمليه أستغرقت فى الظروف العادية لبلدان اخرى عقودا عديدة. وفوق ذلك فإن هذه العمليه لن تكون خالية من التعقيدات والتوترات والصراعات التى قد تتناول فلسفة القانون نفسه بحكم الانقسامات العميقه فى المجتمع السياسى الفلسطينى . ومن المرجح أن يؤخذ بالقانون الدولى لحقوق الإنسان كأحد مصادر التشريع . غير أن التحدى الحقيقى يكمن فى الاخذ بهذا القانون كإطار عام موجه لعملية وضع التشريعات والتقنينات المدنية والسياسية. وهناك اسباب عديدة للقلق حول الأخذ بهذا التوجه فى الظروف المحدده المحيطة بتطبيق الحكم الذاتى الفلسطينى.

ذلك ان ضمانات حقوق الإنسان ليست مسألة قانونية بحته .. بل قد لا تكون مسألة قانونية اساسا وانما تتوقف هذه الضمانات بالقدر نفسه أو بقدر أكبر على الظروف الفعلية المؤثره على تكوين ومضمون اداء السلطة العامة فى كل مكان ، وفى الاراضى المحتله على وجه الخصوص . فقيام سلطة حكم ذاتى فلسطينى يتم فى ظروف تتسم بإنسلاخات وإنشقاقات عميقه وصراعات شديدة الحده بين التيارات المختلفه للحركة الوطنية الفلسطينية ، وهى صراعات وتناقضات قابلة للتجدد فى المجتمع الفلسطينى ذاته بما ينذر بتجاوز خلافات النخبه الوطنية الى انشقاقات عميقه فى المجتمع وحول اسس ومرتكزات هذا المجتمع .

وفى الوقت الذى تتعلق فيه الضمانات الواقعية لحقوق الإنسان بمدى التعددية الفعليه فى المجتمع السياسى، فأنها

تتعلق ايضا وربما بدرجة اكبر بالوفاق الوطنى : أى بإمكانية تأسيس هيكل مستقر للمصالحة الوطنية والتراضى الجماعى حول اساس النظام العام . فبدون هذا النظام العام – المتفق عليه – نكون امام احتمالا ت تتراوح فى اقصاها بين الحرب الاهلية و الفوضى والقمع والشمولية السياسية.

وتتداخل مع عملية بناء السلطة الوطنية – أو ما قد يقدر له أن يتحول الى نواه للدولة الفلسطينية – عوامل شتى ومعقدة ترتبط فى جلها بأليات تحويل حركة تحرير استوطنت طويلا فى الخارج الى اداره وطنية عامه منضبطة بقانون عادل داخل الضفه والقطاع و الاسس والمرتكزات التى سيتم عليها بناء هذه السلطة سوف تحدد الى حد بعيد ولاجل زمنى ممتد طبيعة المجتمع السياسى الفلسطينى نفسه ، وافاق تطوره واتجاهات هذ التطور .

ونستطيع أن نلخص مخاوفنا فى هذا الصدد فى القول بأن هناك توازن قلق بين العوامل التى قد تقود الى تكوين ديمقراطى لهياكل ومؤسسات الحكم الذاتى والعوامل التى قد تقود الى تكوين تسلطى ،ربما عنيف لهذه المؤسسات .

أننا نرى فى عملية تكوين سلطة الحكم الذاتى ما يشبه تجربة معملية للعملية التاريخية لتكوين الدولة الوطنية ، وإن كانت هذه العملية تتم فى ظروف شديدة الخصوصية . والعديد من الكتاب العرب ينكرون هذه السمه منذ البداية . فوفقا لهم لا تكاد الاختصاصات والصلاحيات المنقولة لسلطة الحكم الذاتى وفقا لإعلان المبادئ والاتفاقات التالية تزيد كثيرا عن سلطة البلديات . ومن المؤكد ان ذلك صحيح الى حد كبير ، اذا ما أخذنا بالقراءة النصوصية لإعلان المبادئ. اما اذا نظرنا للأمر من زاوية السياسة العملية فأننا قد نستطيع أن نرى ان سلطة الحكم الذاتى ستقترب فعليا من الدولة القانونية المعروفة فى عالمنا اليوم . حيث هناك سكان ومواطنون يمكن تميزهم بوضوح واقليم يمكن تحديده بسهولة نسبية وفقا لتواريخ الإحتلال والقرارات الدولية ذات الصلة، واعتراف دولى واسع النطاق بالكيان السياسى الفلسطينى ، وسلطة عامه او حكومة حتى لو كانت ناقصة السيادة لظروف ومقتضيات فعليه قسرية.. انها ستكون فى الواقع دولة سياسية فى طور التكوين مهما أرادت سلطة الاحتلال الإسرائيلى على غير ذلك.

وليس من شأن هذا الحكم التقليل من المدى الهائل للتناقضات الكامنه فى المرحلة الانتقالية ، وهى التناقضات التى تنبثق تلقائيا من حالة ازدواج السلطة بين الاحتلال الإسرائيلى التى تحتفظ بوظائف السيادة ، والسلطة الوطنية الفلسطينية التى تقوم بمهام البلديات شكليا ولكنها يمكن أن تمنح كامل المعطيات الرمزية من جانب المواطنين أنفسهم للتعبير عن هوية و استحقاق غير قابل للتصرف لتقرير المصير . وربما تكون اهم هذه التناقضات على الاطلاق هى تلك النابعة من مسألة الامن . ولاشك ان سياسة الامن من اهم المداخل ذات الصلة بإحترام وصيانة حقوق الإنسان . ويمكننا أن نعتبرها احد المحددات الواقعية الكبرى لضمانات حقوق الإنسان فى الاراضى العربية المحتلة.

وعلى ضوء هذه الملاحظات ربما يكون من المناسب ان نبدأ بحثنا حول ضمانات حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى بدراسة الاحتمالات المختلفة الناشئة عن المحددات **الواقعية** لهذه الضمانات، وذلك قبل التعاطى مع قضية الضمانات ا **لقانونية** لهذه الحقوق .

ضمانات حقوق الإنسان
فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى

منال لطفى
باحثة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الفصل الأول

الضمانات الواقعية
لحقوق الإنسان فى الاراضى المحتلة

لا شك أن هناك جدلية من نوع خاص بين وفاء الحكم الذاتى الفلسطينى بحقوق الإنسان من ناحية وقدرته على استكمال النضال من اجل بناء الدوله المستقلة وتحرير الشعب الفلسطينى من كل صور الاضطهاد الاستعمارى من ناحية ثانية.

وقد يبدو الأمر على غير ذلك بالنسبة لبعض الدارسين لحركات التحرر الوطنى . فالانزلاق السريع للتسلطية بعد نيل كثير من شعوب العالم الثالث لاستقلالها قد يخلق انطباعا بأن هناك امكانية لفك الارتباط بين النضال الوطنى والديمقراطية السياسية والاجتماعية كإطار إبتدائى للوفاء بالحقوق الأساسية للإنسان . غير ان هذا الأنطباع متسرع ومغلوط الى حد كبير . فالتحرر الوطنى يجب أن يكون فى آن واحد فعلا ديمقراطيا . ويظهر ذلك بوضوح من تأمل مفهوم حق تقرير المصير اذا أن هذا الحق يترتب للأمه التى يجب أن تختاره بإرادة حرة وظاهرة من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة . ويعد حق الأمه فى إختيار حكومتها جزءا لا يتجزأ من حق تقرير المصير . وبهذا المعنى فإن حجب حق الأمه فى التعبير عن إرادتها الظاهرة بصورة حرة ونزيهة وفى اختيار حكومتها يعد فى حقيقة الأمر إستمراراً لإنكار حق الأمه فى تقرير مصيرها.

كما يمكن أن نظهر هذا الارتباط الجدلى على مستوى السياسة الفعلية . فالحكومة التى تحجب حريات وحقوق اساسية عن مواطنيها او تميز تعسفيا بين بعض هؤلاء المواطنين وبعضهم انما تطعن فى جدارتها الاخلاقية بالاستقلال حتى لو كانت حكومة مؤلفة وفقا لقانون ما وعلى النقيض فإن المغزى الحقيقى للإستقلال انما يتجلى لا فى مؤشرات او مصطلحات مبهمة مثل مجد الامه أو هيبتها الجماعية ، وانما فى المؤشرات المحددة لحرية وكرامة مواطنيه . والأساس الفلسفى لحق الأمه فى تقرير مصيرها انما يكمن فى المساواة بين الأمم وهو الأمرالذى يترتب عليه المساواة بين المواطنين فى الحقوق والحريات . ومن المنطقى تماما أن ننظر لحق تقرير المصير بإعتباره البوابه الطبيعية لنيل المواطنين لحقوقهم وحرياتهم الإنسانية الفردية والجماعية ، المدنية والسياسية ، والأقتصادية والأجتماعية.

إن هذه الجدلية تظهر بصورة اوضح كثيرا بالنسبة للنضال الوطنى الفلسطينى ، وخاصة فى مرحلة الحكم الذاتى، وذلك لآسباب عديدة . وأول هذه الأسباب هو المدى المذهل للقمع والحرمان الشامل الذى قامت به سلطة الاحتلال الإسرائيلى ضد الشعب الفلسطينى منذ عام ١٩٦٧ وبالتالى الحاجة العميقة لأن تمثل ممارسات الحكم الذاتى قطيعة كاملة مع سياسة الانتهاك الشامل لحقوق الإنسان الذى مارسته سلطة الاحتلال فى الاراضى المحتلة وهو ما لا يتأتى دون التزم سلطة الحكم الذاتى إلتزاما كاملا وقطعيا بحقوق الإنسان ولو فى حدود صلاحياتها.

وثانى هذه الأسباب ان الطابع الانتقالى للحكم الذاتى يجعله مجالا مهما لتناقض اصيل فى التوجهات الاستراتيجية بين الوطنية الفلسطينية و الاستعمار الإسرائيلى . فالأولى ستناضل حتما لإستثمار الحكم الذاتى من اجل بناء دولة فلسطينية كاملة السيادة والصلاحيات أما الأخيرة فستسعى حتما لإفراغ هذا الحكم من محتواه التحريرى بهدف استيعاب الاراضى المحتله برضا من جانب شعبها وسلطتها الوطنية . واحد الأساليب التى سوف تلجأ اليها السلطات الإسرائيلية هى توريط سلطة الحكم الذاتى فى اعمال تنتهك حقوق الإنسان الفلسطينى لكى تؤكد دعائيا عدم جدارة العرب بحكم أنفسهم ديمقراطيا. وقد مثل هذا الأدعاء احد المحاور الدعائية الكبرى لإسرائيل فى العالم الخارجى.

وفى مواجهة هذا الأسلوب الدعائى إهتمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بالتأكيد على معانى (الديمقراطية الفلسطينية) وإلتزامها بالتقاليد الديمقراطية الفلسطينية.

ومع ذلك ، فإن هذا التأكيد وحده لا يكفى كبداية موفقه لسياسة شاملة لإحترام حقوق الإنسان فى الضفة الغربية وقطاع غزة . بل ينبغى ان تترجم النوايا الى ضمانات محدده فى السلوك والبناء المؤسسى الفعلى لسلطة الحكم الذاتى .

ومن وجهة نظرنا ، فإن هناك ثلاثة مجالات لبلورة الضمانات الواقعية لحقوق الإنسان فى الآراضى المحتلة . هذا المجالات هى تأكيد الوفاق الوطنى فى الهيكل التعددى للمجتمع السياسى الفلسطينى . والبناء الديمقراطى النزيه للهياكل المؤسسية لسلطلة الحكم الذاتى (وبالتالى للنواة الأساسية للدولة الفلسطينية) ، والتسوية العادلة لمعضلات الأمن فى المرحلة الأنتقالية . وسوف نتناول هذه المجالات الثلاثة بالترتيب.

أولا : الجمع بين التعددية والوفاق الوطني في المجتمع السياسي الفلسطيني :

يعد تقنين التعددية السياسية مظهرا هاما للاعتراف بحقوق الإنسان اواحترامها. كما أنها فى الوقت ذاته تعد ضمانة جوهرية لحقوق الإنسان من الناحية الواقعية . ذلك أن حجب أو تصفية التعدية هو المقدمة الطبيعية للإستبداد والأستبعاد . وعلى العكس فإن تقنين التعددية والاعتراف بها هو الية اساسية – فى الواقع العملى – لضمان التوازن الإجتماعى والسياسى ، ومنع الانفراد بالسطلة على كافة مستويات الحياة الاجتماعية وتأكيد الحق فى المشاركة.

ومن وجهة نظر حقوق الإنسان ، فإن معنى التوافق الوطنى مكمل لضرورة التعددية . ،ونعنى بالوفاق الوطنى– فى هذا السياق – تكوين هيكل مستقر للمصالحة السياسية دون إنكار للتعددية. وجوهر معنى الوفاق الوطنى هو إذن الاتفاق المستقر على إحترام الشرعية الدستورية والديمقراطية بما فى ذلك ضمان إمكانية تداول السلطة.

ويمكننا إبراز اهمية الوفاق الوطنى من وجهة نظر حقوق الإنسان على مستويين: سلبى وإيجابى . فعلى المستوى السلبى ، يمثل الوفاق العام حول قيم ديمقراطية ووطنية وإنسانية أساسية المخرج الرئيسى من إحتمال إنفجار الحرب الأهلية ، وخاصة فى الظروف المحيطة بالموقف من إتفاق غزة٠– اريحا أولا أو إعلان المبادئ والمفاوضات عموما حول السلام الفلسطينى الإسرائيلى .

فالحرب الأهلية هى بحد ذاتها أسوأ ساحة لإنتهاك حقوق الإنسان ، وخاصة حقوق المدنيين ومن لا قوة لهم . إذ لا نستطيع تصور حقوق الإنسان دون وجود نظام عام يحميها .

وعلى المستوى الإيجابى، فإن الوفاق العام يعد شرطا مهما للإرتقاء فى مدارج الوفاء بالحقوق والحريات العامه والاساسية وذلك بشرط ان يكون قائما على أساس من التعددية والشمراكة. والوفاق الوطنى العام بهذا المعنى ليس ناتجا تلقائيا وانما هو حصيلة وحصاد عمل منهجى مقصود سواءا من جانب السلطة العامه أو من جانب قوى المعارضة الشرعية والديمقراطية . ففى غياب هذا التوجه المنهجى قد يتحول الموقف السياسى الى الفوضى او التدهور الشامل للمعنويات . فعزوف الأطراف الأقوى فى المعادلة السياسية عن العمل الإيجابى والقصدى لإكتساب

احترام المعارضة ومنحها المساحة المناسبة للمشاركة قد يدفع المعارضة لحمل السلاح أوالى موقف اليأس . وعلى النقيض فإن فشل المعارضة فى الالتقاء على حد ادنى من قيم الوفاق الوطنى قد يفرض على السلطة العامه معضلة حقيقية فى الاختيار بين القمع المسلح او الرضى بتفكيك النظام العام وتفشى احتقار القانون . وهذه كلها تمثل ظروفا ملائمة لإنتشار الإنتهاك المنظم لحقوق الإنسان .

وهناك فى الوضع الراهن للمجتمع السياسى الفلسطينى عوامل تثير المخاوف من إمكانية تبدد الوفاق الوطنى وربما الإندفاع التلقائى لمسار الحرب الأهلية ، او الانفراد بالسلطة ، كما أن هناك عوامل اخرى تبعث الثقة فى إمكانية الوفاء بهذين الشرطين المتلازمين للوفاء بالحقوق الإنسانية ومتطلبات بناء ديمقراطية فلسطينية : أى الوفاق الوطنى والتعددية السياسية .

وفيما يلى سوف نبحث اسباب التوقعات الإيجابية واسباب التوقعات السلبية فيما يتعلق بهذا الضمان الواقعى الهام لحقوق الإنسان فى الاراضى المحتلة .

اسباب التوقعات المتشائمة

تنهض التوقعات المتشائمة بصدد إمكانية بناء السلام الوطنى الفلسطينى فى ظل التعددية الفكرية والسياسية على سببين رئيسيين . الأول يتعلق بعوامل إستمرار وتكريس السلطة الانفرادية سواء داخل منظمة التحرير او فى هيكل الحكم الذاتى . اما الثانى فيتعلق بموقف فصائل المعارضة من إتفاق إعلان المبادئ ، وهو موقف ينذر بإنفجار حرب أهلية فلسطينية .

١- تعميق الطابع الأنفرادي - الاستبعادي للسلطة الوطنية الفلسطينية :

تعود المخاوف من إستمرار وتكريس الطابع الانفردى – الاستبعادى للسلطة الوطنية الفلسطينية الى بروز تقاليد سياسية ممتدة واخذه فى التعمق لإنفراد القيادة العليا بالسلطة فى منظمة التحرير الفلسطينية . وعزوفها عن العمل القصدى النشيط لتحقيق المصالحة الوطنية وتوسيع قاعدة المشاركة فى إتخاذ القرار الوطنى . كما تعود هذ المخاوف الى إتجاه العوامل الاقليمية والعالمية لتكريس هذا الاتجاه ، سواءا فى نطاق منظمة التحرير او فى نطاق الحكم الذاتى الفلسطينى .

وسوف نتناول الاسباب التى تعزز المخاوف من تعميق الطابع الانفرادى ونحددها فى ثلاثة أسباب :

أ- تقاليد الانفراد بالسلطة والاستبعاد من المشاركة .

يعتقد الكثيرون أن الميراث الذى تطور داخل منظمة التحرير الفلسطينية يتسم بقدر كبير من الأنفراد بالسلطة والنزعة نحو الاستبعاد – وليس الاستيعاب – لعناصر المعارضة السياسة . وخلال السنوات القليلة الماضية ، وبصفة أخص خلال الفترة التى سبقت وتلت توقيع إتفاق اوسلو حول إعلان المبادئ الفلسطينى – الإسرائيلى ، شهدت منظمة التحرير تمركزاً شديدا للسلطة بيد السيد ياسر عرفات شخصيا . وفى هذا السياق العام إتسم أداء المنظمة عموما بالتخندق والتحزب الى الدرجة التى افشلت محاولات عديدة للحوار والتقارب بين قيادة المنظمة وبقية الفصائل الوطنية الفلسطينية ، وبصفة أخص حركة حماس . وهو موقف يقود الى الاعتقاد بتواجد عناصر عديدة

لإستقطاب وصراع سياسى فلسطينى / فلسطينى قد يمهد لحرب اهلية دعائية وسياسية أو حتى بالوسائل العسكرية.

والواقع أن هذا التطور يشكل إنحرافا عن أسس الشرعية الفلسطينية التاريخية . ذلك أن منظمة التحرير قد اعتبرت الديمقراطية – جنبا الى جنب مع الوحدة الوطنية – احد المبادئ الرئيسية التى تقوم عليها . وتأسست داخل المنظمة مؤسسات برلمانية وتنفيذية على رأسها المجلس الوطنى الفلسطينى . وقد استطاع هذا المجلس – الذى هو السلطة التشريعية الأساسية فى المنظمة – الاجتماع بإنتظام على أرض فلسطين ثلاث مرات بين عامى ١٩٦٤ و١٩٦٧ . ثم توالت دورات إنعقاده على نحو غير منتظم بقدر ما توافرت ظروف سياسية فلسطينية وعربية لإنعقاده فى دولة عربية أو أخرى.

وبسبب صعوبة إنعقاد المجلس على نحو منتظم إنعقد الرأى على خلق هيئة تشريعية تتسم بمرونة الحركة والسهولة النسبية لتحقيق النصاب القانونى للاجتماع خارج الاراضى المحتلة وذلك للمحافظة على اسس الشرعية الديمقراطية الفلسطينية وهكذا تأسس المجلس المركزى الفلسطينى غير أن هذا الأخير لم يقم بمهامه على الوجه الأكمل . ونتيجة شلل وعدم فاعلية المؤسسات الشرعية الفلسطينية لأسباب داخلية وعربية هيمنت أليه الإتخاذ الفردى للقرار حتى المصيرى منها .

والواقع أن هناك العديد من الاراء تعزو الممارسات التسلطية فى منظمة التحرير الى الجذور الأولى لنشأة الحركة الوطنية الفلسطينية . فالخطر المزدوج المتمثل فى الاحتلال البريطانى والاستيطان اليهودى قد أدى الى توحد الحركة الوطنية التى هيمن على قيادتها ممثلو القوى التقليدية السائدة وهم المحافظون من ملاك الاراضى والوجهاء ورجال الدين ولم ينشأ فى فلسطين برجوازية تجارية أو صناعية يعمل المستنيرون فيها على تقديم صيغ ديمقراطية للممارسة السياسية (٢) . وعلى عكس هذا الرأى تؤكد اراء اخرى أن الجذور الأولى لاشكال التسلط فى المنظمة لا تعود الى سيطرة القوى التقليدية على الحركة الوطنية ، فالقوى التقليدية لا تكن بالضرورة عداءاً تلقائياً للتوجهات الديمقراطية . والعامل الذى قد يكون اكثر تأثيرا هو ان الخطر الجسيم الذى واجهته الحركة الوطنية جعل مطلب الديمقراطية يبدو غير هام مقارنة بالحفاظ على الكيان الفلسطينى ، وعلى هذا رفضت الحركة الوطنية بعض مظاهر التطوير الشكلى مثل إنشاء مجالس تشريعية لإدراكها ان الهدف الأساسى هو جعل الغلبة للإسرائيلين فى هذه المجالس .

وبشكل عام كانت الهيئات التى أنشأتها الحركة الوطنية والاحزاب المختلفة مؤسسات للنخبة وبقى الولاء فيها قائما على الأسس التقليدية وبرامجها بعيدة عن المطلب الديمقراطى ، وتجدر الاشارة الى أن اكبر الاحزاب وهو الحزب العربى الملتف حول الحاج امين الحسينى قد أصر فى نظامه الداخلى على حصر حق إنتخاب هيئته القيادية بعدد محدود من أعضاءه ممن تتيح القيادة لهم هذا الحق ، أى النخبة وحجب هذا عن باقى الاعضاء،(٣) . وفى الخمسينات كانت حتمية تحقيق توازن صعب بين وجود الحركة الوطنية الفلسطينية فى أراضى عربية وبين مصالح وتفضيلات الاقطار العربية هى المؤثر الأكثر فاعلية على التطور الديمقراطى فى الحركة الوطنية الفلسطينية ، فالصيغة الأولى لمنظمة التحرير ، كانت تشكيل لجان تحضيريه فى كل دولة عربية توجد فيها تجمعات للفلسطينين وتولت هذه اللجان الاتصال بمن أمكنها الاتصال بهم وأجرت ما تيسر من مشاورات وراعت الاعتبارات التقليدية للوجاهة والنفوذ بما فيها المنشأ البلدى وسمت مندوبى المؤتمر على هذا الأساس ، (٤)

وبحصيلة تأثير العوامل الداخلية والعربية أنعقد المؤتمر التأسيسى الأول فى مايو ١٩٦٤ وأقر مواثيق مثل العداء الواضح للحزبية وتركيز صلاحيات ضخمه تشريعيه ، تنفيذية ، سياسية ، ادارية ومالية بيد رئيس ، المنظمة ، وبعد ١٩٦٧ صعدت المنظمات العسكريه التى هيمنت على الحركة الوطنية الفلسطنية وأدخلت تعديلات جوهرية على الميثاق الوطنى بحيث أسفرت التعديلات عن تثبيت أمرين الألتزام الطوعى لتقليل الخلافات بين القوى المتعارضة و مبدأ التعددية ومنع التدخل فى الشؤون الخاصة لكل فصيل .

وتعتقد أراء أخرى ان تجربة التعددية التى شهدتها المنظمة لا تعنى الممارسة الديمقراطية ، فالتعددية هى اداة لإعمال الديمقراطية ولكنها ليست وجهها الوحيد وتميل هذه الأراء الى اعتبار ميراث المنظمة بأكمله ميراث تسلطى مع اختلاف الأشكال .

والواقع ان عواملا اخرى عديدة قد تدخلت لتكوين هيكل بيروقراطى جامد فى البداية ثم لتعزيز مركز وحيد للسلطة وإتخاذ القرار فى منظمة التحرير بعد ذلك . ومن بين هذه العوامل تواتر الكوارث التى حلت بالحركة الوطنية الفلسطينية منذ أحداث ايلول الاسود عام ١٩٧٠ مرورا بإنخراط المنظمة فى الحرب الأهلية اللبنانية منذ عام ١٩٧٦ ، والغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ وإنتقال المنظمة الى تونس ، وبسبب كل هذه النكبات أخذت الأزمه السياسية فى المنظمة – وفى الحركة الوطنية الفلسطينية عموما – فى الإحتدام بسبب الهبوط السريع لمصداقية العمل العسكرى كإستراتيجية لتحرير الأرض المحتلة ، مع إنسداد افاق العمل الدبلوماسى المتوازن لأسباب عالمية وأقليمية عديدة فى نفس الوقت .

ويعتقد كثيرون أيضا أن هذا التحول الى التسلطية داخل منظمة التحرير الفلسطينية قد تعمق كثيرا خلال الفترة السابقه مباشرة على توقيع إتفاق أوسلو، وفى أعقابه مباشرة . ويعود ذلك الى عوامل- إضافية منها الابعاد الخطيره التى إتخذتها الازمة السياسية ونتائجها المعنوية والتنظيمية وتغييب القيادات التاريخيه الموازنه فى حركة فتح مثل (أبو جهاد و أبو أياد . ولعب تدهور الأوضاع المالية للمنظمة بعد إنفجار أزمة الخليج الثانية والقطيعة بين المنظمة ودول الخليج العربية الغنية دوراً أساسياً فى تعميق الأزمة التنظيمية داخل المنظمة وداخل حركة فتح) ذاتها . وبدا فى سياق ذلك كله أن افاق التصحيح الديمقراطى قد باتت محدوده قبيل وفى اعقاب توقيع إتفاق إعلان المبادئ.

ويمكن إبراز الأتجاه نحو تكثيف التسلطية وواحدية مركز أتخاذ القرار فى منظمة التحرير بالأشارة الى أسلوب إدارة المفاوضات مع إسرائيل عموما ، بدءا من خلق مسار سرى موازٍ للمفاوضات الثنائية / الإسرائيلية فى واشنطن.

فعندما بدأت مفاوضات السلام فى مدريد، قررت اللجنة التنفيذية تشكيل قيادة يومية أسندت اليها مهمة متابعة أعمال الوفود الفلسطينية فى المفاوضات الثنائية ، المتعددة وعمل أبو مازن على تقسيم وتكامل المهام بين الداخل والخارج ، والتحضير المسبق لكل جولة تفاوضية .

غير أن عرفات تدخل كثيرا فى عمل اللجنة ، ودأب على إصدار التعليمات بصفة مباشرة للوفد الفلسطينى(٥) ، وقد أكد العديد من المهتمين أن تدخل عرفات فى عمل اللجنة كان ينطوى على خوف من أن تأخذ الولايات المتحدة من الوفد بديلا عن المنظمة ، ولهذا عمل عرفات على تأخير التفاوض وتعويقه ورفع السقف التفاوضى الى المدى الذى يجهض إمكانيات إحراز تقدم . ومع تسلم حزب العمل مقاليد السلطة فى إسرائيل ، ورغبة القيادة

الإسرائيلية إحراز تقدم فى المفاوضات للخروج من دائرة الفشل المتكرر التى وقع فيها الليكود وإدراكهم فى نفس الوقت أن عرفات هو اللاعب الاساسى على الساحة الفلسطينية ، عمل الطرفان الفلسطينى والإسرائيلى على خلق مسار بديل فى اوسلو.

وتعطلت مفاوضات واشنطن ، وغاب دور الوفد الفلسطينى من الداخل ، وحل محله مجموعة صغيرة ممثلة فى (أبو عمار، أبو مازن ، ياسر عبد ربه، أبو علاء ، حسن عصفور) ، وتفاقمت الازمه بين الوفد الفلسطينى من الداخل وبين القيادة الفلسطينية العليا بإعلان أعضاد الوفد تقديم أستقالتهم ، وما أن هدأت الأزمة نسبيا وتراجع أعضاء الوفد عن إستقالتهم حتى تم الكشف عن إتفاق اوسلو الذى صدم أعضاء الوفد صدمة كبرى ودفعهم للإنزواء.

والواقع ان رد الفعل الغاضب والمرير من جانب قطاع كبير من النخبة السياسية الفلسطينية يعود الى ما حمله الطابع المفاجئ لاعلان الإتفاق من سرية وشخصانية فى اتخاذ القرارالخاص بمستقبل الشعب الفلسطينى بأسره. وادى الاحتجاج على السرية والشخصاينة الى موجه تالية من الاستقالات من المؤسسات الفلسطينيةبما فى ذلك اللجنه التنفيذية للمنظمة (استقالة محمود درويش وشفيق الحوت ، وتيسير خالد ممثل الجبهه الديموقراطية). وانصرف المستقيلون الى الاحتجاج على اسلوب السريه الذى ادى الى تهميش المؤسسات الشرعية والتشريعية ، بل وحتى المؤسسات التنفيذيه للمنظمة . كما شمل الاحتجاج أيضا اسلوب ادارة المنظمة وموازناتها المالية ، ومضمون الاتفاق نفسه .

ولم يكن الموقف من الوفد الفلسطينى المفاوض هو التعبير الوحيد عن شخصانية اتخاذ القرار بشأن المستقبل الوطنى الفلسطينى . فقد تلاحقت بعد ذلك صور التعبير عن هذا التوجه نفسه ، وربما بأساليب أكثر تعسفية . فقد فوجئ أعضاء اللجنه التنفيذية للمنظمة ان الرئيس ياسر عرفات قد امسك بمقاليد كل القضايا واشكال ومواقيت المفاوضات التالية لإعلان المبادئ ، لمس الجميع أن عرفات غير مرتاح لأى دور للجنة الارتباط التى نص عليها اعلان المبادئ وأنه يفضل معالجة القضايا الشائكة من خلال الاتصال المباشر بينه وبين المسئولين لإسرائيلين الكبار. ولم تعقد لجنة الارتباط سوى اجتماعا واحدا يوم ١٣/١٠/١٩٩٣ وانفراد الرئيس ياسر عرفات بتشكيل وفد لجنة طابا ومفاوضات ترتيب الحكم الذاتى كنموذج للطريقة التى يريد بها ادارة المفاوضات ، واكدت الأحداث اللاحقة شخصيانية القرار فى منظمة التحرير والرفض المتعمد لمأسسة عملية صنع السياسة واتخاذ القرار ، والاصرار على الأنفراد الدائم بالقرارات المهمة فى سياق عملية التفاوض.

ب - عدوي التسلطية والدور العربي في تدعيم التسلطية الفلسطينية :

وإلى جانب المصادر الداخلية للإنحراف نحو التسلطية فى منظمة التحرير الفلسطينية ، هناك مصدر اقليمى عربى قد لا يقل تأثيرا فى افراز وتكريس هذا الانحراف .

والواقع أن شيوع الانظمة التسلطية فى العالم العربى – عموما – سواء كانت من الطراز الراديكالى القومى او المحافظ القطرى – قد مس بالفعل منظمة التحرير بعدوى هذا المرض وهو ما يخشى أن ينتقل ويتكرس فى تكوين سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى .

وخلال مرحلة الكفاح المسلح ، اسهم المناخ العربى الخانق حول منظمة التحرير ميلاً لمركزه السلطة داخل منظمة التحرير. فالشكوك والخصومات الى واجهت بها نظم عربية عديدة الحركة الوطنية الفلسطينية وتحول هذه الخصومات الى معارك مسلحة ضد منظمة التحرير (الاردن ، لبنان ، وسوريا خاصة داخل لبنان) هى ظروف ادت جميعها الى حرمان المنظمة من ظهير عربى يمكن الأطمئنان اليه . وهذا ما جعل المنظمة محصورة بين المطرقة الاسرائيلية وسندان النظم العربية . فى هذا المناخ صار القرار العسكرى أشد تأثيرا على القرار السياسى . وبالتالى صارت أساليب التنظيم العسكرية اكثر ترجيحا بالمقارنه بأساليب التنظيم السياسى الديمقراطى .

ومع ذلك، فقد يكون العامل الرئيسى فى التحول الى التسلطية اكثر عمقا . وهو عامل يتصل بصورة رئيسية بجمله الظروف التى أدت بالدعم المالى العربى – وخاصة الخليجى – الى تدعيم التحول الى التسلطية ، فالمصدر الرئيسى للتسلطية داخل منظمة التحرير انما يكمن فى قدرة القيادة العليا للمنظمة على إستخدام اليات شراءالولاءات وخلق شبكه واسعه من الاتباع وهو ما جعل البناء السياسى للمنظمة اقرب الى علاقات المولى – المحاسيب pa-tron / cient منهاالى علاقات الولاء والطاعة التى تميز حركات التحرر الوطنى خاصة المسلحة وذات الأفاق الفكرية الثورية. وعبر اليات المولى / المحاسيب لحق بالحركة الوطنية الفلسطينية فى المنفى قدر ملموس من الفساد. فالفساد والتسلطية السياسية هما فى الواقع مرضان صنوان بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية . وفى هذا الاطار، كان تدفق الدعم المالى العربى للمنظمة يقود الى تعميق هذين المرضين معا بسبب التراضى العربى العام حول سيطرة شخص واحد ، وهو السيد ياسر عرفات سيطرة قطعية على الموازنات المالية للمنظمة.

ولم يكن من الممكن لاليات الافساد وشراء الولاءات أن تنسف الأساس الفكرى السياسى للديمقراطية داخل المنظمة إلا بعد إنتقالها الى تونس . فطالما كانت المنظمة تواجه ظروفا سياسية صعبة فى لبنان ، لم يكن من الممكن للقيادة العليا للمنظمة ان تتجاهل كلية متطلبات الشرعية المؤسسية الفلسطينية . أما مع الانتقال الى تونس فقد أدى تدهور المعنويات والأعتماد المطلق عل القيادة العليا فى كل ما يتعلق بظروف حياة وانتقال الكادر الفلسطينى المنظم داخل المنظمة الى تهميش مطرد لاليات الشرعية المؤسسية لصالح السيطرة التعسفية لمجموعة صغيرة ثم لشخص واحد.

وقد ضاعف التوجه نحو دبلوماسية التسوية – فى أعقاب أزمة الخليج مباشرة – من قوة الإنحراف نحو التسلطية السياسية . فالقوى العربية التى قبلت الهندسة الأمريكية لدبلوماسية التسوية راهنت اساسا على القيادة للمنظمة – ممثلة فى الرئيس عرفات شخصيا ، بإعتباره لافقط الشخص الوحيد القادر على تسويق الحل الدبلوماسى ، بل وايضا الشخص الوحيد القادر على قطع كامل الشوط الضرورى لتمرير تسوية تعكس التشدد الإسرائيلى . وهناك تصريحات عدة منسوبة لقيادات عربية كبيرة تحمل معنى الرغبة فى دفع السيد ياسر عرفات الى السيطرة المباشرة والكاملة على عملية صنع القرار الفلسطينى الصعب حيال المفاوضات وخاصة فى كل لحظة كانت هذه المفاوضات تمر بأزمات كبيره تهدد بإنتكاس العملية كلها . ولا شك أن هذا الموقف المنسوب لقيادات عربية كبيرة – وخاصة الرئيس حسنى مبارك الذى لعب دورا جوهريا فى دبلوماسية التسوية والمفاوضات بين المنظمة وإسرائيل - لا يعود فقط إلى إسقاط الطبيعة التسلطية لنظم الحكم العربية على الواقع الفلسطينى المعقد . فهو يعود ايضاًإلى خشية مبرره جزئياً من أن يؤدى أعمال ألليات الشرعية المؤسسية الفلسطينية إلى شلل ممتد وأزمات متكررة للمفاوضات ، مما يعنى إنتكاسها وضياع فرصة مهمة لتخفيف معاناة الشعب الفلسطينى ووضع المسألة

الفلسطينية على طريق الحل الوحيد الممكن وهوالحل الدبلوماسى .

ج - الموقف الدولي وتعميق الإنحراف التسلطي داخل منظمة التحرير :

وتقود الظروف الدولية المرتبطة بدبلوماسية التسوية إلى مضاعفة الضغوط لتعميق الإنحراف التسلطى فى منظمة التحرير ، وبالتالى فى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى . لا يعود ذلك بالطبع إلى تفضيل الدول الغربية الكبرى المؤثرة فى دبلوماسية التسوية للتسلطية بالمقارنة بالديمقراطية . ولكنه يعود بالقطع إلى تفضيل هذه الدول وخاصة الولايات المتحدة لسيناريو إنجاح المفاوضات بأى ثمن بالمقارنة بالإختيار الديمقراطى فى منظمة التحرير . والولايات المتحدة بالذات تبدى إستعداد يكاد يكون غريزياً لمحاربة الإتجاهات الراديكالية الوطنية المتشددة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ، حتى لو أدى ذلك إلى إنتاج واقع تسلطى فى سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى .وقد صرحت شخصيات أمريكية مسئولة ، بما فيها الرئيس كلينتون بهذا الموقف ، وإعتبرت أن محاربة التطرف الفلسطينى هو جزء لا يتجزأ من مهمة الدفاع عن أختيار السلام . وكانت هذه التصريحات سبباً لإحتجاج واضح من جانب منظمات حقوق الإنسان الأمريكيةضد مايبدو وكأنه عمل أمريكى منظم لتصفية أساس الديمقراطية الفلسطينية من الناحية العملية (٦) .

والواقع أنه لا يمكن المطابقة بين التيار الواسع للتصحيح الديمقراطى والمؤسسى فى منظمة التحرير الفلسطينية عموما والتيار المعادى للهندسة الأمريكية لدبلوماسية التسوية (أو حتى مع التيار المتشدد فيما يتعلق بالرؤية الفلسطينية للتسوية . ذلك أن حركة الإصلاح الديمقراطى تشمل إتجاهات وشخصيات حسمت مواقفها لصالح إختيار التسوية الدبلوماسية . ومع ذلك فإن الخلط الشديد بين معارضى التسوية والمطالبين بالإصلاح المؤسسى والديمقراطية داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ربما يكون السبب الرئيسى للموقف الغربى والأمريكى المناوئ عملياً لأسس الديمقراطية الفلسطينية . ومع ذلك فإنه قد لا يكون السبب الوحيد بالنسبة لكل الأطراف الدولية المؤثرة فى دبلوماسية التسوية) . فهناك ايضا المراهنة الغربية والامريكية على شخص السيد ياسر عرفات بذاته وليس باعتباره رئيسا شرعيا للمنظمة التى تملك حق التمثيل الشرعى للشعب الفلسطينى ، وهناك ايضا تأثير المواقف الأمريكية بالذات و الغربية عموما بالموقف العربى الذى لا يمانع مطلقاً فى التضحية بالديموقراطية الفلسطينية لصالح نجاح دبلوماسية التسوية بأى ثمن .

وربما يكون هناك عامل آخر لا يقل اهمية ، وهو دوافع الموقف الإسرائيلى من المسألة نفسها . إذ لا يستبعد مطلقا أن يكون فى ذهن قادة اسرائيل جر المنظمة وسلطة الحكم الذاتى تدريجيا للانزلاق الى التسلطية والشخصانية من خلال التركيز الاحادى على شخص السيد ياسر عرفات. وهذا الموقف لا يستهدف مجرد انجاح دبلوماسية التسوية الإسرائيلية على حساب الديموقراطية . بل أنه يستهدف نسف اسس الديموقراطية الفلسطينية كهدف إسرائيلى بحد ذاته (٧) ذلك أن انحراف سلطة الحكم الذاتى الى التسلطية يقرب الحركة الفلسطينية من حافة الحرب الأهلية ، وهو ما يبعد عن إسرائيل هاجس التوحد الفلسطينى فى مواجهتها . كما أن هذا الانحراف يعد

دليلا قد تستخدمه إسرائيل على نطاق دعائى واسع لتأكيد ان الثقافة العربية تسلطية بطبعها . بل ولا يستبعد فى اطار مثل هذا الانحراف ان يبدأ قطاع من الفلسطينين فى النظر لاسرائيل بصورة اقل سلبية واكثر استعداد للمهادنة.

٢ - موقف المعارضة الفلسطينية من سلطة الحكم الذاتي :

تتوقف المصالحة الوطنية واستقرارها فى ظل الحكم الذاتى على موقف الفصائل الفلسطنية المعارضة لاتفاق اعلان المبادئ بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . ومن المعروف أن عشر فصائل فلسطينية قد ألفت فيما بينها جبهة لمعارضة دبلوماسية التسوية وفق صيغة مدريد وذلك فى اعقاب قرار المجلس الوطنى الفلسطينى بقبول المشاركة فى عملية السلام أواخر اكتوبر عام ١٩٩١ . ومع ذلك فقد اكتفت هذه الجبهة بادانه صيغة مدريد ومشاركة القيادة الرسمية لمنظمة التحرير فيها . ولم تطرح هذه الجبهه اى خطط لاسقاط او تقويض مسار التفاوض حول التسوية السلمية للصراع العربى- الاسرائيلى ، أو الفلسطينى - الاسرائيلى . غير أن الجبهة غيرت نوعا من موقفها هذا بعد توقيع اتفاق اعلان المبادئ فى ١٣ سبتمبر عام ١٩٩٣ . ويشتمل هذا الموقف على فكرة إيجاد صيغ أعلى للتنسيق فيما بينها ، والنضال بكل الوسائل لإسقاط هذا الاتفاق ، وتصعيد الانتفاضة والنضال المسلح معا لضمان قطع الطريق على تنفيذ الاتفاق واجهاضه وتصفية آثاره . وقد يعنى هذا الموقف المبدئي بداية اصطدام واسع النطاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطة الحكم الذاتى من ناحية وجبهة المعارضة الفلسطينية من ناحية اخرى. ولا يستعبد كلية - بل لقد جرى بالفعل بعض التحضير - لتحول هذا الصدام الى إستخدام العنف العسكرى. وهو ما ينذر بإنفجار حرب أهلية فلسطينية .

الواقع أنه قد تكون هناك مبالغة شديدة فى التقارير الأرتجالية التى تتحدث عن شواهد تحضير لحرب اهلية فلسطينية فى ظل اتفاق الحكم الذاتى .

ذلك اننا يمكن ان نتصور استمرار المعارضة المبدئية للاتفاق بالوسائل السلمية . غير ان هذا الحل الضرورى يجب أن ينطلق من اولوية صيانه الوحدة الوطنية الفلسطينية . ويعنى ذلك فى نهاية المطاف التسليم بشرعية سلطة الحكم الذاتى . والقبول الطوعى بها . قبل وبعد اجراء الانتخابات العامه لانتخاب مجلس الحكم الذاتى ، ذلك ان شرعية سلطة الحكم الذاتى لا تنطلق ولا تستند بالضرورة على إتفاق إعلان المبادئ ، وإنما على التراضى والقبول الطوعى بها بين أبناء الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة . ومن الممكن ، بل ومن الضرورى ان نفترض ان تستند المصالحة الوطنية فى هذه الحالة على القبول الطوعى بسلطة الحكم الذاتى من جانب الفصائل المعارضة ، فى مقابل تشريع وتقنين وجود المعارضة بالأشكال السليمة أو العلنية المناسبة.

غير أن المشكلة الحقيقة فى هذه الحالة هى أن القبول النظرى بشرعية سلطة الحكم الذاتى قد لا ينطوى تلقائيا على الالتزام الكامل بتعليماتها وقراراتها فيما يتصل بأشكال النضال العسكرى والعنيف ضد اسرائيل عموما، وضد القوات والمستوطنات الإسرائيلية فى الاراضى المحتلة .

وتعد مسائل النضال العسكرى ضد اسرائيل والمستوطنات والأشخاص الاسرائيليين حاسمة لا فقط بالنسبة لمصير عملية السلام وإنما أيضا بالنسبة لمستقبل المصالحة الوطنية وبناء قاعدة مستقرة من التوافق الوطنى فى المجتمع الفلسطينى . وحول الموقف من هذه المسائل يمكن أن تثور حرب أهلية فلسطينية ، إضافة لما يمكن أن تحدثه من إنهيار لعملية السلام.

فطالما اكتسب الاستقطاب السياسى حول إتفاق إعلان المبادئ طابع الجمود والحدة والتصعيد من المرجح أن ينشأ موقف يتسم بتخلخل شديد للمجتمع الوطنى الفلسطينى ، وهو موقف قد يفضى إلى صراعات عنيفة ممتدة . ومن المرجح أن يتضمن هذا الموقف إنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الفلسطينى ، سواء على يد الحكم الذاتى أو على يد المعارضة الراديكالية .

وحيث أن هذا الجانب يرتبط بعوامل سياسية وليس بعوامل مبدئية فحسب ، فمن المناسب أن نستعرض إحتمالات الجمود و الحركية فى موقف فصائل المعارضة من الإتفاق ومن سلطة الحكم الذاتى (وبالتالى من منظمة التحرير الفلسطينية أو بالأحرى قيادتها الرسمية العليا) من الناحية الواقعية .

والواقع آن تصعيد موقف فصائل المعارضة من الإتفاق والإنتقال من مجرد المعارضة له إلى الإصطدام المباشر بسلطة الحكم الذاتى يتوقف على ثلاثة عوامل رئيسية ، وهى صمود تحالف المعارضة وبالتالى جمود الإستقطاب السياسى بين معسكرين متضادين ، ومدى مصداقية منظمة التحرير وقدرتها على المبادره للإستيعاب المنظم للمعارضة فى هيكل سياسى تعددى ومستقر ، ومصير عملية السلام نفسها على المستوى الإقليمى والفلسطينى . وسوف نتناول كل من هذه العوامل فيما يلى :

أ. صمود تحالف المعارضة - جمود الإستقطاب .

لا ينهض إدراكنا لقيمة هذا العامل من أى تقدير سلبى للموقف المبدئى لتحالف المعارضة ، وانما من تقدير موضوعى لما ينطوى عليه من نتائج سياسية. ذلك أن صمود تحالف المعارضة فى مواجهة الاتفاق وفى متابعة برنامج إسقاط إتفاق إعلان المبادئ إنما يقسم المجتمع السياسى الفلسطينى بصورة متعاظمة الى معسكرين متواجهين ، ويؤدى الى زيادة أرجحية الاصطدام العنيف بينهما . وعلى العكس فإن تعددية وحركية الساحة السياسية فى الأراضى المحتلة تعنى قدراً من التداخل وبناء الجسور الأمر الذى يقلل من إحتمالات وشدة الصدام والعنف الصراعى بين أطراف هذه الساحة . ومما يعزز من إحتمالات صمود تحالف المعارضة ، وبالتالى جمود الاستقطاب التوافق بين فصائل المعارضة على موقف مبدئى صارم من إتفاق إعلان المبادئ ، وضعف ثقة هذه الفصائل فى القيادة العليا للمنظمة وخوفها من إنزلاق سلطة الحكم الذاتى للتسلط والشمولية بما يقطع الطريق أمام مشاركة هذه الفصائل فى النظام السياسى وإتخاذ القرار الوطنى . وتتعاظم هذه المخاوف بسبب غلبة المرارات والخبرات السلبية لديها فى التعامل مع القيادة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

كما أن رهان فصائل المعارضة على فشل عملية التطبيق بسبب عدم جاهزية الجانب الفلسطينى وإنعدام

التخطيط و الإرتجال فى القرارات وسرعة تعين المسؤولين عن اللجان المختلفة واختيارهم على اسس سياسية غير علمية أو فنية ، بالاضافة لتربص اسرائيل واستغلالها كل الفرص الممكنة لتقويض بناء كيان وطنى فلسطينى مستقر ومستقل يدفع فصائل المعارضة الى الحفاظ على التحالف بالرغم من التباينات فيما بينهم وذلك لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية فى حالة نجاح رهانها وفشل عملية تطبيق الاتفاق.

وفى المقابل هناك فى الواقع إحتمالات أخرى ترجح كفة تفكيك جزئى لتحالف فصائل المعارضة وحركية مواقف بعضها ، وذلك اذا ما نجحت عملية تطبيق إعلان المبادئ ، وتحركت عجلة المفاوضات من أجل السلام بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان ، وتستند هذه الاحتمالات الى ثلاثة عوامل رئيسية:

– العامل الأول هو الاختلاف العقائدى والتنظيمى ، إذ أن تحالف الفصائل العشر لا يلغى ولا يهمش الولاءات العقائدية والتناحر الكامن بين هذه الولاءات . إذ يضم هذا التحالف قوى إسلاموية وعلمانية ويسارية وديمقراطية. وتمتد الخلافات بين هذه القوى الى دائرة واسعة للغاية من القضايا الراهنة والمستقبلية ، فحتى تسمية التحالف كانت موضوعا لخلافات طاحنه، حيث أصرت حماس على وصفه بالاسلامى، على حين أصرت الجبهتان الشعبية والديمقراطية على وصفه بالوطنى ، وهو ما أدى الى نزع أى تعريف له (٨)، بل ويمكننا أن نتحدث فى الواقع عن جبهتين كبيرتين داخل « تحالف القوى الفلسطينية » وهما جبهة القوى القومية وجبهة القوى الاسلاموية . حيث نجد ميراثا عقائديا وحركيا مشتركا ومستوى اعلى من الثقة بين الفصائل المكونة لكل من التيارين القومى والاسلاموى . وهناك ضغوط للتوحد التنظيمى بين فصائل التيار القومى وضغوط مماثلة للتوحد والانصهار بين الفصائل الاسلاموية . وهو ما قد ينتهى الى تفكيك التحالف العريض الذى يجمعهما معا، وذلك اذا ما إستمرت أو تعاظمت الخلافات بين هذين التيارين .

وربما يكون الموقف من المنظمة اهم هذه الخلافات من الناحية السياسية فى اللحظة الراهنة إذ يميل تكتل الفصائل القومية الى الإبقاء على المنظمة على أساس انها المؤسسة الشرعية لكل التيارات الوطنية الفلسطينية مع تغيير قادتها على أساس أنهم خالفوا الميثاق الوطنى الفلسطينى . أما تكتل القوى الاسلاموية فيميل الى إيجاد بديل جذرى عن المنظمةلمواصلة الصراع مع اسرائيل . وعلى حين يفضل التيار القومى إنتهاج اساليب العمل الجماهيرى من خلال مؤتمرات شعبيه تفرز قيادات وطنية بديلة ، يرفض التيار الاسلاموى هذه الأساليب ويركز على أساليب العمل التنظيمى لإستيعاب الطاقات الجماهيرية (٩).

وهناك خلاف شديد بين التيارين القومى ومنظة حماس حول نسب التمثيل فى القيادة المركزية لتحالف القوى الفلسطينية ، فحماس مصره على حصولها على نسبة ٤٠ ٪ من مقاعد القيادة المركزية للتحالف مقابل ٤٠ ٪ لباقى الفصائل ، و٢٠ ٪ للمستقلين . والواقع أن الفصائل القومية قد قابلت مطلب حماس بالرفض لشكها ان حماس تريد طى بقية التيارات تحت جناحها ويدلل التيار القومى على نزعه حماس النفعية بالقول ان حماس قبلت التحالف الانتخابى فى قائمة واحدة مع التيار القومى فى انتخابات جامعه بيرزيت لأن التيار القومى مسيطر على الجامعه

هناك بينما رفضت التحالف مع القوميين فى انتخابات الجامعه الاسلامية فى غزة ونقابتى المهندسين والأطباء لثقتها من فوزها منفرده هناك (١٠).

وهناك توجس شديد للفصائل القومية من نزعة حماس للأنفراد وربما الهيمنه على العمل السياسى الجبهوى ، وهو ما أدى الى تجميد فعاليات التحالف المعلن بين الفصائل الفلسطينية العشر ،بل والى صدامات سياسية وعسكرية متفرقه ، وخاصة بين الجبهة الديمقراطية وحركة حماس (١١).

– اما العامل الثانى فيتمثل فى صعوبة تحقيق أهداف التحالف، خاصة إسقاط اتفاق إعلان المباءئ بين منظمة التحرير واسرائيل ، ذلك اذا ما نجحت عملية التطبيق فى نهاية المطاف. ذلك أن هدف اسقاط الاتفاق يصبح شعارا ماضويا ، يتناقض على نحو ملموس مع ضرورة تخفيف معاناة الشعب الفلسطينى، ومع التوق العارم لإنشاء مؤسسات سياسية للشعب الفلسطينى والانطلاق فى عمل تنموى ضخم ينقذ إقتصاد الاراضى المحتلة من الانهيار التام . وفوق كل شئ ، فأن شعار اسقاط الاتفاق لا يفتح الباب اما فرص استراتيجية بديلة يمكن الوثوق بها . فالنضال المسلح ضد اسرائيل ليس مدخلا واعدا بالتحرر والاستقلال ، على الاقل فى الظروف الاقليمية والعالمية الراهنة.

واهم من ذلك كله ان شعار إسقاط الاتفاق قد يعنى فى الواقع العملى إنعزال فصائل المعارضة عن العملية الكبيره المتمثلة فى خلق هياكل سياسية وتمثيلية للشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة وهو ما يؤدى الى خسارة سياسية جسيمة لهذه التيارات.

– هنا يكمن عامل ثالث له قيمة كبيره فى صمود او تفكك تحالف المعارضة فى حالة نجاح عملية تطبيق الأتفاق ، وهو الارجحية العالية لإتخاذ منظمة حماس قرار سياسى منفرد بالمشاركة فى الأنتخابات العامه لتشكيل مجلس الحكم الذاتى عندما يحين موعد إتخاذ هذا القرار . وقد استند الموقف المبدئى بين الفصائل المعارضة على مقاطعة إنتخابات مجلس الحكم الذاتى إنطلاقا من أن المشاركة فى هذه الانتخابات – التى ينظر اليها على أنها ادارية وليست تمثيلية – يعنى الموافقه الضمنية على الاتفاق الذى تعمل هذه الفصائل على إسقاطه. ومع ذلك ، فإن المرجح هو أن تبادر حماس بإتخاذ موقف منفرد بالمشاركة فى الانتخابات ، وهو ما يؤدى الى خلخلة القاعدة السياسية الحقيقية لتحالف فصائل المعارضة (١٢) . وقد أعلن الشيخ أحمد ياسين فعلا فى جريدة الحياة بمنتصف ديسمبر عام ١٩٩٣ أن «حماس تعتزم خوض إنتخابات الحكم الذاتى لإثبات القوه التى تتمتع بها فى الاراضى المحتلة».

والواقع أن دوافع حماس للمشاركة فى إنتخابات مجلس الحكم الذاتى أقوى بكثير من دوافع إستمرارها طرفا فى تحالف المعارضة . فرغم صلابه الموقف المبدئي نظريا، فإن لحماس جانب براجماتى لا يقل اهمية فى تفسير سلوكها السياسى وتكتيكاتها. وتدرك القيادة العليا لحماس أن سلطة الحكم الذاتى سوف يكون لها مدخل منهجى سلس للتأثير على مواقف الجماهير الفلسطينية، وخاصة من خلال الخدمات . وعدم مشاركة حماس فى تكوين

هذه السلطة يحرمها من هذا المدخل ، وقد يؤدى على المدى الطويل الى إنكماش نطاق الدعم الجماهيرى الذى تحظى به فى الاراضى المحتله ، كما أن إنعزال حماس عن الانتخابات وعن سلطة الحكم الذاتى يقلل كثيرا من مصداقية صورتها كبديل لمنظمة التحرير او على الاقل كبديل للقيادة العليا فى المنظمة .

وإذا ما شاركت حماس فى الانتخابات لتشكيل سلطة الحكم الذاتى فإنها ستخلق بذلك نتيجة مزدوجه بالنسبه لبقية تحالف فصائل المعارضة الفلسطينية .فمن ناحية قد يؤدى شعور هذه الفصائل بالضعف بعد تقويض حماس للتحالف الى قدر من المرونه فى موقفها من سلطة الحكم الذاتى . ومن ناحية اخرى فإن هذه المشاركة قد تدفع الفصائل الاخرى للمشاركة بتأثير اليه اللحاق.

ولا شك أن لمشاركة حماس وزن كبير فى تعيين خصائص وطبيعة الساحة السياسية الفلسطينية نظرا لما تتمتع به حماس من نفوذ سياسى بين قطاعات جماهيريه كبيره وقوتها التنظيمية إونضباطها العقائدى وتمتعها بدعم عدة دول عربية غنية.

ب - نجاح أو فشل عملية السلام.

هذا التحليل السابق كله يتوقف فى الحقيقه على إمكانية نجاح عمليه تطبيق إعلان الحكم الذاتى ، الواقع أن صعوبةالتفاوض، والوصول لاتفاقيات تختلف حولها الاراء بشده قد ادى الى تأكل التأييد الذى حظى به الاتفاق بين الجماهير الفلسطينية بعد إعلانه ، والى غلبة العنف بين إسرائيل والشعب الفلسطينى، وبالتالى الى تأكل قاعدة التأييد للقيادة العليا لمنظمة التحرير فى الاراضى المحتله ، وهذا كله يكثف من عناصر الاستقطاب فى الساحة السياسية الفلسطينية. اذ حتى لو نجحت عمليه التطبيق فى النهاية سيكون بيد القيادة العليا لمنظمة التحرير السيطرة القهرية على المؤسسات السياسية والادارية ولكنها ستكون اقل قدره على خلق التعاطف الاخلاقى والمعنوى والسياسى بين الشعب الفلسطينى وهو التعاطف الذى يتجه بصوره متزايده لقوى المعارضة عموما ولحماس بصفه خاصة.

ويدفعنا هذا التحليل الى الاعتقاد بأن اسرائيل تستهدف من وراء تهميش صلاحيات السلطة الوطنية ووضع الالغام فى طريق عملية التطبيق الى خلق موقف استقطابى مشحون ينطوى على التهديد بإنفجار حرب اهلية فلسطينية .

ومع ذلك ، فإن وجود مثل هذا التهديد قد لا يعنى بالضرورة إنفجار الحرب الاهلية فعلا . وقد لا يكون متأخرا للغاية امكانية البدء ببناء مؤسسات سياسية وطنية، والعمل على تشكيل نظام سياسى فلسطينى خلال عام ١٩٩٤ . ومعنى ذلك أن العوامل التى تقود الى تفكك تحالف المعارضة واكتساب الساحة السياسية الفلسطينية قدرا معقولاً من الحركية والتداخل سوف تكون فاعلة فى حال تحقيق نجاح معقول فى التطبيق وقبل ان تتأكل كلية قاعدة التأييد الجماهيرى له بتأثير إستمرار التعسف الاسرائيلى والاحباط السياسى المتواصل للشعب الفلسطينى .

وعلى النقيض ، فإن فشل عملية التطبيق بفعل عدم قدرة وكفاءة السلطة الوطنية او بفعل عمل إسرائيلى منهجى لتفجير التناقضات وافشال عملية الحكم الذاتى قد يقود الى نتائج مختلفة وربما يصعب التنبؤ بها . فمن المؤكد ان هذا الظرف يعنى تسريع عملية تأكل التأييد للاتفاق ولمنظمة التحرير معا. وقد يصل الأمر الى حد انقلاب كامل فى الموقف السياسى فى الارض المحتلة يؤدى الى عزل المنظمة ككل وقيادتها العليا على وجه الخصوص . ومن ناحية اخرى ، قد تلجأ هذه القيادة بهدف درء هذا الاحتمال المؤلم الى الغاء الاتفاق والعودة الى النضال المفتوح ضد اسرائيل بأساليب سياسية وعسكرية ، وعلى حين أن هذا الاحتمال الأخير يقلل من قوة العملية النشطة الراهنة للأستقطاب فى الساحة الفلسطينية ، الا أنه يغير جوهريا من موازين القوى فى الساحة الفلسطينية لصالح المعارضة ، وخاصة حماس ، وهذا كله ينطوى على طريق وموقف استراتيجى مختلف من حيث البيئة السياسية لحقوق الإنسان فى الارض المحتلة.

ج- موقف منظمة التحرير من المعار ضة الفلسطينية

ويلعب هذا الموقف دورا كبير ا فى تحديد مسار العلاقة بين سلطة الحكم الذاتى – بدءا من المرحلة الأولية للتطبيق – والمعارضة المنظمة . فإستمرار ما يمكننا تسميته «بالانحراف التسلطى » فى منظمة التحرير يفكك عمليا هذه المنظمة ويقودها إلى التحول الى أداة بيروقراطية محرومة من صفه التمثيل الواسع الذى منحت على اساسه حق التمثيل الواحدى للشعب الفلسطينى . ومن المرجح أن تتعاظم شده اللجوء الى الوسائل البيروقراطية والقهر بدلا من الوسائل السياسية والتوافقية فى اداء سلطة الحكم الذاتى فى المرحلة الأولى للتطبيق بهدف الحصول على مزايا سياسية اثناء التشكيل الانتخابى لمجلس الحكم الذاتى ، وذلك فيما لو فشلت القيادة العليا للمنظمة فى تحقيق مصالحة وطنية وانتهاج اساليب ديموقراطية فى التعاطى مع هذه الفصائل . ورغم أن هناك ميراث من المرارات والخبرات السلبيه فيما يتعلق بعلاقه القيادة العليا للمنظمة مع فصائل المعارضة ومن بينها حماس ، الا أنه قد لايكون من المتأخر جدا البدء بسلسلة من المبادرات السياسية لتخفيف حدة الاستقطاب واظهار المرونه والعمل على استيعاب المعارضة فى هيكل مستقر للمصالحة الوطنية . ومن الجائز أن يكون العامل الاساسى وراء النزعة نحو تمركز سلطة اتخاذ القرار داخل المنظمة والفشل فى طرح مبادرات سياسية للتصالح مع تيارات المعارضة هو رغبة القيادة العليا للمنظمة فى الإسراع بانجاح المفاوضات، وبدء التطبيق دون تعطيل بسبب الصراعات الفلسطينية. ولكن نجاح عملية التطبيق يزيل هذا العامل ويفتح الباب أمام الاستجابه لتحدى المصالحة والوفاق الوطنيين .

- اسباب التوقعات المتفائلة :

وبالرغم من قوة العوامل التى تدعو للتشاؤم بصدد الضمانات الواقعية لاحترام حقوق الإنسان من جانب سلطة وطنية فلسطينية ، فهناك عوامل اخرى موازنة تدعو للتفاؤل . وعلى رأس هذه العوامل قوة الغرس الديمقراطية فى الثقافة الوطنية الفلسطينية الحديثة، والخصوصية الديموقراطية للمسألة الوطنية الفلسطينية ، هذا الى جانب امكانية توفير الدعم العالمى غير الحكومى لحقوق الإنسان الفلسطينى ، وسوف نتناول بإيجاز كل من هذه العوامل:

١- الغرس الديمقراطي في الثقافة الفلسطينية :

الثقافة الفلسطينية تشترك مع الثقافة العربية الاوسع فى بعض المظاهر غير المواتيه لازدهار الديموقراطية مثل شيوع علاقات المولى – المحاسيب ، شخصنه القيادة والسلطة، واستمرار واحياء الهياكل الاجتماعية الابوية والولاءات الاولية الميكانيكية المتصلة بها واستمرار ضيق مساحة النمو المتاحة للشخصية الفردية فى مقابل غلبة فلسفة جماعية تركز على الوحده العضوية للدولة والمجتمع .. الخ.

ومع ذلك ، فإن الثقافة الفلسطينية الحديثة كانت الاكثر تأثيرا بين المجتمعات العربية بالفكرة التعددية والديموقراطية . وقد نشأ ذلك فى سياق الظروف الصعبة والمأسوية للحركة الوطنية الفلسطينية.

وفى اللحظة الراهنة تبرز قوة الغرس الديموقراطية فى الثقافة الوطنية الفلسطينية فى اكثر من مستوى :

– وربما يكون المستوى الأول والاكثر اهمية من حيث القيمة السياسية المباشرة هو نمو حركة للتصحيح الديموقراطى داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

والواقع أن التاريخ الممتد لمنظمة التحرير الفلسطينية لم يخل ابدا من ميل لطرح افكار التصحيح والاصلاح . غير أن المحاولات السابقة للاصلاح والتصحيح التعددى والديموقراطى قد تميزت اما بالفردية او بالانجراف وراء وسائل العنف لفرض الأفكار الإصلاحية . وبسبب العجز عن تكوين تكتل حيوى اصلاحى ديموقراطى سلمى ، نجحت القيادة العليا للمنظمة فى التخلص من الشخصيات التى دافعت عن خط الاصلاح الديموقراطى، ولهذا السبب نفسه انجرف التكتل الاول الذى برز لطرح هذا الخط فى اعقاب غزو لبنان وانتقال البنية الاساسية للمنظمة الى تونس الى وسائل ومنهجية العنف المسلح . وادى التقاتل الممتد بين هذا التكتل والتيار الرئيسى داخل المنظمة الى رفض شعبى للاول وخاصة فى الارض المحتلة ، مما ادى الى اخماد صوت الاصلاح والتصحيح الديموقراطى.

اما الحركة الراهنة للاصلاح الديموقراطى فقد التزمت بالوسائل الديموقراطية . وتنتشر هذه الحركة على كافة المستويات التنظيمية لمنظمة التحرير ، وإن بدرجات مختلفة من الالتزام والاتساق . ففى داخل اللجنه التنفيذية تنمو معارضة للاسلوب الفردى والارتجالى لاتخاذ القرارات التفاوضية . ويعبر عن هذه المعارضة بعض اعضاء اللجنه مثل ابومازن وياسر عبد ربه وسليمان النجاب وابو اللطف وهانى الحسنى ، وطرح اعضاء مستقلون فى اللجنه التنفيذية افكارهم فى مذكرات الاصلاح الديموقراطى . وقام اربعة من مسئولى المنظمة وهم سمير غوشة وسليمان النجاب ومحمود عباس وياسر عبد ربه بإرسال مذكرات داخليه تطالب السيد ياسر عرفات بآليه جديدة لاتخاذ القرارات فى اللجنه التنفيذية تلتزم بقواعد الديموقراطية . وعلى المستوى الاوسع لقاعدة منظمة التحرير قدمت شخصيات وطنية مذكره طالبوا فيها القيادة الفلسطينية بإجراء اصلاحات ديموقراطية جوهرية فى اسلوب إدارة المنظمة . هذا غير عريضة اصلاح وقعها ١٢٠ فلسطينياً بارزا برئاسة السيد/ حيدر عبد الشافى تطالب بسلطة ديموقراطية تحترم حقوق الإنسان . ودعم سته من أصل اثنى عشر عضوا فى اللجنه التنفيذيه هذه العريضة(١٣).

وتتمتع حركة التصحيح والاصلاح الديموقراطى بمصداقية عالية بين الشخصيات الوطنية المستقلة فى الاراضى المحتلة ، وهو ما يعطيها وزنا معنويا كبيرا بين ابناء الشعب الفلسطينى عموما . ورغم اصرار القيادة العليا للمنظمة على تجاهل مطالب الاصلاح ، الا انها قد لا تستطيع طويلا تجاهل القيمة الكبيرة لحركة الاصلاح ذاتها والشخصيات الوطنية المحركة لها .

– وفى الاطار الاوسع للفعاليات الجماهيريه والوطنية الفلسطينية نستطيع أن نؤكد قوة التقاليد التعددية والديموقراطية ، وتظهر هذه التقاليد بوضوح فى الأنتخابات التى جرت منذ عام ١٩٦٧ لاختيار مجالس اتحادات الطلاب بالجامعات والمعاهد والنقابات المهنية والغرف التجارية ، حيث مالت هذه الإنتخابات عموما لافراز هياكل تعددية مثلت فيها مختلف التيارات والفصائل الوطنية الفلسطينية .

– كما نستطيع ان نعد حركة حقوق الإنسان الفلسطينية ، وخاصة منظمة الحق ومؤسسة الأرض والمياه ومركز المعلومات الفلسطينى ومركز غزة للحقوق والقانون ضمن اهم ارصدة التقاليد الديموقراطية الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان . وتكتسب هذه الحركة مصداقيه عالية فى الأرض المحتلة نظرا للدور النضالى البارز الذى قامت به فى الداخل والخارج دفاعا عن حقوق الإنسان الفلسطينى فى مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية . ويمكن أن تصبح هذه المنظمات اساسا مهما للرقابه على أداء سلطة الحكم الذاتى فى مجال حقوق الإنسان وهو ما يتطلب تكيفا خلاقا مع الظروف الجديدة المرتبطة بتوقيع اتفاق اعلان المبادئ بين منظمة التحرير واسرائيل .

٢ - الخصوصية الديموقراطية للمسألة الوطنية الفلسطينية:

ويمكننا ايضا ان نبرهن على أن هناك شبه حتمية لحل ديموقراطى للمسألة الفلسطينية ، أو بتعبير آخر أن حل المسألة الوطنية الفلسطينية لابد أن يشمل تأسيس ديموقراطية فلسطينية . لقد نشأ الانحراف التسلطى داخل منظمة التحرير من ظروف النضال فى الخارج وما يرتبط به من ظروف عربية ودولية . وعلى العكس ، فإن الاعتراف التدريجى من جانب اسرائيل والغرب بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره فى الأرض المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ينطوى على حتمية اعمال آليات مناقضة : أى آليات ترسخ التعددية والديموقرطية على المدى الطويل .

فنظرا للطابع التراجيدى الممتد للمسألة الفلسطينية ، صارت التعدية ملمحا رئيسيا للحركة الوطنية الفلسطينية . كما أن هذه الحركة قد ضمت الشعب الفلسطينى بأسره ، مما جعل المشاركة السياسية هما يوميا ومدرسة متصلة لتدريب وتعليم امور السياسة العامه . ويعمق من هذا الاتجاه نحو التعددية حقيقة ان الخصم التاريخى للشعب الفلسطينى وهو المجتمع السياسى الاسرائيلى قد نجح فى صياغة نظام تعددى مستقر بالرغم من النزاعات والتناقضات الطاحنه داخله .

والواقع أنه رغم استقرار فكره واحديه تمثيل الشعب الفلسطينى بيد منظمة التحرير ، الا أن انشاء صيغة الحكم الذاتى وحتمية تطورها الى استقلال وطنى يعيد مسألة التمثيل الى اصولها الصحيحة على قاعدة الانتخابات العامه الدورية النزيهه لاختيار مرشحين للمناصب العامه . وقد اشتمل اعلان المبادئ على هذا المعنى (المادة الثالثة) .

ويعد هذا المعنى جزءاً لا يتجزأ من حق تقرير المصير . فهذا الحق منسوب للامه ، ويمتد لا الى تشكيل دولة مستقلة فحسب ، بل وإلى انتخاب واختيار حكومه لهذه الأمة بواسطة الأمة نفسها . وحيث ان المسألة الفلسطينية هى مسألة دولية منذ نشأتها فإن حق تقرير المصير وتطبيقه سيكون أيضا مسألة دولية تخضع للرقابه الدولية المعنوية والمادية ، وهو ما يوفر بدوره ضمانه ولو نسبيه ضد تغول سلطة تنفيذيه أو قوة عسكريه على الأمة او المجتمع السياسى الفلسطينى ، من داخله.

٣ - الدعم العالمي لحقوق الإنسان الفلسطيني :

وفى مقابل ميل القوى الكبرى والولايات المتحده تحديداً للدفع نحو تشكيل واقع سياسى فلسطينى تسلطى ، فهناك امكانيات كبيره لدعم الحركة العالمية لحقوق الإنسان للنضال الفلسطينى الهادف لتأسيس ديموقراطية تعترف وتقنن هذه الحقوق فى المجتمع السياسى فى الاراضى المحتلة .

ثانيا : البناء النزيه للهياكل المؤسسية والتمثيلية :

بناء سلطة الحكم الذاتى فى الضفه والقطاع هو فى حقيقة الأمر عملية بناء دولة تحت التكوين State forma-tion والكيفية التى سيتم بها بناء الهياكل البيروقراطية والمؤسسية والتمثيلية لهذه الدولة ستؤثر تأثيرا عميقا – لا شك فيه. على الخريطة الواقعية لحقوق الإنسان الفلسطينى فى الأرض المحتله . بل ويمكن القول بأن عملية البناء النزية للهياكل المؤسسية: التمثيلية والبيروقراطية هى اهم الضمانات الواقعية لحقوق الإنسان على المدى الطويل على الأطلاق . ذلك ان خريطة القوى السياسية تتغير بسرعة اكبر مما تتغير بها اجهزة الدولة. اذ تنمو وتتطور داخل هذه الأجهزة تقاليد يصبح لها مع الوقت قوة الأمر الواقع وشرعية مستقلة نسبيا عن الشرعية السياسية . وحتى فى الدول الديمقراطية ، تعد بيروقراطية الدولة هى آهم مصدر لانتهاكات حقوق الإنسان ، بسبب نزعة البيروقراطية الحديثة للاستقلال عن السياسة ، وعن الارادة العامه وتحولها الى قلب علاقات القوى فى بناء المجتمع ذاته . فغربة الناس وانفصالهم وخضوعهم لبيروقراطية الدولة جزء من ناتج منطقى لعلاقات قوى أكثر تعقيدا ، تساهم البيروقراطية ذاتها فى تشكيلها.

ويزداد الأمر استفحالا اذا ما تم تشكيل هياكل الدولة البيروقراطية على اسس غير نزيهة، أو رشيده او بعيدا عن رقابه المجتمع المدنى ودون مشاركته ، وعلى اسس من غير الولاء الديمقوقراطى المؤسسى الحديث. فالبيروقراطية التعسفية المستقلة ذاتيا والمنفصلة عن الارادة العامه للمواطنين أو تلك التى تتجه لتكوين شبكات ولاء غير رسمية لشخص أو طائفة من الأشخاص، وتلك التى تتخذ قراراتها أو تصوغ البيئة الموضوعية للبرامج والمشروعات الحكومية على غير اسس من المصلحة العامه، والعقلانية والمحاسبة والشفافية .. هى الأكثر انجرافا لانتهاك حقوق الإنسان فى كافة الميادين سياسية كانت أو مدنية.

ونقصد بالبناء النزيه للهياكل المؤسسية التمثيلية والبيروقراطية للدولة اقامتها على اساس من قانون مجرد يترجم

مبدأ « ارادة الشعب هى مناط سلطة الحكم » ، ويصوغ معايير ومقاييس الاداء على اسس عقلانية وموضوعية وقابلة للمحاسبة ، واستنادا الى نمط من التجنيد للوظيفه العامه يقوم عى حق التساوى لجميع المواطنين فى الفرص واختيار الاكفاء من بينهم تبعا لمعايير مجرده ومتجانسه . ويعد ذلك بحد ذاته حقا من حقوق الإنسان ، اذ ينص الاعلان العالمى لحقوق الإنسان على أن « لكل شخص بالتساوى مع الاخرين حق تقلد الوظائف العامه فى بلده » (الماده ٢١/٢) وتثير قضية البناء النزية للمؤسسات التمثيلية والبيروقراطية للحكم الذاتى معضلات عديدة وجوهريه بالنسبه للضمانات الراهنة والمستقبلية لحقوق الإنسان ، ويمكن إيجاز اهم هذه المعضلات فيما يلى .

- معضلة « تحول المنظمة الي دولة»:

المبدأ الأصلى فى حق تقرير المصير هو اختيار الأمه لممثليها الشرعيين فى انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام والتصويت السرى وعلى قدم المساواة بما يضمن التعبير الحر عن ارادة الناخبين (العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية / المادة ٢٥)

غير أن حصول المنظمة على حق تمثيل الشعب الفلسطينى وفقا لقرارات ومؤشرات القمة العربية منذ عام ١٩٧٤ كان يعكس الظروف الخاصة للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال وانكار اسرائيل لحق تقرير المصير . والمنظمة كانت تتطور مؤسسيا على نحو مشابه تماما للحكومات وهو ما جعلها التعبير الحى والممكن عمليا عن الحقو ق السياسية للشعب الفلسطينى : أى دولة فعليه دون اقليم . ولكن هذا التكييف للمسألة يتحول الى معضلة حقيقية فى حالة اقرار اسرائيل واعترافها بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره أو حتى فى حكم نفسه ذاتيا . فمناط هذا الاعتراف يزيل – جزئيا – الظروف الاستثنائية التى جعلت المنظمة هى وكيل الشعب دون اجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة. ويتحتم ان يعود الأمر الى اصله من الناحية القانونية ، وقد نص اعلان المبادئ على أن تشكيل مجلس الحكم الذاتى يتم بالانتخاب العام ، على أنه حتى يتمكن الفلسطينيون من تدبير امورهم بأنفسهم ، بما فى ذلك عقد الأنتخابات العامه باشراف دولى مناسب ، فان المنظمة كطرف متعاقد له صفه التمثيل ستقوم على تشكيل مجلس مؤقت وهياكل ادارية لازمة للوفاء بالمصالح العامه .

أما من الناحية العملية ، فأنه يخشى أن تفيد القيادة العليا لمنظمة التحرير من ذلك الاجراء المؤقت وحتى يحين موعد عقد الانتخابات العامه فى تكييف الموقف الداخلى فى الارض المحتلة بما يحقق لها مزايا تلقائية ترجح مكانة من تختاره فى المنافسة حول المناصب العامة التمثيلية والبيروقراطية بها ويخشى ان يفضى الأمر الى نقل مؤسسات منظمة التحرير كما هى أو كما تحدثه القيادة العليا عليها من تعديلات الى الارض المحتلة حيث تقوم مقام جهاز الدولة، او تتحول هى ذاتها الى جهاز الدوله . ويعنى ذلك ان تسلب الامه حقها فى اختيار حكومتها او ممثليها بحرية وهناك مؤشرات تدل على استفحال هذه المعضلة فى سياق تكوين المجلس الوطنى .

ويبدو أن هناك مناظرة مكتومة بين اتجاهين داخل منظمة التحرير حول طبيعة الانتخابات المقبلة – بعد البدء فى تطبيق الحكم الذاتى – لانتخاب المجلس. فاتجاه الاغلبية الذى يتزعمه الرئيس عرفات يرى فى الانتخابات

مجرد اجراء تنفيذى لتطبيق اعلان المبادئ ولا يجب أن يؤدى الى اختيار ممثلين للشعب الفلسطينى مستقلين عن أو بديلين للمنظمة ، أما الاتجاه الثانى هو الاقلية فيرى انه مع وجوب استمرار المنظمة كتعبير عن الشعب الفلسطينى بجميع قطاعاته فى الخارج والداخل وكمسئول عن المسألة الفلسطينية بجميع جوانبها فان الانتخابات المقبلة يجب أن يسمح لها بايجاد ممثلين شرعيين للشعب الفلسطينى فى الضفه والقطاع ، وذلك حتى لو كان الممثلون مستقلين عن او حتى بديلين للمنظمة.

ومما لاشك فيه أن حل هذه المعضلة امر صعب للغاية من وجهة نظر المصلحة الوطنية الفلسطينية. اذ يستحيل القبول بحل المنظمة – التى تمثل الشعب الفلسطينى – حتى ينال هذا الشعب كامل حقوقه السياسية. وفى نفس الوقت ، فإن تحويل المنظمة الى جهاز دولة داخل الأرض المحتلة يجرح – أن لم يكن ينتهك الحق فى المساواة أمام القانون والمساواة فى فرص تولى الوظائف العامه ، وهو فى النهاية انتهاك لمعنى حق تقرير المصير نفسه . أما إذا تم نوع من التقسيم الوظيفى او القطاعى للعمل بين سلطة منتخبة بحرية فى الأرض المحتله ، وسلطة المنظمة فى التعبير عن الفلسطينيين فى الشتات ، فقد يخلق ذلك نوعا من ازدواج السلطة أو مناخ التنافس الضار بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى. ومع ذلك، فإنه يبدو أن الحل الأخير هو وحده القابل للتطوير والاحكام بما يوافق بين الحاجات المختلفه للشعب الفلسطينى ، وخاصة فى المرحلة الانتقالية.

هذا من الناحية السياسية ، اما من الناحية القانونية ، ومن وجهة نظر حقوق الإنسان ، فإنه لا ينبغى ان يكون للسلطة المؤقته للمنظمة وقيادتها العليا اية تضمينات عملية او قانونية تخترق الحق فى المساواة والتعبير الحر والنزية عن ارادة الشعب الفلسطينى فى الضفه والقطاع ، حتى لو انتهى ذلك الحق بافراز هيئة تمثيلية بديلة كلية للمنظمة فى الضفة والقطاع .

- معضلة الكفاءة والتوزيع التسلطي / السياسي للمنا صب العامة:

وفى اطار تحول « الثورة» الى سلطة دولة (ولو تحت التكوين) تثور معضلة اضافية وربما تكون اكثر خطورة على المدى البعيد من منظور حقوق الإنسان . فتكوين سلطة الدولة من مناضلين سابقين هو امر لا غبار عليه من حيث المبدأ فيما لوتمت انتخابات حره ونزيهه لمناصب سياسية . غير ان المشكلة تصبح خطيرة حتما عندما يفرض هؤلاء عنوة وباسلوب تسلطى من اعلى فى هذه المناصب ، او عندما يتم تعينيهم فى وظائف ادارية على حساب مبدأ تكافؤ الفرص أو بغض النظر عن مؤهلاتهم فى شغل هذه الوظائف.

وهناك اكثر من مؤشر علي استفحال هذه المعضلة في سياق تكوين سلطة الحكم الذاتي :

× المؤشر الأول هو اتجاه منظمة التحرير الى تحويل دوائرها وهياكلها الادارية الى مؤسسات السلطة الوطنية فى الارض المحتلة ، انطلاقا من القول بان هذه الدوائر التى تماثل الوزارات تسعف فى الإحلال السريع للحكم العسكرى الاسرئيلى فى الضفة والقطاع .

وقد صرح سمير غوشة عضو اللجنة التنفيذية بالمنظمة بانه لا يجد فائدة من تشكيل مجلس استشارى يضم خبراء اقتصاديين ليباشر مهام المجلس الفلسطينى الاعلى للتنمية والاعمار طالما أن بإمكان المنظمة اعادة تشغيل مجلس الاقتصاد التابع لها والذى جمد لاسباب مالية.

كما ان تشكيل هيئة السلطة الوطنية طبقا لقرار المجلس المركزى الفلسطينى فى الدورة الاستثنائية التى عقدها فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٣ اكد المخاوف من هيمنة المنظمة على المناصب السياسية العامة ، حيث ان بعض أعضاء مجلس السلطة الوطنية هم اعضاء فى اللجنة التنفيذية للمنظمة او المستويات التنظيمية الاخرى ولبعض الأخر ممن ليسوا اعضاء فى المنظمة او كوادر فتح فى الاراضى المحتلة هم افراد يدينوا بولاء لا يخفى للرئيس ياسر عرفات الذى سيكون رئيس السلطة الوطنية ، ومما يثير الهواجس فيما يتعلق بقيادة عرفات أنه مع تعينه كرئيس للمجلس الوطنى لم تتحدد مهامه وصلاحياته بعد .

× غلبة روح الاستحقاق النضالى فى الداخل والخارج على السواء . ونعنى بذلك سيادة نظره للمناصب العامة تجعلها مكافأة للدور النضالى سواءا فى اطار منظمة التحرير او فى اطارالانتفاضة . اذا يتطلع كادر منظمة التحرير الى مكافأة تتمثل فى تولى وظيفة عامه (سياسية أو إدارية) . ويتطلع كثير من البارزين من نشطاء الانتفاضة للأمر نفسه . ويبدو أن هناك خلافا حول درجات الاستحقاق حيث يرى نشطاء الانتفاضه انهم الأولى بالحصول على المناصب السياسية والادارية ، على حين يرى بعض كادر المنظمة انهم هم الآولى بهذا الاستحقاق (١٤) .

ومهما كان من أمر هذه المنافسة ، فإن نتائجها لابد أن تضر اضرارا شديدا بعملية التكوين النزية لسلطة الحكم الذاتى بجانبها السياسى والادارى. واضافة لما تؤدى اليه من اسبقية الامتيازات السياسية على إعتبارات المساواة فى الفرص، فانها تضر بالمعايير العقلانية الفنية التى يجب أن يتم تأسيس هذه السلطة عليها .

ونعتقد ان التسليم بمنهجية الاستحقاق السياسى قد تنتهك ضمانات حقوق الإنسان ، لما تؤدى اليه من تكوين ادارى غير عقلانى وضعيف الكفاءة . وهذا بدوره قد يفضى الى عجز متواصل عن الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، اذ ان هذا الوفاء يفترض اعلى مستويات الكفاءة فى تشغيل قاعدة موارد محدودة.

ويزداد هذا التناقض استفحالا عندما تفيد القيادة العامه للمنظمة من هذه الروح السائدة وذلك بتغليب اسلوب التعينات على اسلوب الانتخاب ، وتغليب الولاء الشخصى على الولاء القومى والكفاءة المهنية ، كما أن هذا التناقض يزداد خطرا فى عملية بناء الهياكل الوظيفية لسلطة الحكم الذاتى .

ويعد اسلوب التعينات فى المجلس الأعلى للتنمية والاعمار نموذجا خطيرا لما يمكن أن يشيع من منهجية تسلطية سياسية فى بناء المؤسسات الفلسطينية . ويعتقد الكثيرون ان المشكلة التى تفجرت بشأن رئاسة المجلس الفلسطينى الاعلى للتنمية والاعمار توضح مدى خطورة سيطرة المنهج التسلطى فى المرحلة القادمة. فرغم العديد من الاعتراضات قرر عرفات ان يتولى رئاسة المجلس مما اثار سخطا داخليا وخارجيا عليه . وقد انصبت الاعتراضات على أنه من غير المنطقى ان يكون المجلس الاقتصادى الاعلى للتنمية والاعمار مسؤولا أمام اللجنه

التنفيذيه فيما رئيسه هو رئيس اللجنه التنفيذيه . كما أنه من غير المنطقى ان يسيطرالسياسيون على مجلس الاقتصاد . فالمجلس ضم بين اعضائه كلا من فاروق قدومى ، محمد ذهدى النشاشيبى ، احمد قريع ، هذا غير عرفات وجميع هؤلاء اعضاء فى اللجنة التنفيذية للمنظمة . ورغم أن عرفات قد اضطر للخضوع لرغبات الدول المانحه الا أنه كان خضوعا مؤقتا اذا انه سرعان ما استطاع تطويق المعارضة الخارجية والداخلية وترأس مجدداً المجلس الاقتصادى (١٥) والواقع ان استمرار هيمنه عرفات على المجلس مازالت تثير مخاوف الكثيرين الذين يرون أن المجلس كى يتمتع باستقلالية القرار لابد وأن يكون له قانون واضح معلن يحدد صلاحياته ومسؤولياته من جوانبها كافة ، بما فى ذلك تلقى المعونات، والقروض وطريقة انفاقها ومراقبة كل ذلك بدقة وان الخبرة التاريخية تدل على أن سيطرة عرفات على المجلس قد تعزز معايير التعيين فيه ليس على اساس الكفاءة بل على اساس الولاء والخضوع ، وهذا يهدد الشفافيه والحق فى المراقبه والمساءلة.

× تناقضات الداخل والخارج: وهى تناقضات تمثل مؤشرا خطيرا تهدد وحدة الشعب الفلسطينى ، وتجور فى نفس الوقت على حق المساواة فى الفرص وكفاءة الوفاء بالحقوق الاخرى وخاصة الاقتصادية والاجتماعية . إذ إحتج كثيرون من سكان الضفه والقطاع على إفراط القيادة العليا للمنظمة فى منح المناصب العامه بالتعيين لعناصر المنظمة المقيمة لفترة طويلة خارج الاراضى المحتلة . وتثور بين هؤلاء مخاوف تم التعبير عنها من «هيمنه الخارج على الداخل» الفلسطينى (١٦).

والواقع أنه كان من الممكن تجنب هذه التناقضات والتوترات كلية لو كانت قد اعلنت معايير موضوعية نزيهة لإختيار شاغلى المناصب العامة (السياسية و الادارية) وفقا لأليات محايدة.

المعضلة الايدولوجية

تتعلق هذه المعضلة بمستقبل السياسات الاجتماعية لسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى . فهناك إتجاهان متناقضان للضغوط حول طبيعة هذه السياسات . ينبثق الأول عن الميراث الراديكالى الاجتماعى لغالبية المناضلين سواءا فى صفوف المنظمة او فى صفوف الانتفاضة داخل، الأراضى المحتلة . وهذا الميراث يتفق مع القاعدة العامه لحالات النضال الوطنى الممتد الذى عادة ما يستمد طاقته الكبيره من الطبقه العامله الوسطى والدنيا. وفى أتون النضال الوطنى الممتد عادة ما تنصهر القضية الوطنية والقضية الاجتماعية فى كل واحد ، مما يؤدى الى عملية متواصلة للتحول الى الراديكاليه الاجتماعية فى صفوف الحركة الوطنية . ويمكن القول بأن الراديكالية الاجتماعية غالبة بين كوادر فتح وكوادر الانتفاضة على السواء. وفى نفس الوقت عادة ما تحمل الثورة الوطنية او تفجر توقعات اقتصادية واجتماعية عالية للغاية بما يتجاوز احيانا قاعدة الموارد الحقيقية . وتزداد هذه المسألة وضوحا فى حالة فلسطين بسبب سياسات التخريب والأهمال والاستغلال الاقتصادى الاسرائيلى للأراضى المحتلة.

اما الاتجاه الثانى فيتمثل فى الضغوط لتطبيق سياسات سوق تقليدية فى الأراضى المحتلة ذلك أن حصول الشعب الفلسطينى على الاعتراف بجزء من حقوقه السياسية قد تم فى وقت انهارت فيه مصداقية الايديولوجيات الراديكاليه الاجتماعية (الماركسيةو الاشتراكية) و تعاظمت فيه الضغوط العالميه لفرض سياسات اقتصادية –

اجتماعيه تقوم على قواعد السوق وتقلل من تدخل الدولة فى مجال التنمية وتقريب الفوارق الطبقية والاجتماعية . وهذه الضغوط تكاد تلتقى على نحو تلقائي مع الحاجة الشديدة لضخ موارد رأسماليه كبيره الى الاراضى المحتله ، وسواء من جانب المنظمات الدولية أو من جانب رجال الاعمال الفلسطينين فى الخارج ويرتبط موقف هؤلاء من ضخ موارد استثمارية فى الضفة والقطاع بإنتهاج سياسات إقتصادية وإجتماعيه ليبراليه ، اى تقوم على القطاع الخاص وتقليص التدخل الحكومى لصالح الرفاه (وهو الأمر الذى يقود عادة الى زيادة مستويات الضرائب أو عجز تضخمى للموازنه العامه) . ومن المتوقع ان تظهر استقطابات وتحالفات اجتماعية/ سياسية / ايديولوجيه معقده قد تقيد يد سلطة الحكم الذاتى فيما يتصل بإنتهاج سياسات إجتماعية مواتيه للحقوق الإقتصادية والاجتماعية.

ويعتقد كثيرون حتى من كوادر فتح، خاصة فى الاراضى المحتله ان التعيينات الأخيره التى قام بها الرئيس عرفات تبرر الخوف من تحالف جديد بين رجال المال الاغنياء وقيادات منظمة التحرير . وقد يؤدى هذا التحالف الى إذلال حقيقى للطبقة الوسطى والعاملة التى أفرزت مناضلى الانتفاضة . كما أن مثل هذا التحالف قد يؤدى الى تهميش الدور السياسى للطبقة الوسطى (١٧) . وفى المقابل فإن رجال الاعمال الفلسطينين فى الداخل والخارج يخشون ان تشجع التسلطية السياسية فى مجال الاقتصاد على إتباع سياسات غير رشيده اقتصاديا (١٨) ، ولا ينبغى الاستهتار بقيمة هذه الحجة.

فمن المحتمل ان تؤدى رغبة القيادة العليا للمنظمة ولسلطة الحكم الذاتى فى إظهار مزايا دبلوماسيتها فى التسوية وبالذات إعلان المبادئ الفلسطينى / الاسرائيلى إلى إتباع سياسات إقتصادية قد تجحف بالحاجة الى بناء اقتصاد سليم على أسس إنتاجية . ولو نظرنا الى تجربة مصر فى أعقاب إتفاقية كامب ديڤيد عام ١٩٧٨ والمعاهدة المصرية الاسرائيلية لكان من المحتم ان نعطى اعتباراً جادا لهذه المخاوف . إذا اهتمت السياسة الاقتصادية فى الحالة المصرية بإعطاء شعور سطحى بالازدهار الإقتصاد عن طريق سياسات تضخمية ركزت على المشروعات العامه فى قطاع البنى الاساسية والتوسع فى الاستيراد ، وذلك على حساب الاهتمام بالقطاعات الانتاجية وتشجيع الانتاج المحلى .

وقد يؤدى تطبيق نفس التوجه فى الحالة الفلسطينية الى خلق شعور سطحى بالازدهار المؤقت ولكن على حساب بناء القدرة على الوفاء بالحاجات الاساسية فى المستقبل ، وعلى حساب الحق فى التنمية عموما.

ثالثا : التسوية العادلة لمعضلات الامن بين اسرائيل والحكم الذاتي :

المجال الامن هو الأكثر صله بحقوق الإنسان ، وهو ايضا الأكثر صله بحقوق الإنسان الفلسطينى ، ولاشك فى أن توقيع اتفاق « إعلان المبادئ » وتطبيقه لا يخلى اسرائيل من مسئوليتها باعتبارها المصدر الرئيسى لانتهاك حقوق الإنسان الفلسطينى. وبطبيعة الحال فان استمرار استنكاف اسرائيل عن الاعتراف بالحق الكامل للشعب الفلسطينى فى تقرير المصير يعد انتهاكا جسيما، والاصل الحقيقى لجميع الانتهاكات الاخرى للحقوق فى الارض المحتلة . كما يعد فشل اسرائيل ورفضها المستمر لتحمل مسؤليتها – تبعا لاتفاقية جنيف الرابعة– فى حماية

المدنين مصدرا اضافيا لهذه الانتهاكات .

وحيث ان اتفافية « اعلان المبادئ» لم تنه وضع الاحتلال ولم تتضمن تأكيد مسئوليات اسرائيل تبعا لاتفاقيات جنيف فى احترام حقوق الإنسان فان جميع الإنتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان فى الإرض المحتلة تتحملها اسرائيل عل نحو مباشر وغير مباشر ، بالرغم من تطبيق اجراءات للحكم الذاتى المحدود

ومع ذلك ، فأن الترتيبات الأمنية الواردة فى اتفاق اعلان المبادئ ، واتفاق القاهر الامنى (الموقع فى ١٠ فبراير ١٩٩٤) واعلان تنفيذ الاتفاق فى القاهرة (الموقع فى ٤مايو ١٩٩٤) تنطوى على تهديد بوقوع خروقات خاصة لحقوق الإنسان المدنية والسياسية.

ويكمن هذا التهديد فى الهيكلية او الروحية العامه للاتفاقيات ، كما فى بنودها المحددة المتعلقة بوظيفة الأمن .

فاذا اخذنا الهيكلية العامه لاتفاق القاهره الامنى واعلان القاهرة لتنفيذ الاتفاق نجد انهما ينشآن اسباب لتوريط سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى فى انتهاك حقوق الإنسان كبديل لقيام سلطات الاحتلال ذاتها بهذا الانتهاك . فحيث ان اسرائيل ستستمر فى احتلال الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقيه) وقطاع غزة (وذلك باحتفاظها بوظائف السيادة العليا والأمن الخارجى) حتى لو أنها أنسحبت من منطقتى غزة واريحا . فأنها لا تعالج الأسباب التى تدفع فلسطينين عديدين من ممارسة حقهم فى المقاومة، بما فى ذلك المقاومة المسلحة . فاذا ما قام فلسطينيون ما بذلك يكون امام سلطة الحكم الذاتى اختيار صعب بين امرين :

فاما ان تتعقب هؤلاء المقاومين وتنهض بعقابهم على افعال لا يجرمها القانون الدولى وذلك حتى تضمن استمرار العملية السلمية ككل ، وتبرهن على مصداقيتها كطرف مفاوض لاسرائيل.

واما ان ترفض سلطة الحكم الذاتى القيام بدور الجلاد لمصحلة اسرائيل ، وهو ما يعنى تخفيض ادائها ومصداقيتها كطرف مفاوض ، مما قد يؤدى الى انقطاع العملية السلمية والعودة الى الوضع السابق على توقيع اتفاق اعلان المبادئ.

وحيث ان سلطة الحكم الذاتى سوف تميل الى تغليب المصلحة الأعلى فى مواصلة العملية السلمية للحصول فى نهاية المطاف على حق تقرير المصير ، فانها قد تضطر الى اختيار الامر الاول . وهذا بحد ذاته يتضمن إحمتالا لانتهاك واسع النطاق للحقوق ، كما أنه قد يدفع الشعب الفلسطينى إلى طريق الحرب الاهلية ، وهو ما يتضمن بدوره خلق مناخ لانتهاكات اوسع نطاقا واشد قسوة.

ويصدق هذا التحليل بالنظر الى اعلان قطاع كبير من الحركة الوطنية الفلسطينية اصراره على مواصلة حقه فى المقاومة . ولا شك ان استمرار الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطينى يضيف وقودا دائما للغضب الشعبى الذى يمثل الارضيه الموضوعية لاستمرار المقاومة المسلحة للاحتلال الاسرائيلى .

هذا عن الروح العامه للاتفاقيات ، اما عن البنود التفصيلية ، فانه يمكن القول ان هناك احتمالات كثيرة

لانتهاكات جسيمه لحقوق الإنسان الفلسطينى .. وقد تنشأ الاكثرية من هذه الانتهاكات المحتملة من احتفاظ اسرائيل بصلاحيات سيادية وغيرها عن وضع «ازدواجية السلطة» وخاصة فى مجال الامن ، فاسرائيل تحتفظ بالسلطة كاملة – فى المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى على الاقل – فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات واللاجئين والترتيبات الأمنية والحدود وعلاقات التعاون مع الدول المجاورة .. (المادة الخامسة من اتفاق القاهرة الامنى والملاحق) . وينشأ اضافة لذلك حقوق لإسرائيل تشمل حق المطاردة .

فقوات الأمن الإسرائيلية تستطيع ان تتدخل الى جانب الشرطة الفلسطينية فى مطاردة أى عناصر فلسطينية يشتبه فى قيامها بعمليات مسلحة ضد الجيش الإسرائيلى او المستوطنات داخل الارض المحتلة ، بينما لا تستطيع قوات الشرطة الفلسطينية مطاردة او مساءلة أية عناصر اسرائيلية تقوم بالاعتداء على الفلسطينين ، حيث لا سلطة للحكم الذاتى على أى اسرائيلى .

ووفقا للاتفاق الأمني الوقع في القاهرة يحق لاسرائيل ما يلي :

– الاستمرار فى تولى صلاحيات الأمن الخارجى ، والامن الداخلى والنظام العام للمستوطنات الإسرائيلية فى الأرض المحتلة .

– تسيير دوريات مشتركة بقيادة مركبات فلسطينية على الطرق الرئيسية .

– تولى مسئوليات ضرورية واتخاذ تدابير أمنية منفصلة بما فى ذلك تسيير دوريات إسرائيلية عى الطرق الجانبية الثلاثه التى تربط بين المستوطنات الإسرائيليلة فى قطاع غزة وإسرائيل .

– تسيير دوريات مشتركة فلسطينية – اسرائيلية على الطرق المرتبط بها سلامه العبور .

– مسؤليات امن الحدود مع مصر والأردن ، بما فى ذلك مسئوليات امن المعابر وحيث ان لإسرائيل حق ملاحقة المشتبه فى قيامهم باعمال تضر امن اسرائيل فى الاراضى المحتلة فقد تضطر السلطة الوطنية الفلسطينية ان تلاحق هى هذ العناصر حتى لا يتسع نطاق التوتر ، وربما الاشتباكات العسكرية التى قد تمليها هذه الملاحقة .

وقد كشفت احداث الحرم الابراهيم عما قد يحدث بسبب هذا التدخل الامنى فى الارض المحتلة ، حيث يخضع المشتبه فى قيامهم باعمال اجراميه ضد العرب من الإسرائيليين للمحاكم الاسرائيلية ، وهو ما يعنى ترجيح افلاتهم من العقوبه وتحتفظ إسرائيل ايضا بحق محاكمة المشتبه فى قيامهم باعمال حربيه ضد اسرائيل من الفلسطينيين ، وهو ما يعنى بدوره اخضاعهم لنظام من المطارده والاعتقال والمحاكمة تنتفى فيه الضمانات الأساسية لحقوق الانسان فى المحاكمة العادلة ودفع العقوبات القاسية والحاطة بالكرامه ، وخاصة التعذيب .

اما برتوكولات القاهرة الموقعه فى ٤ مايو الماضى، فتحتوى على عدد من البنود التى تؤكد بنود اتفاق القاهرة الامنى وتتكاتف هذه البنود معا من اجل تقنين كيان اسرائيلى مستقل اداريا وقانونيا داخل منطقة الحكم الذاتى

الفلسطيني بمعنى ان المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة قانونا سوف تكون كانتونات معزوله وسط المناطق الفلسطينية تخضع لحماية إسرائيل فى الداخل وحماية الشرطة الفلسطينية فى الخارج . وبالطبع سوف تتميز هذه الكانتونات بوضعيه اقتصاديه وسياسيه وامنيه افضل بمرات عديده من الوضعيه المماثله للفلسطينين ،. وقد انتقد عددا من القيادات الفلسطينيه القياده العليا للمنظمة لان فى الاعتراف بحق المستوطنين فى الحماية وحق الاستقلال الادارى والقانونى اعتراف ضمنى بشرعيه ما اقامته اسرائيل بشكل غير شرعى مع ما يمثله هذا من احتمالات واسعه لاحتكاكات دائمه بين الفلسطينيين والمستوطنين وتفتيت الكيان الوطنى الفلسطينى واعاقة التواصل بين اطرافه.

والواقع ان الماده ١ من النظام العام والتى تنص على ان (تواصل اسرائيل القيام بالمسئوولية إزاء حماية الحدود المصرية والخط الأردنى والدفاع عن التهديدات الخارجيه من البحر والجو بالاضافه عن المسؤولية عن الامن الكامل للإسرائيليين والمستوطنات الاسرائيلية بهدف حماية امنهم الداخلى ونظامهم العام) تفتح الباب لتملص اسرائيل من تنفيذ العقوبات الملزمه على مواطنيها اذا استخدموا العنف ضد المدنيين الفلسطينين . فالقانون الإسرائيلى الذى بموجبه يحاكم المستوطنين يفرق بين نوعين من الجرائم جزائية وإرهابية وسلطة تقدير نوع الجريمه تترك للقاضى وليس هناك ضمان موضوعى يؤكد حيده القاضى الاسرائيلى ونزاهته إزاء اعتبار ما هو ارهابى وما هو جزائى وقد أكدت اللجنه الدولية للقضاه فى جنيف فى اخر تقرير لها ان المستوطينين المسلحين محصنون بوجه عام من العواقب القانونية المترتبه على اعمالهم الاجراميه بحق الفلسطينين.

وهذه الترتيبات الامنيه الوارده فى الاتفاقيات ، تنطوى عل تهديدات جمه لحقوق الإنسان الفلسطينى . ومن وجهه نظر الحركة العالمية لحقوق الإنسان ينبغى اعادة التفاوض حول الصلاحيات الامنية المفرطة لاسرائيل وذلك بتعمد تقييدها واخضاعها لضوابط صارمه بما يتفق مع المعايير الدولية .

كما ان تطبيق هذه الصلاحيات على ارض الواقع قد يؤدى الى نتائج اكثر خطرا واضرارا بحقوق الفلسطينين. ومن هذا المنطلق يجب التفاوض حول معايير محددة لاجراءات التطبيق تزيل او على الاقل تخفف من اساءة استخدام الصلاحيات الامنية الممنوحة لاسرائيل ، وخاصة فيما يتعلق باجراءات المطاردة والاعتقال والمحاكمة والمعامله داخل اماكن الاحتجاز.

وبدون اعادة التفاوض والإجراءات التقييديه الضرورية لمنع اساءة استخدام الصلاحيات الامنية لاسرائيل سوف يتحقق لا محالةمناخ ضار فيما بين الفلسطينين انفسهم ، قد يدفع فى النهاية الى حرب اهلية زاحفه او ممتده.

ولا يقل اهمية عن هذا الاعتبار ضرورة اخضاع صلاحيات الشرطة الفلسطينية لضوابط ومعايير اداء صارمة بما يتفق مع المواثيق العالميه المرعية فى هذا الصدد .

والواقع ان الانباء تواترت على تولى « صقور فتح» مهمه الشرطة ، ويعد هذا فى رأى عدد من الباحثين بداية خطيرة. فالاسس التنظيمية التى بنيت عليها (صقور فتح) هى السريه و التماسك والانضباط واستخدام العنف

بسرعه وحزم والحذر من الاعداء (حقا أو وهما) وهذه الصفات هى اسوأ ما يمكن ان يتصف به جهاز مسؤول عن امن مواطنية(١٩)

كما ان تجربه النضال ضد الاحتلال تفرز ، عقلية يشعر فيها المناضل بإنه على صواب ومنبع قوته الوحيد هو قطعة السلاح التى يحملها ، هذا المناضل اعتاد على سلوك خارج عن المحاسبة العلنية وله تجاوزات كثيرة الف تبريرها بأنها ضرورية للبقاء والدفاع عن النفس . ومن اعتاد ان يرى نفسه مطلق اليد فى تقرير الصالح العام لن يتخلى عن هذا النهج طالما بقيت مهمته هى نفسها اى الحفاظ على الصالح العام ، (٢٠) والبديل الاكثر توافقا مع حقوق الإنسان هو اختيار جهاز شرطة من مدنيين يتم تدريبهم لهذا الغرض وبحيث يخضع سلك الشرطة ككل لضوابط قانونية صارمة يقوم على رعايتها جهاز قضائي محايد ومستقل عن السلطة التنفيذية.

ولا شك ان التطورات الأخيره واهمها إغراق الساحة الفلسطينية بالأسلحة تشكل علامات إنذار ويترافق مع تدفق السلاح إستمرار عمليات قتل المتعاونين مع إسرائيل. فصقور فتح قامت بكثير من عمليات قتل المتعاونين او من يشتبه فى تعاونهم مع إسرائيل ، كما أن حماس قامت بعلميات تصفيه للعديد من الفلسطينين تحت نفس الاتهام (٢١) وقد لاحظت دوائر فلسطنية عديدة ان عمليات التصفية تشكل إنتهاكا كبيرا لحقوق الناس فى محاكمات عادلة فالكثير من الفلسطينين الذين تمت تصفيتهم لم يكونوا عملاء لإسرائيل والكثير يتم تصفيتهم لأسباب عائلية أو شخصية.

ومن هنا تصبح مسألة تكوين جهاز قضائى مستقل واصدار تقنين يضمن حقوق الإنسان فى مواجهة السلطة التنفيذية امر على درجة عالية من الاهمية والالحاح. وسوف نتناول فى الفصل التالى بعض جوانب التقنين والمأسسة المطلوبين لرعاية وصيانة حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى .

الفصل الثانى

تقنين ومأسسة حقوق الإنسان فى إطار الحكم الذاتى

مقدمة

سيكون أمام سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية فرصة فريدة لوضع تشريعات تقنن وتضع اطراً مؤسسية وإجراءات تنفيذية لضمان إحترام حقوق الإنسان داخل المجتمع السياسى والمدنى الفلسطينى . ذلك أن الموقف الذى تواجهه بعض الدول القديمة فى إلغاء أو تعديل تشريعات منافية لهذه الحقوق هو أصعب بكثير من مهمة وضع تشريعات متوافقة مع القانون الدولى لحقوق الإنسان ، ابتداءا. وتعنى هذه المقارنة بأمر هام فيما يتعلق بكيفية العمل على ضمان إحترام وتعزيز حقوق الإنسان فى حدود السلطة التى يملكها مجلس الحكم الذاتى وأية هيئات تشريعية أو تنفيذية فلسطينية أخرى – فالصعوبة الأساسية التى تواجه الرغبة فى التماشى مع حقوق الإنسان فى حالة التشريعات القائمة بالفعل هو أنه ليس ممكناً دائماً حصر ما تتضمنه هذه التشريعات من إنتهاكات أو تسامح مع إنتهاكات حقوق الإنسان . إذ أن الإنتهاك أو التسامح مع الإنتهاكات قد يكون كائناً فى مجمل البناء التشريعى والقانونى للدولة : أو بإختصار فيما يسمى بروح القانون .

وهنا تكمن الفرصة الفريدة للحكم الذاتى الفلسطينى . فمن زوايا نظر كثيرة يمكن الحديث عن فراغ شرعية قانونية فى الأراضى المحتلة . فالنظم القانونية المتعددة المطبقة على نحو جزافى للغاية هى إما قائمة على قانون «المحتل ، الإسرائيلى وإسلوب الإدارة العسكرية غير المشروع ، أو على القانون الأردنى الذى تتطور فى غيبة الإرادة الشعبية وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، او الاعراف الوطنية الفلسطينية أخذت من مصادر شتى ، وخاصة الشريعة المنسوبة لمدرسة معينة للفقه الإسلامى .

ولا يستقيم معنى حكم الشعب الفلسطينى لنفسه بنفسه إلا بوضع تقنين شامل للعلاقات المدنية والسياسية من البداية .

إن عملية وضع تقنين مدنى وسياسى شامل منذ البداية هو فرصة مثالية لتقنين وتأمين الضمانات المؤسسية لحقوق الإنسان الفلسطينى . ذلك أنه لا يكفى لضمان وصيانة حقوق الإنسان مجرد الجهر والإعراب عن إستعداد سلطة الحكم الذاتى فى التوقيع والتصديق على المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان (٢٣) . فمن ناحية اولى ليس من المرجح أن تتمكن هذه السلطة من الدخول كطرف أصيل فى معاهدات دولية دون أن تكون قد إستكملت مقومات السيادة الوطنية : أى قبل الإتفاق مع إسرائيل على الوضع النهائى للاراضى المحتلة . ومن ناحية ثانية وأهم ، فإن سجل الدول التى وقعت وصدقت على المواثيق والعهود الدولية فى مجال إحترام حقوق الإنسان ليس بريئاً من إنتهاكات جسيمة . ومن الناحية القانونية ، فمثل هذه الدول تستغل الغموض الكامن فى العمل وفقاً لنظامين قانونيين : محلى ، وهو حافل بالتسامح مع إنتهاكات حقوق الإنسان . ودولى ، وهولا يعتمد دائما كمرجعية أنسب فى المحاكم الوطنية التى كثيراًما تحكمها هى ذاتها ترتيبات تنقص من نزاهتها وحيدتها واستقلالها.

وإذا كان مجرد تعهد شخص – حتى ولو كان رئيساً لدولة أو سلطة حكم ذاتى – بإحترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان هو أمر إيجابى ولكنه غير كاف البتة ، ويجب أن يكون التقنين مأسسة الضمانات هو الآلية الرئيسية لصيانة وإحترام هذه الحقوق ورد ما قد يجرحها من إنتهاكات . ومع ذلك ، فإنه تجب الإشارة إلى الصعوبات الجمة التى تواجه وضع تقنين شامل لدولة على الطريق إلى الإستقلال . وسوف نشير فيما يلى إلى هذه الصعوبات . كما نشير لاحقاً لا إلى حلول محددة وإنما إلى أولويات قد تنظم منهجية التوصل المجتمعى لهذه الحلول .

١- صعوبات و ضع تقنين مدني وسياسي شامل للحكم الذاتي

إضافة الى الصعوبة الأكبر التى تعترض وضع تقنين مدنى وسياسى شامل للمجتمع الفلسطينى ، وهى الصعوبة المتمثلة فى المعارضة الإسرائيلية ، فإن هناك ثلا ث صعوبات ذاتية بوجه هذه العملية الحيوية . الصعوبة الأولى تتمثل فى الأمد الزمنى الممتد نسبياً لإجراءات وضع تقنين مدنى وسياسى شامل . والصعوبة الثانية تتمثل فى إحتمال تعدد مصادر التشريع السياسى والتناقضات والتوترات فيما بينها . وترتبط تلك الأخيرة بصعوبة ثالثة وهى الصراع السياسى و«الثقافى» داخل المجتمع المدنى والسياسى الفلسطينى فى اللحظة الراهنة ، وهو ما يرجح أن ينعكس فى عملية وضع التقنين المطلوب .

أ- الأمد الزمني الممتد لو ضع تقنين شامل :

فمن المعروف ان عملية وضع تقنين مدنى وسياسى شامل هى عميلة شديدة التعقيد، وتستغرق مدى زمنى طويل. فالنظم القانونية للمجتمعات المستقلة تنمو مع الزمن وتتسم بتعاقب مراحل تشهد وضع قوانين منفردة او تعديلات لها ، وأخرى تشهد نزعة لجمع وحصر القوانين المنفردة فى تقنين شامل يتسم بالتجانس والانسجام الداخلى . ويحتم المنطق بالنسبة للمجتمع الفلسطينى الذى يصعد اول درجات استقلاله ان ينصرف الجهد فى

وضع تقنين مدنى وسياسى شامل بادئ ذى بدى، غير ان الأمد الزمنى الممتد لإجراءات وضع هذا التقنين قد يترك المجتمع الفلسطينى فريسة الفوضى القانونية والجزافية فى اداء وظائف السلطة السياسية والادارية ، لفترة ممتدة.

ومن هنا يتوجب تعيين اولويات معينة للوفاء بالحاجة الى نظام قانونى مستقل ومتجانس للمجتمع المدنى والسياسى الفلسطينى . ويجب أن تكون اعتبارات صيانة وتعزيز حقوق الإنسان عى رأس هذه الأولويات .

ب - اشكالية مصادر التشريع واجراءاته:

قد يثور جانب معين من هذه الأشكالية انطلاقا من الغموض الكامن فى اعلان المبادئ والمرحلة الانتقالية للحكم الذاتى . فإسرائيل تحتفظ بكثير من صلاحيات السيادة الفعلية على الاراضى المحتلة كما انها تقيد صلاحيات مجلس الحكم الذاتى فى التشريع بقضايا معينة حصرا . كما تقيدها بنص المادة ٩ فقرة ٢ . حيث تقوم اسرائيل وممثلوا الشعب الفلسطينى بمراجعة القوانين والآوامر العسكرية المعمول بها حاليا فى « المجالات المتبقية » ، وهو ما يعنى ان اسرائيل تحتفظ لنفسها بحق النقض. ومع ذلك فإنه من الممكن لسلطة الحكم الذاتى – اذا رأت ضرورة لذلك– ان تصدر تشريعات مستقلة فى كل ما ليس من شأن اسرائيل، حتى فى المرحلة الانتقالية . وكل ما تستطيعه اسرائيل هو ان تقطع الطريق على التنفيذ الفعلى .

اما الجانب الاهم من الجانب الاجرائي لهذه الأشكالية فيتعلق بالشروط السياسية لإعمال الآليات الصحيحة فى التشريع بكل جوانبه . فعلى سبيل المثال ليس من المناسب ان يصدر مجلس الحكم الذاتى « دستورا» لتنظيم الحياة والعلاقات السياسية . وانما يجب أن يقوم على اصدار هذا الدستور جميعة تأسيسة تنتخب لهذا الغرض وحدة. كما أن وجود اغلبية كبيرة تنتمى لجهة سياسية واحدة مثل منظمة التحرير قد يجحف بالمناخ العام لممارسة مجلس الحكم الذاتى لصلاحيات التشريع وخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان عموما وفيما يتعلق بقوانين عمل هيئات دستورية مثل الجهاز القضائى خصوصا. وقد تنشأ ظروف تجعل من الممكن للادارة التنفيذية او رئيسها ان يحل محل كامل مجلس الحكم الذاتى كسلطة تشريع او أن يقلل ويحجب دور هذ ا المجلس فى مجال التشريع وان يدفعه لإضفاء الشرعية القانونية على اوامر تنفيذية تتعلق بامور جوهرية يجب ان يخضع تنظيمها لدستور او قانون. ويسمح الفراغ الدستورى والقانونى فى الارض المحتلة بمثل هذه الممارسات .

اما الجانب المضمونى من هذه الاشكالية فيتعلق بالتناقض والتوتر بين المصادر المرجحة للتشريع، وموضوع التقنين المدنى والسياسى الشامل الذى ندعو اليه ، ونشير هنا إلى التوترات الكامنه بين « المصدر العرفى » و«المصدر الشرعى الاسلامى » و« القانون الدولى لحقوق الإنسان » كمصدر هام للتشريع فى الارض المحتلة .

ويكتسب المصدر العرفى قيمته من عوامل متعددة . فكثيرا ما تقوم عملية التشريع ووضع التقنينات على جمع

القانون العرفى وكتابته فى نصوص آمرة . والقانون العرفى هو ناتج هام للثقافة الوطنية وهو ما يسهل القبول الطوعى له. كما ان الحرص على استقرار المعاملات، وخاصة فى مجال العلاقات المدنية قد يدفع لاعطاء وزن كبير للمصادر العرفية للتقنين . و تزداد اهمية هذه العوامل فى حالة المجتمع الفلسطينى بحكم ان الاعراف هى التى تجسد إستقلاله الفعلى عن الانظمة القانونية التى فرضت علية ، وبحكم الحاجة الأكبر للقبول الطوعى بالقانون بالمقارنه بتنفيذه عن طريق سلطة الكراهية . ولهذا ، فإن القانون العرفى فى المجتمع الفلسطينى سيمثل مصدرا هاما للتقنين وخاصة فى المجالات المدنية الصرفة. ومع ذلك ، فإنه تتحتم الاشارة الى عيوب ونواقص كثيرة فى هذا المصدر ، وعلى رأس هذه العيوب ضعف او غياب القانون العرفى فى مجالات كثيرة للعلاقات الاجتماعية وخاصة فى المجال السياسى. كما أن هذا القانون تطور فى ظروف الحرمان السياسى والاجتماعى وعادة ما تغيب عنه الحاجة لتأكيد المساواة.

ولا شك أن التفسيرات الشائعة للشريعة الاسلامية فى المجتمعات العربية المجاورة ستكون مصدرا هاما للتشريع والتنقين. بل وستكون هناك ضغوط سياسية مكثفة لجعل هذا التفسير للشريعة الاسلامية المصدر الأول ، ربما الوحيد، للقانون الفلسطينى ، وترجح هذه الضغوط توفر منظمات سياسية مثل حماس والجهاد الاسلامى على هذه الفكرة وحدها. وكذلك ، فإن من المرجح آن تتأثر عملية التقنين والتشريع بالتقنينات ذات المصدر النابليونى فى بعض البلاد العربية ، وخاصة فى مصر . ففى اكثر الحالات والقضايا التى لا يتوفر فيها عرف محدد أو نص شرعى مقبول عموما سيكون هناك اغراء واضح «لتقليد» التقنينات النابليونية و هو اغراء يستند الى سهولة تقليد نظم قانونية مستقرة وواضحة نسبيا. ولكنه يستند بصفة اكبر على الضغوط السياسية التى قد تفضل هذا المصدر لما يعطيه من وزن كبير للسلطة التنفيذية والادارية ولإعتبارات ما يسمى بالنظام العام . وهذه كلها اعتبارات لا تجور بالضرورة على الحرية والحقوق المستقرة ولكنها تميل الى تقييدها باشد مما هو ضرورى وما هو ممكن فى غيرها من النظم القانونية.

ومما لاشك فيه ان انفراد منظمة التحرير بتشكيل المجلس المؤقت للحكم الذاتى حتى عقد الانتخابات العامه المنصوص عليها فى اتفاق اعلان المبادئ قد يسهل على القيادات السياسة والادارية الإجحاف بفرص وضع تقنينات أعدل وأكثر توافقا مع القانون الدولى لحقوق الإنسان ومع الاعتبارات الجوهريه للديمقراطية فى المستقبل ، وذلك انطلاقا من ميلها لتركيز السلطة وإضعاف آليات الرقابة والتوازن.

وبتعبير آخر ، قد تلجأ سلطة الحكم الذاتى المعينة من قبل منظمة التحرير ، او حتى بعد انتخابها ديموقراطيا إلى تفضيل اسلوب معين فى حل التوترات والتناقضات بين هذه المصادر المتباينة للتشريع والتقنين لصالح كل ما يؤكد سلطتها وكل ما قد يتجه لترتيب معين للمصالح المرتبطة بتأكيد هذه السلطة على حساب إعتبارات حقوق الإنسان والحقوق الديموقراطية للمواطن .

ج- الصراع السياسي والثقافي الراهن في المجتمع الفلسطيني .

ولاشك ان الصراع السياسى والثقافى الدائر الان فى المجتمع الفلسطينى على الأرض المحتلة قد يشعل التوترات بين المصادر المرجحة للتشريع والتقنين. فمن ناحية يتجدد على نحو مطرد الإنقسام بين إتجاهات مدنية / علمانية واخرى إسلاموية . والقانون ومصادر التشريع ، بل والرؤية العالمية وإدراك الذات والآخر وأنماط التنظيم الإجتماعى والسياسى وتعريف الحقوق والواجبات هى الجبهات الأساسية لهذا الإنقسام . أى أن الخلاف والتناقض بين هذه التيارات يمتد إلى فلسفة القانون وروحه كما قد يتم حول نصوص بعينها . وهذا الإنقسام يؤثر على عملية وضع تقنين شامل بأكثر مما يؤثر على وضع قانون بعينه أو تشريع منفرد . ومن ناحية ثانية ، فإن هذا الإنقسام والصراع قد يهدد بشلل ألية التشريع لأكثر من سبب . فمن ناحية قد تعلن فصائل معينة – مثل حماس أو الجهاد الإسلامى أو تحالف الفصائل المعارضة عموما – موقفا يقترب من العصيان المدنى أو المسلح فى وجه عملية تقنين عن طريق سلطة الحكم الذاتى التى تتمتع فيها المنظمة وقياداتها الرسمية بالأغلبية . وهناك إحتمال ولو ضئيل لمسار متطرف قد يشمل حرباً أهلية . وهناك من ناحية ثالثة إحتمال ليس هيناً لتغير الأغلبية السياسية فى المجلس فى غضون الفترة الإنتقالية للحكم الذاتى أو فى أعقابها بقليل من الإتجاه المدنى / العلمانى الذى تمثله القيادة الرسمية لمنظمة التحرير إلى الإتجاه الإسلاموى الذى تمثله أساسا منظمة حماس . وهذا كله قد يعرض العملية الممتدة لوضع تقنين مدنى وسياسى شامل لإنقلاب فى التوجهات حيال فلسفة القانون وروحه .

وحتى فيما لو لم يحدث ذلك كله، فسوف تكون هناك توترات معنية بسبب الصراع بين ذهنيتين مختلفتين فيما يتصل بوضع تقنين مدنى وسياسى. الذهنية الاولى تدفع الى مركزة السلطة الوطنية والى هيمنتها على المجتمع المدنى باسم الحاجة للتعبئة واولوية النضال من اجل الحقوق الجماعية مثل حق تقرير المصير وحق التنمية. وهذه الذهنية لها اصولها وجذورها الموضوعية فى العملية التاريخية لتكوين دولة تحت التأسيس على جزء من ارض فلسطين. اما الذهنية الثانية فلها ايضا جذورها واصولها الذاتية والموضوعية فى تكوين المناضل الفلسطينى والمناخ الفكرى العام لحركة التحرر الوطنية الفلسطينية ، وهى ذهنية تتعلق بالحاجة للتحرر الشامل . وتعطف هذه الذهنية الاخيرة على مقولات تؤكد الحاجة لاستقلالية المجتمع المدنى ، وأولوية العمل على مستوى الهياكل الاجتماعية القاعدية ، ولتحقيق اقصى درجة من النمو التلقائى للإنسان والمجتمع الفلسطينى .. وهذه كلها مقولات قد تفسر على نحو يضعف السلطة التنفيذية وسلطة الدولة – تحت التأسيس– عموما.

والصراع بين ذهنية ونفسيه التحرر الجذرى (الراديكالى) الشامل والنزعة لتكوين بيروقراطية تعبوية (واحيانا عسكرية أو معسكرة) مألوف فى معظم حركات التحرر الوطنى . ومن المرجح أنه سيكون اشد فيما يتعلق بتقنين العلاقات السياسية فى المجتمع الفلسطينى، سواء فى المرحلة الانتقالية للحكم الذاتى او فى مرحلة الاستقلال.

٢ - أولويات التقنين من منظور ضمانات حقوق الإنسان

هذه الصعوبات كلها ترجح التقدير القائل بأن وضع تقنين مدنى وسياسى شامل للمجتمع الفلسطينى ستكون ممتدة زمنياً. واهم من ذلك أن هذه العملية ستنطوى على مضمون إجتماعى – سياسى– ثقافى شديد التعقيد

والتركيب ، وقابل للتغير بين حقبة وأخرى للتطور الوطنى .

ولهذا السبب يتحتم وضع أولويات تتدرج عبرها عملية التقنين والتشريع المطلوبة لإعادة تنظيم العلاقات الداخلية للمجتمع الفلسطينى.

وفيما يلى نقترح اهم هذه الأولويات ، على ضوء إعتبارات حقوق الإنسان وما يتصل بضماناتها فى ظروف محددة.

إن المقولة الرئيسية التى نقيم عليها فكرة الأولويات هى حتمية إنشاء آلية مقننه الحل النزاعات السياسية بصورة سلمية ، وذلك لضمان الحق فى التطور السلمى من ناحية ولضمان سلمية حل المنازعات حول مسائل التقنين ذاتها. وقد إجتهدنا فى الفصل الأول من هذه الكراسة لبيان أن الشروط السياسية المحيطة بسلطة الحكم الذاتى وبعملية التفاوض حول السلام بين فلسطين واسرائيل قد تؤدى الى إنقسامات وصراعات سياسية شديدة وربما تجرف هذه الصراعات الشعب الفلسطينى كله الى طريق الصدام المسلح.

ولهذا ، فإن الأولوية المطلقة يجب أن توضع لإيجاد آلية منضبطة قانونيا لحل النزاعات السياسية حلا سلميا ، وهو ما يعنى الأولويات الفرعية الثلاث التالية :

أ- أولوية وثيقة دستورية علي هدي القانون الدولي لحقوق الإنسان

تكتسب الوثيقة الدستورية اولويتها بالنسبة للحكم الذاتى الفلسطينى من كونها الإطار العام الناظم للممارسة السياسية والحقوق المدنية على كافة المستويات . وهذه الوثيقة هى التى تحكم عملية اصدار القانون والاحتكام اليه وتطبيقه. ولاشك ان تقنين ووضع الضمانات المؤسسية لحقوق الإنسان تتعلق قبل كل شئ بهذه الوثيقة الدستورية .

ولهذا ، فإن عملية اصدار وثيقة دستورية للحكم الذاتى الفلسطينى يجب أن تقتدى بالروح العامة للقانون الدولى لحقوق الإنسان ، ونصوص هذا القانون. ويعنى ذلك ان هذه العملية يجب ان تقوم على العلانية والشفافية والمشاركة من كافة فئات المجتمع السياسى والمدنى الفلسطينى وتياراته وفصائله ومدارسه الفكرية . كما انها يجب ان تصدر من صاحب الاختصاص الوحيد بذلك : أى الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة . ولذلك ، فإنها يمكن أن تكون موضوعا لاستفتاء يجرى بالتوازى مع الانتخابات العامه لإختيار اعضاء مجلس الحكم الذاتى . كما يجب أن يسبق ذلك الإستفتاء عمل تحضيرى واسع النطاق تشارك فيه كافة القوى والفصائل ، فيما يشبه جمعية تأسيسية وطنية . ولان هذه المبادئ قد تجذرت فى عقل ووجدان المجتمع المدنى الفلسطينى، فقد كان هناك رفض واسع النطاق لما اسمى بمشروع نظام اساسى طرحته اللجنه التنفيذية لمنظمة التحرير لنقاش محدود (٢٤) . وكان هذا المشروع قد اعلن فى سرية تامه بواسطة لجنة قانونية كلفتها القيادة العليا للمنظمة بذلك . فإضافة الى طابع السرية التى تجحف بمعنى الوثيقة الدستورية ، فإن هذا المشروع استلهم نموذج النظم الرئاسية ذلك بإفراطه فى منح

الامتيازات لرئيس مجلس السلطة الوطنية . فأكد نصير العارورى – استاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت – أن «إمكانية ان يحقق النظام الاساسى المطروح مستوى من الممارسة الديموقراطية كما يطرح الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة محدودة جدا»(٢٥) . وذلك لأن رئيس السلطة الوطنية يجمع وفقا لهذا المشروع صلاحيات تنفيذية وقضائية وتشريعية وعسكرية . كما أكد رجا شحاده ان البداية غير الديموقراطية لمشروع النظام الاساسى تجعل التوصل لدستور يحفظ الديموقراطية اكثر صعوبة (٢٦) .

ويظهر ذلك بوضوح أن النضال من أجل تقنين ومأسسة ضمانات حقوق الإنسان الفلسطينى يجب أن يبدأ من الوثيقة الدستورية للحكم الذاتى ، وهى الوثيقة التى ستحكم إمكانية ضبط كل قانون او ممارسة بعد ذلك بالقواعد والاعتبارات الجوهرية لحقوق الإنسان .

ب- اولوية تأسيس جهاز قضائي مستقل ونزيه.

لاشك أن الجهاز القضائى المستقل والنزيه هو اهم الضمانات المؤسسية لحقوق الإنسان قاطبة. والاصل هو أن يعمل الجهاز القضائى على إقامة العدل بالتحكيم فى منازعات يحكمها قانون. غير ان خصوصية الفوضى والفراغ القانونى فى الارض المحتلة تضاعف الأولوية المطلقة التى يجب أن تحظى بها عملية تأسيس جهاز قضائي مستقل ومهنى ونزيه . أى أنه بإستثناء وضع وثيقة دستورية ، فإن اقامة جهاز قضائى مستقل يمكن بل وربما يجب أن تسبق عملية وضع تقنين مدنى وسياسى شامل . وتضمن الوثيقة الدستورية الاستقلال التام للقضاء كسلطة موازنه. كما يجب ان يحتل اصدار قانون لتأسيس وقواعد عمل السلطة القضائية اولوية عالية زمنيا وجهدا بين اولويات مجلس الحكم الذاتى المنتخب . ومن اليسير نسبيا القيام بذلك على ضوء المبادئ التوجيهية عن استقلال القضاء التى وضعتها الدورات المتعاقبة لمؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة. ومعاملة المجرمين. وخاصة فى دورة ميلانو عام ١٩٨٥.

واضافة الى تأسيس سلطة قضائية مستقلة تمام الاستقلال وخاصة فيما يتعلق بقواعد تولى وظيفة القضاء والنيابة وضمان حق التقاضى .. الخ فهناك اولوية خاصة لإنشاء محكمة تراقب وتفصل فى المنازعات الخاصة بدستورية القوانين والأوامر التنفيذيه التى تصدر من مجلس الحكم الذاتى. وكذلك إنشاء محكمة للقضاء الإدارى للنظر فى منازعات بين المواطنين وسلطة الحكم الذاتى او السلطة التنفيذية وجهاز الإدارة عموما.

ويتعلق جانب كبير من الحقوق الأساسية للإنسان فى المجالين المدنى والسياسى بهذين العمودين للجهاز القضائي: أى المحكمة ذات الاختصاص فى الفصل حول المسائل الدستورية ومحكمة القضاء الإدارى . وتتعاظم أولوية هذين العمودين فى المرحلة الأولى لا فقط بالنظر الى نزعة اية سلطة تنفيذية جديدة للتقييد، وانما ايضا لما يمكن أن تضعه و تساهم به محكمة دستورية ومحكمة للقضاء الإدارى فى وضع وتفسير المبادئ الدستورية

والمبادئ العامه للقانون إضافة لما تقومان به من رقابة على دستورية القوانين وعلى القرارات الإدارية واللوائح التنفيذية.

ج - اولوية قانون ديموقراطي للاجراءات الجنائية.

ويرتبط بخلق جهاز قضائي مهنى مستقل اولوية اصدار قانون ديموقراطى للإجراءات الجنائية يتوافق مع القانون الدولى لحقوق الإنسان. إذ يتعلق هذا القانون بحقوق المتهم وضمانات الحق فى محاكمة عادلة ونزيهة ومنع الاعتقال الإدارى والتعسفى. كما يرتبط هذا القانون الديموقراطى بضبط اداء جهاز الشرطة الوطنى بالخضوع للاجراءات القانونية ولأوامر القضاء.

وتكتسب هذه القضية أهمية كبيرة بالنظر الى تكوين جهاز الشرطة من قوات عسكرية خاضعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهى قوات لم تتلق تدريبا كافيا على عمل الشرطة كعمل متميز عن مهمات الجيش الوطنى وبالنظر لكونها لم تعتاد الخضوع لسلطة القضاء ولإجراءات قانونية منضبطة.

كما أن وضع قانون الاجراءات الجنائية هو المجال الذى تتقاطع عنده طائفه واسعة للغاية من الحقوق والضمانات التى قررها المشروع الدولى للإنسان. بدءا من شروط وقيود الضبطية القضائية واسلوب جمع الاستدلالات والمعلومات ، وطبيعة سلطة التحقيق وضماناته بالنسبة للمتهم والقيود الضرورية على الاجراءات التى تمس حق الإنسان فى الحرية من قبض وحبس احتياطى والقيود الضرورية على الاجراءات التى تمس حصانه الشخص وحرمته وحرمه مسكنه ، مرورا بالحق فى محاكمة نزيهة بما فى ذلك حق الطعن امام محاكم اعلى ، وانتهاءا بالحق فى التعويض عن اخطاء السلطة التنفيذية والسلطة القضائية التى قد يكون من شأنها المساس بحقوق دون وجه حق ، وحقوق المحكوم عليهم والقيود النسبية على طبيعة الجزاء وحق المحكوم عليهم فى الرعاية وفى تدابير علاجية وتربوية ... الخ.

كما ان إصدار لوائح تعكس وتتوافق مع « تقنين للسلوك الخاص برجال الشرطة» ، والمخولين لصلاحيات الضبطية القضائية هو امر على درجة كبيرة من الاهمية ، بالنظر الى المناخ السياسى الحافل باحتمالات العنف فى الارض المحتلة.

وتستند هذه الأولويات إلى افتراض مزدوج

فمن ناحية ان المجتمع السياسى والثقافى والمدنى الفلسطينى لا تعوزه الحيوية وقوة الدفع الكافية لتأكيد حقوق الإنسان والحريات العامه : المدنية والسياسية.

ومن ناحية اخرى، فإن التناقضات والتوترات المتضمنة فى الحياة السياسية الفلسطينية قد تؤدى إلى تفجير العنف .

وبالتالى تصبح المسألة ذات الأولوية الملحة والطبيعة العاجلة هى حل الصراعات السياسية والمدنية بالطرق السلمية والقضائية المنضبطة بقواعد شكلية.

قائمة بالمصادر والمراجع

١ – انظر : تحليل لأتفاقية إعلان المبادئ حول ترتيبات حكومة ذاتية إنتقالية للفلسطينين من وجهة نظر حقوق الإنسان ، منظمة الحق، رام الله ، ١٩٩٣ : صـــ ٣

٢ – فيصل الحورانى (الديمقراطية فى الوطن العربى . المفاهيم والضمانات) إصدارت العربية لحقوق الإنسان، سلسلة الندوات الفكرية و دار المستقبل العربى القاهرة ١٩٩٣ . ص ٦٠

٣ – المصدر نفسه ، ص ٦٢

٤ – المصدر نفسه ، ص ٦٤

٥ – «أخر أيام المنظمة حرب القيادة والمواقع» ، الوسط ، العدد ٩٨، ١٣ ديسمبر ١٩٩٣ .

٦ – أنظر فى هذا تصريحات لكلينتون تؤكد أهمية عدم السماح لمعارضى السلام بالنجاح، الحياة ، ١١٢٣٧، ١٩ نوفمبر ١٩٩٣ .

٧ – حول تصريحات مسؤولون اسرئيليون يشجعون فيها السلطة الوطنية على إستخدام العنف ضد المعارضةالفلسطينية أنظر على سبيل المثال تصريح لبيريز يحث على «مكافحة ارهاب المعارضة» ، الحياة ، العدد ١١١٩٨ ، ١١ أكتوبر ١٩٩٣ . كذلك تصريح اخر لبيريز يؤكد فيه سقوط الإتفاق اذا وصلت حماس للسلطة، الحياة ، العدد ١١٢٥٠، ٢ ديسمبر ١٩٩٣ .

٨ – ابراهيم حميدى «الفصائل العشر ترجئ أجتماعاتها » ، الحياة ، العدد ١١٢٧٤، ٢٧ ديسمبر ١٩٩٣ .

٩ – لمزيد من المعلومات حول المعارضة الفلسطينية وخاصة المعارضة الإسلامية أنظر على الجرباوى «موقف الحركات الإسلامية الفلسطينية من الأتفاق الفلسطينى– الإسرائيلى » ، المستقبل العربى ، العدد ١٨٠ ، فبراير ١٩٩٤ .

١٠– ابراهيم حميدى « الفصائل الفلسطينية العشر لا تقوى على المعارضة » ، الوسط ، العدد ١٠١ ، ٣ يناير ١٩٩٤ .

١١– ابراهيم حميدى « إعتراف حماس يؤجج الخلاف مع الجبهة الديمقراطية» ، الحياة، العدد ١١٣٣٣، ٢٥ فبراير ١٩٩٤ .

١٢ – انظر فى هذا الصدد «موقف المعارضة الفلسطينية من إشتراك حماس فى الانتخابات» الحياة العدد ١١٢٩٠ ، ٣١ يناير ١٩٩٤ .

١٣ – حول الوفد المطالب بالديمقراطية برئاسة حيدر عبد الشافى أنظر الحياة ، العدد ١١٢٧٦ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣.

١٤ – حول مسألة الاستحقاق النضالى وسخط مناضلين الداخل على تعينات عرفات التى تجاوزتهم أنظر الحياة، العدد ١١٢٧٥ ، ٢٩ ديسمبر١٩٩٣

١٥ – مازن الصغير ، عرفات ينجح فى تطويق المعارضة ويترأس المجلس الإقتصادى، الحياة ، العدد ١١٢٥٥، ٧ ديسمبر ١٩٩٣

١٦ – للمزيد أنظر أحمد سامح الخالدى وحسين جعفر أغا ، الفلسطينيون بين الداخل والخارج، ، مجلة الدرسات الفلسطينية، العدد ١٢ ، خريف ١٩٩٢.

١٧ – ربى الحصرى ، فلسطينيو المهجر الأثرياء بدأوا البحث عن مجالات الإستثمار فى الداخل، الحياة ، العدد ١١١٩٥ ، ٨ أكتوبر١٩٩٣.

كذلك أنظر ربعى المدهون ، الأثرياء يطرحون التغير والثوريون التقليديون يتجهون إلى المحافظة، الحياة ، ٢٩ سبتمبر١٩٩٣.

١٨ – للمزيد عن مخاوف رجال المال الفلسطينين أنظر الحياة ، العدد ١١٢٥٣ ، ٥ ديسمبر ١٩٩٣.

١٩ –

٢٠ – أنظر زها بسطامى ،الحكم الذاتى الفلسطينى بين أمن الدولة ودولة الأمن، ، الحياة ، العدد ١١٣٣٠ ، ٢٢ فبراير١٩٩٤.

٢١ – المصدر السابق.

٢٢ – انظر مروان بشاره ، غزة تغلى والأكثرية صامته ، الوسط العدد ١١٥ ، ١١ ابريل ١٩٩٤.

كذلك أنظر ، قيادة فتح تتنصل من تصرفات بعض عناصرها ، ، الحياة العدد ١١٣١٦ ، ٨ فبراير ١٩٩٤.

٢٣ – أنظر إعلان عرفات إنشاءهيئة فلسطينية عليا لحقوق الإنسان وإستعداده للتوقيع على الإتفاقات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، الحياة ، ٣ أكتوبر١٩٩٣.

٢٤ – إبراهيم أبو لغد وأخرون ، إعلان المبادئ الفلسطينى الاسرائيلى. أفاق الحاضر ، المستقبل مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطينى ، بيرزيت ١٩٩٤ ، ط١ ص١١ .

٢٥ – ربى الحصرى ، ،فلسطينيو الاراضى الحتلة يناقشون النظام الأساسى ، الحياة العدد ١١٣١٦ ، ٨ فبراير ١٩٩٤.

٢٦ – المصدر السابق.

التعقيبات

تعقيب الأستاذ / خضر شقيرات

مدير مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية بالقدس

مقدمة

التعقيب على ضمانات حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى فى وقت قصير، وباقتضاب هو أمر فى غاية الصعوبة ، لحداثة الأمر من ناحية ، ولعدم طرق هذا الموضوع من قبل من ناحية أخرى. ولكن سأحاول قبل الدخول فى مناقشة الضمانات أن أوضح بعض جوانب الاتفاق الأمنى الذى وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل التى لها علاقة بمستقبل صيانة واحترام حقوق الإنسان ، ولا بد هنا من القاء الضوء على الخلفية الذهنية والتاريخية للقيادة الفلسطينية فى التعامل مع مؤسسات المجتمع المدنى التى وقعت الاتفاق من ناحية ممارستها للسلطة على الشعب الفلسطينى ، والتى جعلت من مفهومها السابق أساسا لموقفها التفاوضى والحالى بعد هذا الإتفاق بحيث جعل من مفهوم حقوق الإنسان متخلفا عن تحقيق الأساسيات البسيطة لسيادة قانون ضمن سلطة وطنية ، يحقق لأفراد الشعب الفلسطينى الانطلاق وممارسة حقوقه الإنسانية بشكل طبيعى.

نظرا للعراقيل والتعقيدات التى وضعها الاتفاق الأمنى الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى القاهرة بتاريخ ١٠-٢-١٩٩٤م، وإعلان تنفيذ الإتفاق الموقع أيضا فى القاهرة فى ٤-٥-١٩٩٤م، أمام إمكانية وضع ضمانات لاحترام حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ، فإنه من المفيد فى البداية الإشارة إن هذا الاتفاق لم ينه الاحتلال عمليا من منطقتى غزة وأريحا ، بل أعاد تنظيم القوات الإسرائيلية فى هاتين المنطقتين.

وإن الملاحظات على هذا الاتفاق والتعقيدات الكثيرة التى تكبله والتى تضع الطرف الإسرائيلى فى موقع المقرر مصدر السلطة تدفع الى الاستنتاج بأن هذا الاتفاق لا يملك القوة والآلية الداخلية اللتان تسمحان بتطوره ذاتيا نحو الدولة بل سوف يبقى ملازما ومحاصرا لنواة السلطة الفلسطينية محدودة الصلاحيات ، مما يؤدى للاستنتاج بأن الاتفاق سيكون أبرز عقبة أمام صيانة وضمان حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى.

ومن الممكن إيجاز هذه الملاحظات التى تمخضت عن هذا الاتفاق بالأتى:

أولا : – بحكم الاتفاق وتفاصيله فإن ما حدث هو نشوء نواة لسلطة غير مستقلة عن المرجعية الإسرائيلية التى تواصل التحكم بالنواحى الأساسية للحياة فى الأراضى المحتلة من خلال قوتها العسكرية وسيطرتها على الأرض والطرق والحدود ومراكز العبور ومصادر التشريع ، ومن خلال عدد لا يحصى من اللجان المشتركة التى يجب العودة اليها فى كل صغير وكبيرة.

ثانيا : – حسب الإتفاق فإن نفوذ قوة السلطة الفلسطينية فى مناطق الحكم الذاتى هى على السكان فقط ، وحتى هذا النفوذ لا يسرى على أى مواطن اسرائيلى حتى لو كان متواجدا كسائح فى منطقة الحكم الذاتى .

ثالثا : – أن الاتفاق لا يمنع الجانب الإسرائيلى من الاستمرار فى فرض الحقائق التى يريدها على الأرض ، بل يمكن القول أنه يسمح باستمرار النشاط الاستيطانى الاسرائيلى سواء بتوسيع المستوطنات القائمة وتطوير البنية التحتية لها بما فى ذلك شق الطرق أو حتى بناء مستوطنات جديدة فى محيط القدس التى يقرر حدودها الجانب الإسرائيلى كيفما يشاء.

رابعا : – أن الاتفاق نقل مهمام القمع وكبت حرية الرأى من قبل السلطات الإسرائيلية الى سلطة الحكم الذاتى .

الخلفية الذهنية التاريخي والحالية في التعالم مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني:

إن القاء نظرة على كيفية تفكير القيادة الفلسطينية فى التعامل مع مؤسسات المجتمع المدنى تجعل من غير المضمون أن ننتقل فى مرحلة قريبة الى مجتمع ذو طابع تعددى وديمقراطى وأن المستقبل يعتمد على صراع سوف يدور بين الفئات والمؤسسات الديمقراطية وقوى اجتماعية مختلفة.

ان من أهم الصعاب التى سوف تواجه الشعب الفلسطينى فى بناء المجتمع المؤسساتى المدنى الديمقراطى فى ظل سلطة الحكم الذاتى هو الخلفية التاريخية والتى أسفرت عن . وجود فئات مختلفة فى المجتمع ذات فهم متفاوت لأهمية المجتمع المدنى والديمقراطى القائم على التعددية ذات مصالح مختلفة ، وأقصد بذلك كل من المجتمع الفلسطينى فى الأرض المحتلة والمجتمع الفلسطينى فى الشتات والتباين أيضا فى العقلية بين هذه الجزئين بين الداخل والشتات، والذى جاءت فيه القيادة الساسية. فمن ناحية فقد تأثر المجتمع الفلسطينى وقيادته السياسية فى الشتات والذى عاش فى الدولة العربية والذى يشكل الأكثرية متأثرا بأجواء وأوضاع سياسية أثرت على طريقة تفكيرة سلبيا وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية والتعددية والتفكير السياسى الديمقراطى، لأن هذه العوامل كانت غائبة الى أبعد الحدود عن الحياة العامة فى هذه الدول العربية، وكان نتيجة ذلك ما انعكس على تركيبه وبنية م. ت. ف. وتفكير قيادتها أيضا الغير ديمقراطى.

وما يدعونى هنا للتشاؤم، أن شعبنا قد نشأ فى مدرستين مختلفتين، حيث نشأت بالخارج الارادة الذاتية بعد أن أصبحت م. ت. ف. وعاءا لمنظمات عسكرية وبقيت أسيرة الذهنية العسكرية، وتغييب الديمقراطية واستفحال الفردية والاوامرية، التى طغت على جميع قرارات القيادة السياسية تقريبا.

والمدرسة الثانية هى الأراضى المحتلة حيث تكون خلال سنوات الاحتلال فى الأراضى المحتلة وتجلى ذلك خلال الانتفاضة تحديدا، مجتمع مدنى شكلت اللجان الشعبية مظهر جليا للديمقراطية ، حيث تميزت هذه اللجان ببنيتها الديمقراطية ، ولعبت دورا بارزا فى انجاح الانتفاضة فى مراحلها الأولى ، ولكن من ناحية أخرى لم تصمد هذه التجربة طويلا بفعل عاملين:

أولا: رد الاحتلال العنيف ضد الإنتفاضة السلمية مما أضعف الطابع الشعبى والديمقراطى فيها مما ساهم فى وقوعها تحت نفوذ النظام الأوامرى من الخارج.

ثانيا: ممارسات التنظيمات السياسية للروح غيرالديمقراطية فى الهيمنة على هذه اللجان وادارتها وتغييب الطابع الجماهيرى الديمقراطى للإنتفاضة مما أسهم وبشكل مقصود فى إضعافها ، حيث كانت النتيجة النهائية إضعاف المشاركة الجماهيرية وبالتالى العوالم الديمقراطية لبناء المجتمع الديمقراطى .

النظام الأساسى للسلطة الوطنية الفلسطينية يؤكد المخاوف من عدم احترام حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى.

لقد صدر عن القيادة الفلسطينية فى تونس حتى الأن نظامان للسلطة الوطنية خلال المرحلة الانتقالية ، ويكون النظام الآخير والذى يسمى «مشروع النظام الأساسى للسلطة الوطنية فى المرحلة الانتقالية ، حيث بقع فى ١٠٦ مادة ، وقد حل محل المشروع الأول ، والقاء نظرة سريعة على هذا النظام ، نجد أنه خيب الآمال على مستوى ضرورة انتقال التفكير من ادارة الثورة الى ادارة الدولة واقامة البنية المؤسساتية لها .

ويمكن تلخيص هذه الملاحظات والتي تقود الي امكانية عدم احترام حقوق الإنسان كالتالي.

١ – نلاحظ فى هذا النظام اعطاء الرئيس سلطات دون قيود مما يعزز احتمال وجود سلطة ديكتاتورية وفردية.

٢ – عدم استقلال القضاء من خلال صلاحيات الرئيس ، فى تعيين قاضى القضاه الذى يقوم بدوره حسب ما هو وارد فى النظام رئيسا للمحكمة العليا.

٣ – لم يشر خلال النظام الأساسى الى طريقة اختيارالرئيس فى المرحلة الانتقالية أو حتى امكانية أن يكون الرئيس منتخبا.

٤ – التقيدات التى فرضت على موضوع الحريات والحقوق فى النظام والتى تشير الى امكانية انتهاكها واقرانها «وفقا لآحكام القانون ، أو (ظروف يحددها القانون) فى « حماية الأمن القومى ، «حماية النظام العام ، مما يضعف حماية هذه الحقوق.

٥– غياب أى مادة أو أشارة لحق الانتخاب

٦ – قرارات وأنظمة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزى والوطنية أعلى من النظام الأساسى لسلطة الحكم الذاتى مما يخلق ازدواجية السطلة.

الوفاق الوطني والديمقراطية

أن الربط بين الوفاق الوطنى والديمقراطية لهو فى غاية الأهمية لكون الوفاق يلعب دورا أساسيا ومركزياً فى بناء أى مجتمع مدنى.

أما فيما يتعلق فى الوفاق الوطنى الفلسطينى خلال المرحلة الانتقالية فى فترة الحكم الذاتى فإننى أستطيع القول بأن الاتفاق وتفاصيله لا يقضى بزوال الاحتلال ولذلك فإن أولويات وأهداف النضال لدى كافة فئات الشعب الفلسطينى لم تختلف فى هذه المرحلة من حيث هدف النضال ضد الاحتلال مما ينفى امكانية وقوع حرب أهلية وحتى اذا أردنا النظر من زاوية مقومات أى حرب أهلية فانها غير متوفرة فيما يتعلق بفرز الشعب الى فريقين لاستلام السلطة ويكون لديهم الاستعداد لقتال الطرف الآخر من أجل الاستيلاء عليها .

أما بخصوص دور إسرائيل في اشعال حرب أهلية بين الفلسطينيين وهذا أيضا أشكك به للأسباب التالية:

١ – إن إسرائيل ليست معنية فى هذه المرحلة بأن تصل الأمور لحرب أهلية ولكنهم معنيين بشكل أساسى باضعاف الطرف الفلسطينى المفاوض من أجل الحصول على شروط وتنازلات أكثر ، لأن مجمل مشروعهم القائم على التغلغل الاقتصادى الاسرائيلى فى العالم العربى بحاجة ، ولو فى مراحلة الأولية للعنصر الفلسطينى.

٢ – ملاصقة مناطق الحكم الذاتى وكافة المناطق المحتلة لأراضيهم وتأثيرها على الأمن الإسرائيلى لا سيما وأنه يعيش داخل اسرائيل ٨٠٠ ألف فلسطينى.

٣ – ما حدث خلال مجزرة الحرم الإبراهيمى فى داخل اسرائيل بما فى ذلك موقع كمدينة يافا التى كانت معروفة بضعف حركتها للتضامن ، قد هيئت للمشاركة النشطة فى التضامن مع اخوتهم فى الخليل مما يؤكد قدرة تأثير ما يحدث فى المناطق داخل إسرائيل.

ولكن هذا لا يمنع ولا يستبعد امكانية قيام اسرائيل بتغذية النزاعات داخل مناطق الحكم الذاتى ، ونفى احتمال حدوث حرب أهلية أو دعم اسرائيل لمثل هذه الحرب لا ينفى إمكانية وقوع أعمال عنف داخل المجتمع الفلسطينى.

أسباب امكانية وقوع العنف داخل المجتمع الفلسطيني:

أن نزعة الميل نحو العنف لدى المجتمع الفلسطينى موجودة ومتجذرة للأسباب التالية:

أولا: بسبب العنف الذى مارسه الاحتلال على مدار السنين الماضية ضد أبناء الشعب الفلسطين مما أكسبهم هذه النزعة

ثانيا: السجون ، وتربية وممارسة المساجين للعنف ضد بعضهم البعض ، ومثال على القمع وعدم احترام التعددية داخل السجون بحيث أنه من المحرمات أن يقرر سجين الانتقال من تنظيم الى آخر ، وامكانية تعرضه للعقاب اذا فعل .

ثالثا: تربية الفصائل العسكرية الفلسطينية لعناصرها على العنف وغياب الديمقراطية لدى هذه الفصائل.

وممكن تلخيصها وتأكيدها من خلال السلبيات التى رافقت الانتفاضه من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بعد تدمير تجربة اللجان الشعبية.

١ – التجاوزات الخطيرة ضد الأفراد بحجة تعاملهم مع العدو وانتزاع الاعترافات بالتعذيب الشديد الذى يصل حد التشويه ، وفى حالات غير قليلة يجرى تصفية حسابات شخصية وسسياسية تحت هذا الغطاء .

٢ – مصادرة واتلاف الممتلكات.

٣ – دخول واقتحام البيوت دون موافقة أصحابها.

٤ – اللجوء للعنف لحل الخلافات السياسية بين التنظيمات والأفراد.

وعلى كل حال، فان عدم حرف النضال ضد الاحتلال وتحويله ضد السلطة الفلسطينية يجب أن يرافقه اسهام ملموس من قبل هذه السلطة فى توطيد مقومات المجتمع السياسى الديمقراطى والمستند الى حرية الرأى والتعبير والتعددية السياسية ونبذ العنف اللفظى والجسدى واحترام حقوق الإنسان واعتماد مبدأ الانتخابات.

وتعرض مقومات المجتمع المدنى والديمقراطى الفلسطينى على القيادة السياسية الابتعاد عن المحسوبية والفئوية فى التعينات للوظائف العامه أو فى استغلال النفوذ ، ان مسلك هذه السلطلة القادمة ازاء كل هذه القضايا وغيرها يقرر فى نهاية المطاف أفاق احترام حقوق الإنسان.

وبالتالي: ومن المفيد الاشارة الى أن شعبا مثل الشعب الفلسطينى لم يمارس يوما حقه فى تقرير مصيره، وبناء حياته المستقله ، سوف يكون بالغ الحساسية تجاه أى مظهر ينتقص من هذا الحق أو يعرقل الوصول اليه مثلما سيكون بالغ الحساسية تجاه كل مظهر يذكره بمعاناته فى ظل الأحتلال ، ولهذا ستكون قضية الديمقراطية قضية مركزية.

كما يخطئ من يظن أن قيم الديمقراطية ستتحقق بفضل اقرار رسمى بشأنها ، ان مثل هذه الأهداف لن تتحقق الا اذا توفرت لها تنظيمات تحول الأفكار الرائدة الى قوة فاعلة بتأييد الجمهور لها ، ولعل من أهم الأمور الايجابية والمشجعة فى هذا المجال أن المجتمع الفلسطينى فى الأراضى المحتلة رغم ظروفة الصعبة ومحدودية موارده قد نجح فى خلق قاعدة عريضة من المؤسسات والطاقات القيادية القادرة على التصدى لهذه المهمات بنجاح.

إن توفر أسس الديمقراطية والتعددية ليس مجرد ترف يمكن الشعب الفلسطينى الاستغناء عنها فى المرحلة المقبلة بل هى شرط حيوى لبقائه واستمراره كشعب راغب فى الوصول الى حق تقرير المصير والاستقلال الوطنى.

ومع الاقرار بأن سبل وطرق الممارسة الديقراطية تتفاوت من مجتمع لآخر ، لكن هناك قيم عالمية للديمقراطية اكتسبت صفة الشمولية ، وبدون هذه الأسس مثل التعددية والمشاركة وحق الانتخاب، والمساءلة للسلطة الفلسطينية وحق التنظيم السياسى وحرية التعبير ومبدأ فصل السلطات واستقلالية القضاء وحقوق الإنسان الأساسية، لا يمكن

الحديث عن ممارسة ديمقراطية جادة.

إن أبرز الضمانات التي يجب توافرها لضمان احترام حقوق الإنسان في مناطق الحكم الذاتي :

١ – وجود دستور فلسطيني تعترف مواده بالحقوق والحريات السياسية والمدنية وحماية مؤسسات الدولة لها من أي اعتداء أو السلطة الحاكمة عليها.

٢ – تداول السطلة عن طريق الانتخابات الدورية .

٣ – وجود ثلاث سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة.

٤ – سيادة القانون والمساواة أمامه.

شروط الضمانات الواقعية لاحترام حقوق الإنسان :

١ – أن يبادر المجتمع المدني بفرض متطلباته من خلال فعاليات منظمة.

٢ – أن تقوم مؤسسات حقوق الإنسان بدورها المؤثر والفاعل في الضغط على القيادة السياسية لتوطيد شروط بناء المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان.

٣ – الدعم العالمي لحقوق الإنسان الفلسطيني

٤ – تفاعل المثقفين والضغط على القيادة الفلسطينية والخروج من دائرة دور المتفرج.

تعقيب الأستاذ / راجى الصورانى

مدير مركز غزة للحقوق والقانون

وقد عرض التعقيب بالإنابة محمد خالد الأزعر

الملاحظة الأولي:

حول ما ورد فى الورقه ،وفوق ذلك فإن بقاء وظائف السيادة العليا فى يد سلطة الاحتلال واستمرار تواجد جيش الاحتلا والمستوطنات الإسرائيلية فى معظم ارجاء الأراضى المحتلة باستثناء منطقتى غزة وأريحا،

١ – أن المستوطنات فى قطاع غزة ستبقى خلال المرحلة الإنتقالية مسيطرة على حوالى ٤٠ ٪ من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥ كيلو متر مربع.

٢ – أن القانون الإسرائيلى سوف يطبق على المستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين والمدنيين الإسرائيليين فى مناطق الحكم الذاتى خلال المرحلة الأنتقالية .

٣ – يقدر عدد الجنود الإسرائيليين المتواجدين داخل قطاع غزة الآن وبعد اعادة انتشار القوات بحوالى ٤٠٠٠– ٤٥٠٠ جندى إسرائيلى ، منتشرين فى ٥٤ نقطة تفتيش ومركز مراقبة وموقع عسكرى فى كافة انحاء القطاع.

٤ – أن الأوامر والقوانين العسكرية والبالغ عددها حوالى ١٣٠٠ أمر عسكرى سوف يستمر معظمها فى السريان خلال الفترة الانتقالية باستثناء ما فوض الى السلطة الفلسطينية من صلاحيات وهى ، السياحة، التعليم ، الصحة الشئون الاجتماعية والضريبية المباشرة ، وكذلك سوف تستمر المحاكم العسكرية الإسرائيلية فى العمل بصورة أضيق من السابق وهى تعمل فعلا الان خارج مدينة غزة داخل قطاع غزة فى منطقة ايرز الصناعية ، حيث انتقلت كافة مراكز الاحتلال الادارية الى هناك .

أى ببساطة فان الاحتلال فى داخل مناطق الحكم الذاتى سوف يستمر فى شكلية المادى والقانونى ، .

الملاحظة الثانية :

حول ما جاء فى الورقة بشأن ، الإنتخابات،

نود التأكيد أنه وفقا لفهمنا لاتفاقية اعلان المبادئ واتفاقية القاهرة والأصل فإن إسرائيل يجب أن توافق على «النظام الانتخابى» و « عدد اعضاء المجلس المنتخبين» كما أنه وفقا لتحليلنا فإن سلطة المجلس « ليست تشريعية بالمعنى الكلاسيكى «بل سلطة اصدار لوائح « هذا بالطبع عدا أن موعد الانتخابات المقرر وفقا للاتفاقية فى ويوليو ١٩٩٤ قد أعلن عن تأجيله لمدة تسعة أشهر من قبل منظمة التحرير.

جدير بالذكر أن إحصاء السكان وأسماءهم فى المناطق المحتلفة لم يتم تسلمه من إسرائيل « ناهيك عن ملاحظتين أخريين : الأولى المتعلقة بذهنية قيادة منظمة التحرير « ودفع اسرائيل المنظمة باتجاه عدم اجراء انتخابات خوفا من نجاح المعارضة والذى من الممكن أن يهدد وفق رأيهم الإتفاق « والثانية أنه وحتى اللحظة فإن القوى المعارضة للاتفاق قد أعلنت عن قرارها بعدم المشاركة فى الانتخابات طالما ليست ذات صفة تشريعية.

الملاحظة الثالثة :

أن الحديث عن « حكومة وطنية منتخبة» ليس بالضرورة تمهيد لإنشاء دولة سيادة « فعدى عن أن إسرائيل تعارض اقامة دولة فلسطينية من حيث المبدأ وعدا عن ان الانتخابات فى المنظور القريب من وجهة نظرى غير واردة فانى أود التأكيد على اربعة نقاط أساسية قد تشكل مانعا حقيقيا وجديا باتجاه إقامه الدولة« أو التوصل الى سلام دائم وعادل كما يراه الشعب الفلسطينى بحدوده الدنيا .

١ – القدس الشرقية ومصيرها.

٢ – المستوطنات فى المناطق المحتلة .

٣ – موضوع اللاجئين الفلسطينين فى الخارج « حوالى ٤ مليون لاجئ»

٤ – غياب الربط بين المرحلى والنهائى.

حقيقة أن التجربة الفلسطينية مميزة « بالذات تجربة منظمات حقوق الإنسان « ولكن يجب وعى حقيقة أنه ليس بالضرورة « وأن كنا نأمل أن تشكل التجربة الفلسطينية نموذجا لاحترام حقوق الإنسان فى المنطقة العربية.

أن الأمر ليس متعلقا بالإداء الفلسطينى« ولكن متعلق بظروف ومحددات من المستحيل احيانا للجانب الفلسطينى تجاوزها لأسباب سياسية قانونية « ذلك عدا عن أن ما يحدث على الأرض يشير الى التخبط والتشويش وعدم نجاعة الأداء الرسمى الفلسطينى « وتغلب مبدأ الولاء على الكفاءة حتى اللحظة فيما يمارس من تعيينات تؤكد على موضوعه أن السلطة الفلسطينية لا تستطيع حتى اللحظة ووفقا لصفتها لتوقيع المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وعدم تمكن المجلس المنتخب عند انتخابه من التبنى القانونى لهذه المواثيق الدولية لعدم تمتعه بصلاحيات تشريعية كلاسيكية.

اننا بكل الاحوال بصدد تفاعل كيماوى معقد وليس حساب رياضيات بسيط.

الملاحظة الرابعة:

بناء « جهاز قضائى فعال ومستقل « هم كبير ومسألة يجب الوقوف امامها طويلا « فعبر سلسلة طويلة من

الأوامر العسكرية الإسرائيلية ، والتى لم يشر الإتفاق الى الغاؤها سيبقى التشوية فى الجهاز القضائى وفى تقديرنا قائم حتى خلال المرحلة الأنتقالية. أن هذه احد العناوين البالغة الحساسية والأهمية والتى تحتاج وحدها لمناقشة معمقة ، والوقوف عليه بدقه. نرغب هنا فى الأشارة الى أنه تم تشكيل ، محاكم عسكرية فلسطينية، ستعمل على تطبيق قانون ، أصول المحاكمات الجزائية الثوريية الفلسطنيية الذى كان مطبقا فى لبنان من سنة ١٩٧٩ ، والدى نحن كمركز حقوق إنسان لا نعلم عنه شئ اطلاقا ، وانتم تعلمون ما يمكن أن يتربت على الولوج فى المدخل من حيث المبدأ ، عدا عن أن وجود هذه المحاكم سوف يتسبب فى تضارب الاختصاصات مع جهاز المحاكم المدنية.

وعدا عن خطورة تشكيل هذه المحاكم العسكرية فإن تنازع القوانين والاختصاصات سوف يولجنا فى تعقيدات قانونية قضائية غير محدودة.

الملاحظة الخامسة :

رغم استبعادى للحرب الأهلية والفوضى فإن التعددية على ارضية وفاق وطنى ليست موضوعة عملية وآنية فهناك حقيقة وجود شرح سياسى فلسطينى رأسى، فمعظم تنظيمات المعارضة عارضت حتى الآن الاشتراك فى الانتخابات للمجلس التشريعى وما يثار عن اتفاقات ومصالحات وحوارات هى أمور متعلقة بالتفاصيل اليومية العملية وليست متعلقة بتراضى واتفاق أو مصالحة وطنية حول أسس النظام العام.

الملاحظة السادسة :

هناك من وجهة نظرى ووفق الدراسة رغم تركيزها على إتفاقية اعلان المبادئ نوع من الفصل القسرى بين الداخل والخارج وأوكد هنا أنه رغم تمايز الوضع داخل الأرض المحتلة فإن أكثر من أربعة ملايين فلسطينى خارج المناطق المحتلة لم يشملهم الاتفاق.

فى ظل شروط وظروف ومحددات فلسطينية عربية ودولية وفى ظل محددات اقتصادية – سياسية فإن تكوين ديمقراطى لهياكل ومؤسسات الحكم الذاتى لا يدفع بالضرورة الى تكوين ديمقراطى فلسطينى ضمن المعنى الواسع والشامل لسببين الأول : أن الفلسطينيين ليسوا فقط من هم داخل المناطق المحتلة ، والثانى امكانية مقاطعة المعارضة الكلية للانتخابات . أن موضوعة الامن لاسرائيل كما نعرف جميعا كان ولازالت ذريعة اسرائيلية استراتيجية ويتم استخدامها على نطاق اكثر من واسع ومبتذل فى احيان كثيرة ورغم كل ما مارسته اسرائيل من انتهاكات منهجية ومنظمة لحقوق الإنسان فى المناطق المحتلة منذ نشأة القضية الفلسطينية وحتى فترة الاحتلال وخلالها يتعلق برؤيا وتحديد إسرائيلى لمفهوم سياسة الامن المرتكز على ارضية القوة والقدرة على فرض الموقف والسياسة فى الوقت الذى يفتقد فيه الفلسطينيون والعرب عموما على فهم رسمى محدد لهذا المفهوم وعدم مقدرة على ترجمة ذلك لافتقارهم للقوة والقدرة.

الملاحظة السابعة - الفصل الأول :

إن ممارسات الحكم الذاتى الفلسطينى لم تشكل قطيعة كاملة مع سياسة الإنتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتله ذلك أن حدود صلاحياتها بحد ذاتها تشكل انتهاكا، فالقدس الشرقية موضوعيا باتت مسألة بالغة

التعقيد والحساسية وبدأت بالفعل بعض الدول وبالذات أمريكا فى تغيير مواقفها الرسمية منها باعتبارها جزء من الأراضى المحتلة ولازالت السياسة الرسمية الإسرائيلية هى سياسة فرض الضم المادى والقانونى لها ، المستوطنات مازالت حتى اللحظة قائمة وتتوسع وتنمو افقيا ورأسياً وفى الضفة الغربية المشكلة أخطر بكثير من القطاع كما أن حقيقة بقاء الأوامر العسكرية الإسرائيلة سارية المفعول هو تعميق للمخاوف الواقعية والقانونية لهذا الأمر من جهة أخرى فإن عمل قوات الشرطة الفلسطينية خارج المفهوم الكلاسيكى دائرة عمل الشرطة والتزامها بأمن المستوطنات والمستوطنين واسرائيل سوف يعنى عاملا أخر اضافى ، لتوقع الانتهاكات من قبل الشرطة الفلسطينية ، وكما اشرت من قبل فإن المجلس الفلسطينى المفترض انتخابه لن يكون قادرا على ممارسة سلطات تشريعية تتضمن سن قوانين تحمى وتحفظ حقوق الإنسان الفلسطينى حتى فى داخل الأرض المحتلة .

رغم ذلك فإننى أؤكد على أن المجمتع الفلسطينى المدنى قد أثبت خلال الانتفاضه تميزا واضحا فى تجربة غير مسبوقة فرغم غياب السلطة والشرطة لم يعش المجتمع الفلسطينى وبالذات خلال فترة الانتفاضة حالة من الفوضى المدنية الا بصورة جزئية وبسيطة جدا واشير هنا الى نموذج حسى ، احداث لوس انجلوس فى الولايات المتحدة وتصور نظرى عن وضع مدينة مثل باريس لا يوجد بها سلطة أو شرطة لثمانى واربعون ساعة ، ، أن هذا المضمون الفلسطينى للمجتمع المدنى قد يعد من احد اهم الضمانات لموضوعه الديمقراطية وحقوق الإنسان فى حدود المجتمع الفلسطينى داخل الأرض المحتلة ، . مرة ثانية أؤكد على أن الشعب الفلسطينى ليس هو المجتمع القائم فى داخل المناطق المحتلة فقط بل فى داخل وخارج المناطق المحتلة .

الملاحظة الثامنة :

إن امكانية توريط سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية فى اعمال تنتهك حقوق الإنسان لكى تؤكد اسرائيل دعائيا عدم جدارة العرب بحكم انفسهم هى من الأمور التى يجب التعامل معها فى منتهى الجدية والحساسية والمسئولية، إن التأكيد على اهتمام قيادة منظمة التحرير بالتقاليد الديمقراطية هو أمر جيد ولكن يجب أن نكون واعين الى أن الديمقراطية لم تمارس فى داخل منظمة التحرير ضمن الحود الدنيا كما أن النوايا وحدها لا تكفى بل يجب أن نعى تمايز التجربة الحالية حيث أن قيادة منظمة التحرير سوف تجد نفسها وللمرة الأولى فى وضع خاص متمايز ونوعى وغير مسبوق من حيث وجودها وسط مجتمع مدنى فلسطينى على الرغم من كل المحددات المتعلقة بالاتفاقية ورغم أن الذهنية ضمن مستوى القيادة لم تتغير فإن هنا تغيرا فى الواقع السياسى القانونى العملى لعمل منظمة التحرير الفلسطينية فى داخل مناطق الحكم الذاتى.

جدير بالذكر أن اسرائيل تمارس عمليا اقناع المنظمة بعدم اجراء انتخابات ، ومن جهة اخرى عملت وبالذات العام ١٩٩٣ على تدفق كميات من الاسلحة الى داخل المناطق المحتلة وبالذات فى القطاع.

الملاحظة التاسعة :

اضيف الى المجالات الثلاث لبلورة الضمانات الواقعية لحقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة ، الموضوعة الاقتصادية ، إن الأوضاع الاقتصادية فى المناطق المحتلة كارثة بكل المقاييس وبالذات فى قطاع غزة ، أن الحديث عن التعددية السياسية الفلسطينية امر حتمى وكذلك البناء الديمقراطى النزيه للهياكل المؤسسسية لسلطة

الحكم الذاتي وأيضا تسوية المعضلات الأمنية.

ولكن يجب التأكيد هنا ايضا كعنوان ، الموضوعة الاقتصادية، الموضوعة الاقتصادية لها محددات عديدة منها ما يتعلق بإسرائيل (إعتماد الفلسطينيين وبشكل كلى تقريبا على الإقتصاد الإسرائيلى من خلال سياسة منهجية ومنظمة للاحتلال على مدار ٢٧ عام وبالذت فى مجال تشغيل الأيدى العاملة الفلسطنية وبقاء السيطرة الإقتصادية الإسرائيلية على معظم مناحى الاقتصاد الفلسطينى مستقبلا) وفلسطينيا عدم امتلاك مجلس الحكم الذاتى لاصدار قوانين تعمل على ضمانة الاستثمار فى مجال القطاع الخاص والمحدودية غير العادية للموارد الفلسطينية ، ودوليا فإن الدول المانحة للمساعدات والشروط البالغة التعقيد المتعلقة بالمساعدات المالية وعدم رشح هذه المساعدات حتى الآن بشكل حسى وملموس للمناطق المحتلة ، إن الوضع الإقتصادى سوف يحدد ليس فقط الوضع الأمنى فى مناطق الحكم الذاتى فحسب بل سوف يحدد مستقبل اتفاقية اعلان المبادئ واتفاقية القاهرة.

المعضلة الاقتصادية اذا لم تجد حلا بالحدود والشروط الدنيا فسوف تخلق تفجيرا غير عاديا فى الأوضاع مما يهدد بنسف السياق القائم والمرتقب.

الملاحظة العاشرة:

حول تجربة التعددية الفلسطينية ينبغى الأشارة أيضا إلى أن الفصائل الفلسطينية المختلفة بما فيها المعارضة الفلسطينية لم تمارس الديمقراطية فى داخلها واحتكمت بصورة أكثر أو أقل الى نفس النمط الرسمى التسلطى بمنظمة التحرير الفلسطينية .

كذلك فمن العوامل التى ساعدت على التسلطية داخل المنظمة مبدأ الولاء أولا قبل الكفاءة مما عكس ولو بشكل مصغر ذهنية وأسلوب الأنظمة العربية الرسمية على منظمة التحرير الفلسطينية ، لقد برز هذا النهج منذ سنوات عديدة فى داخل منظمة التحرير وتتحمل مسئولية كافة الفصائل الفلسطنية المؤيدة والمعارضة على السواء وفى نظرى فإن توقيع إعلان المبادئ كان حصاد النهج فى منظمة التحرير الفلسطينية ككل.

الملاحظة الحادية عشرة :

إن الوفد الفلسطينى المفاوض فى مدريد وواشنطن كان قد عين بقرار من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ولكن من الواضح أنه ومنذ اليوم الأول كان واضحا ولاء هذا الوفد لمنظمة التحرير كبرنامج سياسى وقيادتها الرسمية وقد أعلنوا ذلك على الملأ منذ اللحظة الأولى وقد استطاع الوفد بلورة المحور التفاوضى بصورة وطنية وموضوعية حيث وقفت على محاور أربعة : القدس ، اللاجئين ، المستوطنات، والربط بين الحل المرحلى والنهائى مما عطل المفاوضات فى واشنطن حوالى سنتين تقريبا.

إن اتفاق اوسلوا كان انهيارا سياسيا امام التعنت الإسرائيلى المتعلق بالمحاور الأربعة التى طرحها الوفد وكان واضحا عدم رغبة الأسرائيلين فى لحلحلة مواقفهم من هذه الأمور مما ادى فى النهاية الى قبول السيد ياسر عرفات بما قدم للمنظمة فى أوسلوا وبالتالى تأكيد التسلطية الفردية وتجاوز الأشكال والهياكل والمؤسسات التنظيمة فى داخل هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية وبقاء الأمر متعلقا بقراره الفردى.

إن لاسرائيل بالتأكيد هدفا استراتيجيا فى نسف أسس الديمقراطية الفلسطينية

الملاحظة الثانية عشرة :

فيما يتعلق بـ « موقف المعارضة الفلسطينية من الحكم الذاتى » بداية يجب الحديث عن الأزمة الوطنية الفلسطينية العامة التى سبقت مؤتمر مدريد والتى تمثلت فى :

١ – نهج براغماتى يسير بدون أى ضوابط أو ثوابت فى اتجاه التسوية ، وبكل ثمن سياسى، لا تربطة أية كوابح (النهج الرسمى)

٢ – نهج دوغماتى معارض غير قادر على إيجاد البديل او رفع الشعار السياسى المناسب.

لقد تشكلت الخارطة السياسية الفلسطينية عشية مدريد فى هذا الافق واصبحت الأزمة لكل متتبع لنقد العمل السياسى الفلسطينى عن قرب تؤكد أن نهج منظمة التحرير وبعد كل هذه السنوات بات يقف امام مرحلة انعطاف نوعى.

رغم ان المعارضة الفلسطينية حددت برنامجا الا أنها لم تتفق على برنامج عملى وآليات للتنفيذ وخطط محددة لإفشال الإتفاق واصبحت بالتالى معارضة ضمن المستوى التنظيرى الذى لم يترك بصماته على الأرض بصورة ملموسة ، بتقديرى ان المعارضة الفلسطينية مطالبة اليوم أو غدا بالاجابة حول سؤال محدد هل ستعمل من داخل النظام أو من خارجة؟ ومفهوم أن العمل داخل النظام لا يعنى تأييد اتفاقية اعلان المبادئ واتفاقية القاهرة بل معارضتها ضمن الأصول الديمقراطية للعمل السياسى ، اما العمل خارج النظام فإن ذلك سوف يهدد بانتحار هذه القوى السياسية نتيجة لعدم مقدرتها على الصمود فى الشروط السياسية الأمنية القائمة.

إن بتقديرى تجربة التنظيمات الفلسطينية فى الاردن على اثر تشكيل النظام البرلمانى وفقا للانتخابات والتعددية وحرية الرأى وتكيف بعض التنظيمات الفلسطينية وفقا لذلك بانفصالها لاشكلى عن الأجسام الام اتخاذها اسماءا مختلفة أحد التجارب الممكن أن تفكر بها الفصائل الفلسطينية المعارضة رغم اختلاف الشروط والظروف التى تحياها المنظمات الفلسطينيةفى الأردن والمناطق المحتلة .

أنه وفقا لتقديرى فان فصائل المعارضة لن تسعى الى الاصطدام المباشر بسلطة الحكم الذاتى ولكن سوف تقرر موقفها ومصير عملية السلام بصورة كاملة على المزاج والشروط التى سوف يحياها الشارع الفلسطينى داخل المناطق المحتلة.

الملاحظة الثالثة عشرة :

تصحيحاً للمعلومة الخاصة بتولى صقور فتح الشرطة يلاحظ أنه حتى اللحظة فانه يتم استيعاب رجال الشرطة الجدد من داخل الأرض المحتلة بعيدا عن الأسس المتعارف عليها بتشكيل جهاز شرطى غير مسيس وديمقراطى فواقع الأمر أن التنظيم يتم بناء على العلاقات التنظمية والشخصية والعائلية ، أما قوات الامن الفلسطينية من الخارج فاغلبها كان يعيش حالة اغتراب عن الوطن وهم غير محترفين كرجال شرطة ولكنهم عسكريين محترفين.

ان تصفية المشتبه فى تعاونهم مع اسرائيل قد وقعت به بعض الأخطاء وشكلت أحيانا عبئا ولكن الحديث عن هذا الموضوع والقول بأن معظم التصفيات الجسدية لأسباب عائلية أو شخصية هو أمر مغلوط ، إن المحاكمة العادلة أمر مبرر ومشروع ولكن يجب أن نكون واعين ايضا إلى أن العديدين ممن تمت تصفيتهم بل الأغلبية وفق تقديرنا كانوا ضمن دائرة الاشتباه .

أن هذا لا يعنى بالطبع أننا مع القتل والتصفية ولكنه توضيحا للحقائق.

إننا فى مركز غزة للحقوق والقانون ومنذ اللحظة التى بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية فى العمل قد اعلنا وبكل وضوح بأننا مع مبدأ المحاسبة للمشتبه بتعاونهم ولكننا ضد ان يأخذ الأفراد أو التنظيمات القانون بأيديهم ويمارسوه وسنعمل على أن تتوافر للمشتبه بتعاونهم محاكمات عادلة وتوفير كافة الضمانات لهم عملا بمبدأ سيادة القانون وسندين كل تنظيم سيعمل على ازدواجيه السلطة .

من هنا نؤكد على ضرورة وجود جهاز قضائى فلسطينى مستقل ووجود تقييم يضمن حقوق الإنسان ولكننا نخشى ألا تتمتع السلطة التشريعية بسند مثل هذا القانون فى ظل سلطة الحكم الذاتى.

الملاحظة الرابعة عشرة:

وردت فى سياق الدرسة ان القانون المصرى قد طبق فى غزة عمليا منذ العام ١٩٤٨ ونود التأكيد على أن القانون المصرى لم يطبق بل ما طبق هو القانون الفلسطينى فقط وهو القانون الذى كان سائدا فترة الانتداب البريطانى وقد اضيف له بعض القوانين من خلال المجلس التشريعى الذى أنشئ فى عهد الادارة المصرية للقطاع كقانون المخدرات وقانون العمل وبعض المواد القانونية فقط تم تعديلها بالاضافه الى الدستور الفلسطينى لقطاع غزة عن المجلس التشريعى لسنة ١٩٦٢.

كما نؤكد أن قطاع غزة لم يتم ضمه الى مصر ولكن كان بادارة مصرية فقط، منذ الاحتلال الإسرائيلى سنة١٩٦٧ استمرت القوانين المدنية فى الضفة والقطاع فى السريان وتم انشاء المحاكم العسكرية وقد اصبحت المحاكم العسكرية الإسرائيلية هى الأصل من خلال أغتصابها لصلاحيات من المحاكم المدنية التى عطل العمل بها فى الكثير فى القوانين أو تم نقلها لتصبح من صلاحيات المحاكم العسكرية الإسرائيلية وقد افتقدت المحاكم المدنية كليا خلال فترة الانتفاضة لأية سلطة تنفيذية وقبل الانتفاضة كانت صلاحياتها التنفيذية محدودة جدا وبالتالى فقدت الكثير من هيبتها مما دفع الفلسطينيين فى داخل الأرض المحتلة باتجاه التعامل مع القانون العرفى ليحكم المعاملات المدنية الفلسطينية ولكن ليس بشكل مؤثر وفعال وكامل وشابه الكثير من العيوب .

ان المشكلة الأساسية في تقديري هو الصراع والتنازع في القوانين القائم والذي سوف يستمر بين ثلاثة مستويات قانونية:

١ – القوانين الفلسطينية السارية منذ عهد الإنتداب فى قطاع غزة والمطبق حتى اليوم .
٢ – الأوامر العسكرية الإسرائيلية والتى ستبقى سارية ايضا.
٣ – القوانين الإسرائيلية التى سوف تطبق على المدنيين الإسرائيليين والمستوطنين فى داخل مناطق الحكم الذاتى .

الملاحظة الخامسة عشرة:

أن الفصل الثانى بتقديرى بحاجة الى وقفه مطولة وقد يكون عنوانا أكثر من جيد لمؤتمر يتم عقده للمحترفين فى مجالات القانون والعلوم السياسية وحقوق الإنسان ويجوز ان يشارك به نخبة من ذوى الكفاءات الاكاديمية والعملية من ذوى الاهتمام والدراية من الواقع الفلسطينى القانونى – السياسى واتمنى ان تعملوا بمبادرة من جانبكم على هذا الأمر ، ولكن على عجالة أوكد على التالى:

١ – فى قطاع غزة تحديداً فإن تطبيق القانون الفلسطينى رغم ما به من ثغرات وعيوب يجب أن يطبق ويعتمد على الفور .

٢ – يوجد جهاز قضائى فلسطينى وتحديدا فى القطاع يجب وضع كل الضمانات له لكى يكون مستقل ونزيه وهو قائم وبحاجة الى تطوير.

٣ – أن يتم توحيد القوانين المدنية فى مناطق الحكم الذاتى وذلك بتطبيق القانون الفلسطينى المطبق فى قطاع غزة فى كافة مناطق الحكم الذاتى .

٤ – أن قانون الاجراءات الجنائية عام ١٩٣٩ والمعمول به والمطبق فى المحاكم المدنية حتى الان هو قانون معقول جدا ولا توجد حاجة ماسة فورية لعمل قانون جديد.

٥– إن جملة القوانين المدنية الفلسطينية المطبقة منذ عهد الانتداب البريطانى تقتضى مراجعه هادئه وتعديل وتنقيح والغاء أو تحديث فكما ذكرت فان معظمها يعود الى فترة الانتداب البريطانى ولكن قبل الشروع فى ذلك فانه من الجدير بالذكر أخذ أمرين بعين الاعتبار:

أ) القيود عل سلطة الحكم الذاتى وفق الإتفاقيات الموقعه ، وصلاحيات المجلس الفلسطينى المنوى إنتخابه.

ب) ان يتم ذلك بهدوء وبعيدا عن الانفعاليه والضغط الآنى ، أخيرا نؤكد على اهمية هذه الدراسة وعمقها وجديتها وقد شعرت بارتياح عميق لاهتمام مركزكم بها وآمل أن تكون ملاحظاتى جزءا من الأسهام المتواضع والإيجابى لها.

تعقيب الأستاذ / فاتح عزام

منسق برامج منظمة الحق فى رام الله

(فلسطين)

فى البداية ، لابد من الترحيب بدراسة الزميلة منال لطفى القيمة، والاشادة بالجهد الجهيد الذى بذلته فى إعدادها . إنه بالفعل لعمل منظم ومتعمق تناول جوانبا عديدة من العوامل الذاتية والموضوعية التى ستؤثر على امكانات ضمان حقوق الإنسان فى المراحل القادمة على الشعب الفلسطينى فى مناطق الحكم الذاتى (غزة واريحا أولا ، ولا ندرى تماما ما سياتى ثانيا وآخرا) . يجب الاشارة أولا الى تلاقى الافكار مع كل ما ورد من استنتاجات وتحليلات فى دراسة الأخت منال، وهذا يعذرنى من محاولة عمل المستحيل ، وهو أن اقوم بالتعقيب الدقيق وان اتناول كل من الموضوعات العديدة والمتشعبة والتى وردت فيها ، حيث استطاعت الأخت منال أن توجز كافة العوامل والاشكالات التى تواجهنا فى هذه المرحلة أو ستواجهنا فى المستقبل القريب . بالمقارنة مع هذا الانجاز ،و لن استطيع فى هذا التعقيب المتواضع الا أن اطرح بعض الملاحظات والتوضيحات على شكل « اضافة الى ذلك »، أو الاسهاب فى بعض النقاط من باب الاستكمال وليس النقد .

حق تقرير المصير

يجدر بنا البدء بأهم موضوع الا وهو حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره . إن المعضلة الأساسية التى عانينا منها خلال سنوات النضال من أجل تحقيق هذا الهدف وممارسة هذا الحق وهى اعتراف اسرائيل والمجتمع الدولى بأسره بوجود الشعب الفلسطينى ، عداك عن حقه فى تقرير المصير ، لم تعد قائمه. فقد اعترفت اسرائيل فى اتفاقية اعلان المبادئ والتى وقعتها بتاريخ ١٣ ايلول «بالحقوق المشروعة والسياسية للشعب الفلسطينى » ، ولم تعد مشكلة فى الحديث عن ذلك ، ولكن المشكلة الاكثر تعقيدا وخطورة فى المرحلةالحالية والمستقبل هى تحديد

وتعريف ماهية وابعاد « الحقوق المشروعة والسياسية للشعب الفلسطنى » ،لا يغفل عن أحد موقف اسرائيل والولايات المتحدة بهذا الصدد، وهو عدم قبول فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة كتعبير واضح وإعمال للحق فى تقرير المصير كما حددته قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية بما فيها المادة الأولى للعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

كما ولا يغفل على احد الاشكاليه الأساسية لقرارى مجلس الآمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، ونستذكر اننا كنا قد رفضنا ٢٤٢ بالاساس كونه يتعامل مع الفلسطينيين كلاجئين فقط وليس كأمة وكيان قومى لا يتجزأ. ان تفسيرات اسرائيل والكثير من الدول الغربية المهيمنة على مجلس الامن وعلى رأسها الولايات المتحدة واضحة ومعلنه ولا تشمل الاعتراف بالشعب الفلسطينى كقوم وقومية وحضارة وشعب . ولكن ، وبالرغم من هذه المعضلة الكبيرة ، بشكل قرار ٢٤٢ اليوم المرجعية والهدف النهائى لحل المشكلة الاسرائيلية – الفلسطينية ، وهو حجر الاساس لتنفيذ إتفاقية أوسول وما تبعها وسيتبعها من اتفاقات كما جرى فى القاهره فى شهر ايار الماضى.

ولكن هذا الهدف النهائى هو « الأرض مقابل السلام » وليس ممارسة الشعب الفلسطنينى لحقه فى تقرير مصيره، أى الأستقلال الفلسطينى وسيادة الشعب على ارضه مقابل السلام . ويذهب الأمر الى ابعد واخطر من ذلك، بما ان اسرائيل قد اعلنت ، واكثر من مرة ، انها تحتفظ لنفسها بحق المطالبة بالسيادة الكاملة والقانونية على كافة ارض فلسطين ، بما فيها الضفة الغربية، وان هذا « الحق » يتساوى على الاقل مع حق اى اخر يطالب بهذه السيادة! ليس من المستبعد ان يصب التفسير الاسرائيلى لاتفاقية اعلان مبادئ اوسلو فى نهاية الأمر الى مطالبة بالسيادة الرسمية على الضفة الغربية وحتى على قطاع غزة، تبعا لضم القدس غير القانونى، مع اعطاء اعتبار خاص للفلسطينيين يتمثل بدرجة معينة لم تحدد نهائيا بعد من درجات الحكم الذاتى.

المجتمع السياسي الفلسطيني

اشارت الدراسة الى الكثير من الموضوعات المهمة والتى ستؤثر على مستوى احترام حقوق الإنسان فى ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ، منها المنهجية السياسية المتبعة حاليا وابعاد التناقضات ما بين فلسطينى الداخل ،الخارج ودور المعارضة السياسية وفصائل الثورة والطابع الانفرادى للسلطة القائمة والمواقف الدولية والعربية (بنماذجها السلطوية المختلفة) وغيرها الكثير .

من أهم النقاط التى يحب اضافتها فيما يتعلق بالحياة السياسية الفلسطينية هى أنه وبالرغم من الاحتلال الاسرائيلى (وربما بسبب الاحتلال) ، قد تطور فى الاراضى الفلسطينية المحتلة نواة مهمة لمجتمع مدنى، من مؤسسات وجمعيات تنموية وصحية وزراعية وتربوية وبحثية / اكاديمية ، ومؤسسات تدافع عن حقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات اهلية وخدماتيه اخذت على عاتقها تلبية ما تستطيع من احتياجات المجتمع الفلسطينى فى غياب سلطة تعمل من اجله وترعى شؤونه. ونرى اليوم انعكاسات دور هذا المجتمع المدنى فى ردود فعل له للاحداث السياسية الجارية عبر مقالات صحفية وندوات ومؤتمرات ونقاش حيوى لا نرى مثيل له فى معظم الدول العربية . لن يقبل هذا المجتمع بسهولة سلطة تسلطية تتعامل مع مؤسساته بطريقة لا تختلف جوهريا ومضمونا

عن تعامل سلطات الاحتلال، حتى ولو كانت هذه السلطة « وطنية » . بكلمات اخرى ، سيواجه من يتوجه الى النزعات الفردية والتسلطية معارضة مدنية قوية ، ولن يستطيع ممارسة سياسة الاستبعاد والقرار الاحادى بسهولة . واؤكد هنا على كلمة « بسهولة » ، لا أقول بان الأمر ليس محسوما ، ولكنه سيكون محورا للصراع مابين المجتمع الذى مارس انواعا من حرية نسبية فى القرار والعمل فيما لا يمس ما تعرفه السلطات الاسرائيلية بالامن ، وسلطة وطنية لها حق القرار فى جميع شؤون المجتمع . لقد اكتسبت هذه المؤسسات الأهلية غير الحكومية ، بالرغم من كون معظمها ذات طابع سياسى واضح على صعيد الايديولوجيات الفلسطينية المختلفة ، خبرة واسعة ومعرفة دقيقة بطبيعة واحتياجات المجتمع الفلسطينى فى الاراضى المحتلة ، وستضطر السلطة الوطنية القادمة الى الإعتماد على هذه الخبرة بشكل أو باخر كى تمارس صلاحياتها وتقدم خدماتها الرسيمة على كافة الاصعدة وفى جميع المجالات.

لقد بدأ هذا المحور بالتفاعل مع تحركات بعض المؤسسات (اكثر من خمسين مؤسسة لحظة الكتابة) التى تعرف نفسها بانها « غير حكومية » ، من خلال تأسيس شبكة علاقات مع بعضها البعض لتؤكد لنفسها وللمجتمع وللسلطة، من خلال موقف علنى مشترك ، مفهومها لدورها فى المجتمع المدنى واهميتها له وعلاقتها المرتقبه مع اية سلطة وطنية كعلاقة تعاون وتكامل مع الاصرار الشديد على استقلاليتها المهنية والسياسية مستنده بذلك الى معايير حقوق الإنسان واولها الحق فى التجمع والتعبير . ويصب هذا الموقف بتفاصيلة العديدة التى لا مجال لذكرها هنا فى مفهوم سليم لمجتمع مدنى تسوده الديمقراطية والتعددية السياسية والمهنية.

اما بالنسبة لدور المعارضة السياسية الفلسطينية ، فالسؤال لا يزال قائما عما اذا كان باستعدادها قبول « الواقع الجديد» المتمثل بالإتفاق الاسرائيلى – الفلسطينى ، على ما فيه من مغالطات وانتقاصات جسيمة بحق الشعب الفلسطينى على المدى البعيد . احدى اولى المعضلات هى امكانية تحول « الفكر الثورى» الى « فكر سياسى» ، وهل بامكان القائمين على الفصائل الثورية ، مؤيدة كانت ام معارضة للإتفاق ، ان تقوم بمثل هذا التحول ؟ ام هل يتطلب ذلك قيادة جديدة؟ لا شك بان المرحلة الجديدة تتطلب من الجميع ، مؤيد ومعارض ، فكر جديد واستراتيجيات جديدة ، ولا يلوح فى الافق حاليا أى من ذلك . واؤكد هنا على شمولية هذه المعضلة ، حيث ان السؤال المطروح يضم ما ذكر فى الدراسة حول عادة التسلطية والاستبعاد ومركزية القرار لدى السلطة الفلسطينية ، ولكن هذه العادة متفشية ايضا فى الفصائل المعارضة.ان طبيعة هذه الفصائل المعارضة تاريخيا لا تختلف جذريا باسلوب عملها ومنهجيتها عن طبيعة سلطة القيادة الفلسطينية الحالية .

بغياب برنامج بديل وعملى للمعارضة الفلسطينية ، لا بدلها من أن تأخذ القرار الحاسم نحو المشاركة الفعاله فى الحياة السياسية الفلسطينية ، والا تلاشت وذهبت ايديولوجياتها ادراج الرياح أو بقيت رهينه وورقة بايدى دول عربية اخرى ذات مآرب سياسية خاصة بها . لا نتكلم هنا عما طرحه البعض من الفصائل حول استمرار الكفاح المسلح ضد الاحتلال الاسرائيلى المستمر ، وانما عن توجهاتها نحو السلطة الوطنية فى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى. لقد اعلنت جميعها عن عدم استعدادها لإراقه الدم الفلسطينى ، وهذا بالطبع موقف مشرف ومطمئن ، مع العلم بأنها ستفقد اية مصداقية لها فى المجتمع اذا ما بدأت بعمليات مسلحة أو مقاومة مسلحة ضد السلطة

الوطنية . ومن شأن ذلك الحد من احتمالات نشوء حرب اهلية فلسطينية ، وهى احتمالات ضئيلة اصلا على ارض الواقع . فاذن ، لا بديل من أن تتجه المشاركة الفعاله للمعارضة السياسية نحو الاصرار على عملية الانتخاب الحر والمباشر لممثلى السلطة الوطنية الفلسطينية ، وان تلعب دورا اساسيا ومهما فى ترسيخ المبادئ الديمقراطية . من المهم ان تتحدى المعارضة نهج السلطة الحاكمة من خلال استعدادها لخوض المعارك السياسية ، بما فى ذلك من تأسيس الأحزاب السياسية والترشيح والانتخاب ، دون اللجوء الى العنف والمواجهة والاقتتال . هذا بالطبع يتطلب جهاز مدنى ديمقراطى يضمن التعددية السياسية والذى تستطيع المعارضة من خلاله ان تعبر عن وجهات نظرها بحرية وان تؤثر على القرار السياسى الفلسطينى ، وهذا هو الجزء الاكبر من التحدى .

إضافية الى ذلك ، لابد من قبول فصائل المعارضة بحجمها الطبيعى والواقعى بالنسبة للمجتمع الفلسطينى، ويمتد ذلك تاريخيا حيث لم تكن هذه الفصائل صاحبة القرار العام ، وانما شاركت فيه من خلال تمثيلها النسبى فى المؤسسات السياسية والعسكرية الفلسطينية. وإذ يقول البعض ، وعن حق ، أن هذه الظاهرة لهى من خصوصيات الديمقراطية الفلسطينية ، ، الا أن واقع الأمر هو أن هذا النمط من الديمقراطية جاء نتيجة اتفاقات سياسية وعسكرية ما بين الفصائل وليس ناتجا عن نهج ديمقراطى حقيقى. يجب أن تستمر هذه الفصائل المعارضة والتى تعبر عن فئة ليست بالقليلة من المجتمع الفلسطينى فى الداخل والخارج ، فى المشاركة الفعاله فى صنع القرار الفلسطينى ، وتتاح لها الفرصة الان للمشاركة الحقيقية من خلال نظام ديمقراطى حقيقى ، اذا نجحت ونجح المجتمع الفلسطينى فى مأسسة هذا النظام . وستلاقى المعارضة تأييدا واسع النطاق فى الاراضى الفلسطينية المحتلة اذا ما انتهجت الاسلوب الديمقراطى وعملت جاهدة نحو تكوينه وتعزيزه فى الحياة السياسية الفلسطينية .

والخطر الكامن فى عدم القيام بذلك وفى تغييب الحوار السياسى التعددى هو فى ما ينتج عن ذلك من تقوية وتعزيز لنهج السلطة المتسلطة ، والتى سيكون لها المبرر الكافى للمزيد من الانفراد بصنع القرار والاستبعاد. ولا شك بأن قوى المعاضرة ستستحوذ على تأييد العدد الكبير من المستقلين والمهنيين وعامة الشعب غير المؤطر سياسيا اذا ماطرحت برنامجا يستجيب لاحتياجات المجتمع الفعلية والعملية على ارض الواقع ، واذا ما انتهجب الاسلوب الديمقراطى المنشود .

القانون ومأسسة السلطة الوطنية :

عندما نتحدث عن ضمانات حماية حقوق الإنسان ومبادئ سيادة أو حكم القانون ، نتحدث بالضرورة عن سلطة وطنية ديمقراطية بحكم اجهزتها المؤسساتيه ، بما فيها الفصل التام ما بين السلطات والقضاء المستقل ونظام يضمن مراجعة السلطة التشريعية المنتخبة للسلطة التنفيذية وامكانية المحاسبة العلنية لكافة اجهزة الحكم . وتحدثت دراسة الزميلة منال باسهاب عن هذا الموضع وليس بوسعنا الا أن نضيف بعض الملاحظات.

يبدو من التطورات الأخيرة بالنسبة لتعيينات هيئات ومسؤولى السلطة الوطنية أن المخاوف والمحاذير لا تزال قائمة ، ولا يوجد الكثير مما يبشر بالخير . ونحن اليوم فى مرحلة ما قبل المرحلة التى تسبق المرحلة التى هى بنفسها انتقالية حسب الافتراض والاتفاق السياسى الرسمى. فالمرحلة الانتقالية تقضى باجراء انتخابات حرة

ومباشرة ، ولكن والى حين اجراء هذه النتخابات ، شرعت المنظمة / اللجنة التنفيذية / ياسر عرفات بتعيين سلطة وطنية (الكثير من اعضائها هم انفسهم اعضاء فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، الامر الذى يخلق اشكالية فى المرجعية) والتى هى الان بصدد تسلم زمام الأمور بشكل تدريجى . والى ان تتسلم السلطة المعينة صلاحية القرار كاملة ، يقام فى قطاع غزة ومدينة اريحا منذ دخول القوات الفلسطينية نظام اشبه بالحكم العرفى العسكرى ، حيث يتمتع المسئوولان فى كلتا المنطقتين بصلاحيات واسعة وغير محددة بدقه عداك عن كونها غير معلنه بوضوح وسمعنا ولكن دون تأكيد أن هناك بالفعل قرار يقضى باعلان « حالة طوارئ » لمدة خمسة واربعين يوما فى غزة!!؟. اضافة الى ذلك و تم الإعلان عن العمل بموجب « التشريعات الفلسطينية الثورية » لعام ١٩٧٩ ، وهناك اشاعات عن انشاء محاكم عسكرية لربما ستنقل عدوى « محاكم امن الدولة » من معظم الدول العربية الى فلسطين.

نستطيع القول باننا قد بدأنا بخطوات خاطئة منها ترجيح معايير الولاء السياسى على حسب الكفاءة والقدرة . ومن المهم التأكيد على ما أشارت اليه الاخت منال، ان منظمة التحرير تخضع الى ضغوطات شديدة ، وبالذات من قبل اسرائيل ، للاستعجال فى تنظيم الامور على الصعيد السياسى والامنى . ان هذا الاستعجال بحد ذاته يدفع القيادة الفلسطينية الى اتخاذ قرارات والقيام بتعيينات سريعة ولكن غير مدروسة بما فيه الكفاية ، ولا تأخذ بعين الاعتبار الاثار البعيده المدى التى تترتب على هذه القرارات . ويشمل ذلك اجراءات «وانظمة قد تؤدى بامكانية خلق نظام ديمقراطى سيلم الى حافة الهاوية حيث سيكون من الصعب على أيه سلطة منتخبة فى المستقبل استرجاع اسس التنظيم الديمقراطى المقبول.

ويجب الاشارة ايضا الى ان معضلة الكفاءة لا تقتصر على التعيينات الجارية ، وانما تمتد الى كافة اطراف المجتمع ، كما وانها ليست محصورة فى المجتمع الفلسطينى : انها مرض عربى مزمن . نجد اهم اعراض هذا المرض فى مستوى التعليم الجارى على كافة مراحله من الابتدائى الى الجامعى ، حيث لا يزال العالم العربى يعتبر التعليم عملية كمية وليست نوعية ، ولا تشجع المؤسسات التربوية وعلى الأخص الابتدائية منها الطلاب على التحليل والتفكير والابداع والثقة بالنفس، وانما يسودها طابع الحذر الشديد والخوف من الاساءة الى قيم المجتمع المحافظة وعدم تقبل المجتمع للافكار الجديدة الخلاقة ، وهذا موضوع اخر لنقاش اخر...

الحديث لا يزال جاريا حول مشروع القانون الأساسى للسطلة الوطنية والذى وصل الان الى مرحلة المسودة الثالثة ، حيث قام القائمون على المشروع بزيارة الى فلسطين المحتلة تم خلالها استشارة العديد من المسؤولين ومن قطاعات المجتمع والتى ابدت رأيها بمنتهى الصراحة ، خاصة اللجان والمؤسسات النسوية . وتم بالفعل تعديل المسودة مع اخذ الملاحظات بعين الاعتبار والجميع ينتظر الخطوات التالية . لاشك فى أن المشروع مهم بالرغم من بداياته المقلقة، ومازالت هنالك بعض الأمور التى تحتاج الى حسم ، منها اهمية ان تخضع مسودة القانون الأساسى الى نقاش اوسع ومتعمق اكثر ، وضرورة ان يقر القانون الأساسى فقط من خلال استفتاء شعبى شامل لاعطائه المصداقية اللازمة كوثيقة دستورية تحدد فى اولى بنودها ان ارداة الشعب هى مصدر جميع السلطات.

وهناك اشكالية تتصل بعلاقة هذه الوثيقة الدستورية بالميثاق الوطنى الفلسطينى ، حيث من المتوقع أن ينظم القانون الاساسى حياة الفلسطينيين فى مناطق الحكم الذاتى ، بينما يشملهم الميثاق الوطنى مع اللاجئين والمغتربين

وجميع الفلسطينيين فى الشتات . وما هذه المعضلة الا جزءاً من معضلة اكبر تتصل بالعلاقات ما بين الداخل والخارج ، سيكون لها اثر كبير على مأسسة السلطة الوطنية الفلسطينية. كيف يجب أن تكون العلاقة ؟ هل فلسطينى الداخل هم جزء لا يتجزأ من الاساس وهو الشعب باكمله بأغلبيته المتناثرة فى الشتات ؟ أم هل فلسطينى الخارج هم الجزء الذى لا يتجزأ من الأساس القاطن فى ما تبقى من فلسطين فى مناطق الحكم الذاتى اولا ومن ثم، ان شاء الله وان نجحنا فى اهدافنا التى ترنوا الى ابعد من الاتفاق الحالى ، الضفة الغربية ودولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف ؟ لا يوجد لحد الآن مفهوم او تصور واضحين لهذه المعضلة ويجب أن لا نقلل من أهمية الجواب ، حيث ان الجواب هو الذى سيحدد التوجه الأساسى لمأسسة السلطة الوطنية الفلسطينية.

اما بالنسبة للتشريع والتقنين ، لا يوجد لدى الكثير للاضافة ، عدا عن ان الاعتماد الى القانون العرفى المحلى، على اهميته وواقعيته قد يكون مشكلة من نوع اخر ، حيث لا يخلو العرف المجتمعى السائد من الاجحاف بحقوق المواطنين، خاصة كوننا لا نزال نعيش فى مجتمع طبيعى محافظ تسوده بشكل كبير العلاقات الشخصية والعادات والتقاليد القبلية والعشائرية. هناك الكثير من الاشكالات التى تثيرها قضايا العرف. وبالذات فيما يتعلق بحقوق المرأة وحرية الدين والمعتقد . وهذه القضايا ، شأنها شأن حقوق الاقليات فى الترشيح وخدمة بلدهم بالتساوى ، تبرز فى اى مجتمع اسلامى باغلبيته ، حيث ان الاشكاليات الثلاثه هذه هى النقاط التى قد يكون هناك اختلاف جوهرى حولها ما بين العقيدة الاسلامية وحقوق الإنسان كما عرفتها المواثيق والاعراف الدولية.

والاهم من موضوع التشريع والتقنين هو موضوع الاجراءات والانظمة واللوائح الداخلية ، والتى هى فى معظم الأحيان الكفيلة بحماية حقوق الإنسان على ارض الواقع . لا بأس من وجود قانون يمنع التمييز على سبيل المثال، او يضمن حرية التعبير عن الرأى ولكن الاجحاف بهذه الحقوق كثيراً ما يحدث بغياب امكانية مقاضاة شركة خاصة أو هيئة حكومية قامت بفصل موظف تعسفيا . وأن لم توضع اجراءات واضحة ومشددة فى عملية التحقيق، وعقوبات فعاله ، لن نستطيع أن نمنع التعذيب بشكل قاطع وفعال.

لن اضيف الى ما ذكر فى الدراسة حول اهمية القضاء المستقل، على اعتبار انه امر مفروغ منه من حيث ضمان الديمقراطية وحقوق الإنسان والتأكيد على إعمال المبادئ المذكورة اعلاه وتفعيل اجراءات الحماية . ولكن يجب الاشارة الى احدى المحاولات الجارية حاليا لمأسسة ضمان حقوق الإنسان فى النظام الجديد الصاعد ، وهى الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن » . واستخدام كلمة « المحاولات الجارية » حيث انها لم تستكمل نهائيا بعد، ولن تستكمل الا باستكمال كافة اجهزة الحكم من سلطات تشريعية وتنفيذيه وقضائية . فقد قام بعض الفلسطينيون، بمبادرة الاخت حنان عشراوى ، باستغلال التصريح عن المرسوم الرئاسى الذى اصدره ياسر عرفات بتاريخ ٣٠ ايلول ، عند زيارة وفد من منظمة العفو الدولية، والذى يقضى بإنشاء «هيئة فلسطينية عليا لحقوق الإنسان » . وحازت المبادرة على الموافقة الرسمية للشروع بالعمل من أجل تأسيس مثل هذه الهيئة ، وقطعت شوطا لا بأس به ، حيث تعمل الان بسرعة نحو مأسسة الهيئة كمراقب للدولة ، مستقلة تمام الاستقلال عن السلطة التنفيذيه ، لها صلاحية مراجعة مشاريع التشريعات لا الأصل ومبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون ، واستلام تظلمات المواطنين واجراء التحقيقات والاطلاع على ملفات الدوائر الادارية الحكومية واستدعاء الشهود لهذا

الغرض، كما ولها صلاحية المبادرة واقتراح الحلول اللازمة لحل المشاكل الاجرائية المتعلقة بحماية حقوق المواطن ، اضافة الى نشر المعرفة والوعى بهذه الحقوق وغيرها من المسؤوليات.

ان هدف هذه الهيئة هو وضع السلطة التنفيذية امام مسؤولياتها امام المجتمع ، والتأكيد على «شفافية ، وعلنية الحكم. ولكن الهيئة المستقلة لحقوق المواطن تعانى من معضلة تكوينها الأولى بموجب مرسوم رئاسى ، بينما تهدف الى استقلالية تامة عن الرئاسة والسلطة التنفيذية ، بل تسعى الى مراقبتها. ووضعت الهيئة فى نظامها الأولى ان مرجعيتها القانونية تستمد من القانون الأساسى والسلطة التشريعية (التى لم تشكل بعد) ، ولكنها نجحت فى اضافة مادة خاصة بانشائها فى مشروع القانون الأساسى (المادة ٣٥) والذى ان تمت المصادقة الشعبية والرسيمة عليه، سيعطيها المرجعيه القانونية اللازمة التى ستستبدل المرسوم الرئاسى. وأن نجح المشروع ، ستكون هذه الهيئة الأولى من نوعها فى العالم العربى . تقف الهيئة الآن امام المرحلة الصعبة وهى مرحلة بداية الممارسة، ولا نعلم مدى استعدادية او استطاعة السلطة حجب المصداقية القانونية عنها فى المراحل الأولى الحاسمة، او اذا ما سيكون لهذه الهيئة اسنانا قانونية ماضية تعطيها المقدرة على أن تحدث التغيرات اللازمة فى اجهزة الحكم بهدف حماية القدر الأكبر من حقوق المواطن / حقوق الإنسان ، ومأسسة السلطة على أساس المبادئ المتعارف عليها لحكم او سيادة القانون ، أى فصل السلطات وما الى ذلك .

يوجد فى الاراضى الفلسطينية المحتلة عددا ليس بالقليل من مؤسسات تعنى بحقوق الإنسان، واصبح موضوع حقوق الإنسان وحمايتها احد المواضيع الى يجب أن تثار فى كل ندوة ومؤتمر. لربما كان من حسن حظنا أن خطاب حقوق الإنسان تجانس بشكل كبير وخطاب التحرر الوطنى طوال سنوات الانتفاضة على اقل تقدير ، الامر الذى ادى الى احترام مؤسسات حقوق الإنسان المهنية والفعالة بشكل واسع واعطاها مصداقية ودورا رياديا فى المجتمع . لقد بدأت هذه المؤسسات بالنظر إلى مناطق الحكم الذاتى بهدف وضع المسؤولين عند مسؤولياتهم لإحترام حقوق الإنسان ، واعلنت معظمها استعداها للتدخل ، باستخدام سياسة الدبلوماسية الهادئة أو البيانات الصحفية واللجوء الى الرأى العام المحلى والدولى. ولكنها ابدت استعداها ايضا للمساهمة فى بناء المجتمع على أسس احترام حقوق الإنسان ، ويدور الحديث حاليا عن مساهمة مؤسسات حقوق الإنسان فى تدريب الشرطة الفلسطينية وبدأت حملات تعليم حقوق الإنسان تعلم على قدم وساق.

استمرار الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الإنسان

لا يختلف اثنان حول استمرار الإحتلال الاسرائيلى ومايرافقه من انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطينى. وحتى فى مناطق الحكم الذاتى ، تتمتع سلطات الإحتلال بصلاحيات واسعة وبحق النقض (الفيتو) لمعظم ما قد تقرره السلطة الوطنية الفلسطينية إما من خلال الصلاحية المباشرة كالأمن الخارجى وأمن الاسرائيليين المتواجدين يوميا (وعلى سبيل المثال فى حوالى نصف قطاع غزة) أو من خلال اللجان المشتركة العديدة التى هى المرجعية الاخيرة فى معظم المواضيع ، وعلى رأسها لجنة مراجعة التشريعات العسكرية. فكل ما نتكلم عنه قد يكون سابقا لأوانه اذا ما استمر الوضع على ما هو عليه اليوم ، حيث نتمتع بسلطة وطنيه من حيث الشكل، وقرار اسرائيلى بالموافقه او الرفض من حيث المضمون.

كما وتستمر انتهاكات سلطات الاحتلال اليومية فى باقى الاراضى الفلسطينية المحتلة ، اهمها مصادرة الاراضى وهدم المنازل ، خاصة فى القدس حيث يهدف الاحتلال الى ازالة اى شك حول سيادته المزعومة على المدينة الموحدة وبرزت أخر تجليات هذه السياسة فى الحرب الكلامية التى تشنها الحكومة الاسرائيلية هذه الأيام بشأنها منع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من التواجد وفتح مكاتبها فى القدس الشرقية . أما الانتهاكات الاخرى فنرى هذه الأيام تصاعدا ملحوظا فى الاعتقالات الادارية وخاصة بحق المعارضة الفلسطينية ، الامر الذى يشكل محاولة شفافة لتكريس تجزئة الشعب الفلسطينى ولزرع بذور الفتنه . وما مسألة اجبار المعتقلين السياسيين على التوقيع على تعهد بتأييد عملية السلام الجارية كشرط للافراج عنهم وفق الاتفاق ، اضافة الى كونها انتهاكا صارخا للحرية المطلقه فى الرأى والمعتقد ، الا لمثل واضح على ذلك جرى وللاسف بموافقه اطراف فلسطينية مفاوضة . ولكن ما نتج عن هذه المحاولة هو العكس تماما، حيث توحد المجتمع الفلسطينى فى شجبه لهذه المحاولة الدنيئة.

كما وتستمر انتهاكات عديدة اخرى ، اصعبها حاليا هو تجزئة الأراضى الفلسطنية من خلال اغلاق القدس امام معظم المواطنين ، الأمر الذى يؤثر سلبا وعميقا على وحدة المجتمع الفلسطينى وله ابعاد خطيرة على المدى البعيد فيما يتعلق بمستقبل اراض فلسطين ، عداك عن حق الفلسطينيين فى القدس الشريف .

يجب أن لا نغفل اهمية مقاضاة جرائم الحرب ، بما فيها المخالفات الجسيمة لا تفاقية جنيف الرابعة والجرائم ضد الإنسانية التى لا تخضع للتقادم . فلا تزال سلطات الاحتلال دؤوبه على هدم البيوت الفلسطينية ومصادرة الاراضى ، واستخدم القوات الخاصة والتى هى بمثابة « فرق موت » تقوم بعمليات الاعدام الفورى والقتل العمد للمطلوبين . كما وتستمر السياسات التى تجعل من الممكن حدوث جرائم خطيرة كمجزرة الحرم الإبراهيمى الشريف، ولم تكن هذه المجزرة البشعة اولى هذه الجرائم. ولكن لم يجرى أى تعديل جذرى فى اعقابها ، حيث لا يزال المستوطنون جاثمون ومسلحون ويتمتعون بالحرية المطلقة فى التحرك. من الممكن حدوث مجازر اخرى.

مفاد هذا الحديث هو انه غير منطقى ان نتحدث فقط عن ضمانات حقوق الإنسان فى ظل السلطة الوطنية الفلسطينية ، وان نغفل مسؤوليات اسرائيل فى الاراضى المحتلة كافة ، بما فيها مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى . ان المسؤولية مشتركة على اقل تقدير ، من المهم ان نتدارس تداخل الصلاحيات وان نراقب تنفيذ هذا الاتفاق بدقه متناهية كى يتسنى لنا أن نتفهم الوضع على حقيقته دون الافراط فى التفاؤل أوالتشاؤم .

وختاما ...

فى فلسطين المحتلة اليوم لايوجد شئ اكيد ، وما نسمعه اليوم قد لا يكون صحيحا غداً. انها لمرحلة فى غاية الصعوبة على كافة الاصعدة . لا يمكن ان نتحدث عن امور مطلقة وانما عن تفسيرات ذاتية نسبية معظمها غير موضوعيه . تتكاثر بتكاثر وجهات النظروالتحليلات السياسية المختلفة المتأثرة بالانتماءات الايديولوجية والفكرية لمعظم المحللين والمؤرخين . لا يصح الحديث عن فشل او نجاح عملية السلام الجارية ، أو عن ضمان أو عدم ضمان حقوق الإنسان بشكلها المطلق ، فنحن نتحدث بالضرورة عن امور نسبية تعتمد على وقائع واحداث تتسارع يوميا ، وأى حدث منها قد يقلب الموازين كليا . مالنا ألا أن نحاول ، وأن نشكر الزميلة منال لطفى على محاولتها.

المناقشات

رئيس الجلسة :

د / أمين مكي مدني : أعبر عن سعادتى بإفتتاح المركز وأحيى جهودة كما أننى سعيد بالمشاركة فى هذه المناظرة ، التى تكمن أهميتها فى أنها على قدر كبير من الحيوية من حيث الموضوع ، بقدر ما تشتمل على قدر من التعقيد . فموضوع ضمانات حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى يحتاج إلى جهد كبير ومساهمة من الجميع فى العالم العربى والمجتمع الدولى . ذلك ضمانات حقوق الإنسان فى فترة الحكم الذاتى تختلف فى نوعيتها عن حقوق الإنسان فى العالم العربى .. هناك تجاوزات فى البلاد العربية بلا إستثناء ، لكننا عندما نتحدث عن إنتهاكات حقوق الإنسان فى أى بلد عربى نتحدث عن إنتهاكات سببها نظام أصولى أو شمولى ، أو حرب أهلية أو حصار دولى ، وفى هذا الإطار نستوعب الأسباب ونتصور الحلول وألية التغيير وكيفية إعادة الأمور إلى نصابها .. إنما المسألة فى ظل الحكم الذاتى أكثر تعقيداً .. إنها لا تتعلق فقط بالإنتهاكات على مدى أكثر من نصف قرن .. إنما بوضع جديد تماماً يدخل فيه الاحتمال والتوقع.. وهنا يثار التساؤل : هل نحن بصدد دولة مستقلة ذات سيادة أم وضع إدارى جديد فى ظل إستمرار إحتلال يملك السيادة والتشريع فضلاً عن الوجود لعسكرى ؟ ونتسائل أيضاً هل يمكن أن نتحدث عن غزة – أريحا المعنيين بالحكم الذاتى فقط أم عن بقية أنحاء الأرض الفلسطينية ، وعن حق تقرير المصير، حيث لا تنعزل قضية حقوق الإنسان عن بقية أنحاء الضفة الغربية والقدس ؟ وهل نتناول فلسطين الداخل ونترك مصير المهجر والشتات ؟ ومن هى السلطة الجديدة التى تتولى الحكم، هل هى منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها ، وما الصلة بينها وبين كيان موجود داخل الوطن ؟

أ/ محمد صبيح : أرحب بفكرة هذه المناظرة . وفى الحقيقة ترددت فى البداية إزاء المشاركة ..بعد أن تساءلت ماذا يراد من هذا اللقاء . وقد زال ترددى بعد أن لمست على الأقل أن السلطة الوطنية الفلسطينية تعامل معاملة الدولة المستقلة ، وهذا بشير خير للإستقلال.. لكننى تشوشت كثيراً .. فأنا قادم من غزة ، التى رأيت فيها إستقبال الجماهير لهذه السلطة المتسلطة !! ومررت على لافتات المستوطنين التى تطالب بالموت لهذه السلطة ،الوطنية المتسلطة ، ! ورأيت جنود الإحتلال أيضاً !! إننى لا أدرى عن أية فلسطين يتحدث الموضوع ، عن الفلسطينيين فى مخيمات لبنان أم فى القاهرة وبغداد ودمشق أم فى الأرض المحتلة أم فى اليمن حيث لا يجد أحد مأوى يأوى إليه . على أى حال ، نحن فى منظمة التحرير الفلسطينية ، أبناء الشعب الفلسطينى لنا نمط خاص من الديقراطية ..وإنى أقول أنه نمط الديمقراطية الغربية بالأساليب التى تحكم برلماناتها وإجتماعاتها . لدينا مؤسساتنا التى تتمتع بالأغلبية ، شئنا أم أبينا . ونحن نقر فى الساحة الفلسطينية أن هناك من هو مع الحل السلمى .. الساحة الفلسطينية هى أهم الساحات التى ناقشت موضوعات التسوية – لقد نوقشت هذه الموضوعات فى نحو ٦٠٠ ساعة نقاش من كافة الأطراف ، وكان حق الإعتراض مكفولاً حتى لأقل التنظيمات حجماً . أما فى الداخل فجرى النقاش ، عبر اللقاءات والصحافة وبالتصويت .. وموضوع التهديد بالقتل لم نسمع عنه .. وأستغرب من لغة الورقة وكأننى أستمع للأسف الشديد إلى ورقة إسرائيلية .وفيما يتعلق بالداخل والخارج .. من له حق تقسيم هذا الشعب .. هل نردد ما يقوله اليهود ووسائل الإعلام الصهيونية .. غريب أن نتحدث عن الداخل والخارج ، ونحن نطالب

بعودة نازحى ١٩٦٧ .. هل نقيم لهم جيتو يقيمون فيه ، وفى مرحلة تالية لاجئ ١٩٤٨ .

أخي الرئيس ، أعتقد أننا فى منظمة التحرير ، عشنا قضية التدخلات العربية الداخلية والخارجية . لم يبق ، منذ إنطلاق الثورة ، أى نظام عربى لم يتدخل فى الساحة الفلسطينية .. إلى أن تدخل الرئيس عبد الناصر ووضع حداً ، وقال لن نتدخل فى شؤونهم الداخلية ، لكن إلى هذه اللحظة والأمة العربية تشاركنا ما نحن فيه .. ونحن نعالج الأمر بالحكمة والصبر والتفاعل مع الإخوة . القيادة الفلسطينية ملتزمة بالتعددية والديمقراطية والمجتمع المدنى .. وأنا أتحدث هنا كأمين سر للمجلس الوطنى .. لم يعاقب فى ساحتنا أحد على رأى أو منشور أوتصريح على مدى السنوات الماضية ..ومن المؤكد أننا سنتعامل مع خيار إقتصاد السوق ، فهذا لا خيار لنا فيه .. نحن نبدأ من الصفر مع بنية أساسية محطمة ، وإقتصاد غير موجود سيعتمد فى البداية على المساعدات الخارجية. وهذا الإقتصاد تابع وخاضع لإسرائيل فى كل شئ.. فى الضفة والقطاع ، وإخوتى هنا من الداخل ، يعلمون تماماً أن الإستيراد كان فى إتجاه واحد .. إسرائيل كانت تصدر لنا ولا نستورد إلا منها . نحن بحاجة إلى أن نزيل المخاطر من خلايا جسدنا خلية خلية ، حتى نصل إلى إقتصادنا الحر القائم على الندية .

وأتعجب ، أى قوانين سنتعامل معها الأن .. نحن فى الخطوة الأولى من المرحلة الأولى من مسيرة السلام . كان من الممكن أن نحاسب عندما تقوم الدولة الفلسطينية ، أو عندما تقر إسرائيل على الأقل بحقوق الشعب الفلسطينى فى بلده.. لكن هذا يحتاج إلى نضال طويل .. نحن فى المرحلة الإنتقالية مازلنا فى غزة وأريحا . فكيف سنزيل المستوطنات من أرضنا؟ هذا سيكون فى المرحلة القادمة.. كيف سنؤمن العيش لشعبنا ونحن نتحدث عن الزنازين فى داخل الأرض المحتلة والسلطة لم تدخل سوى لساعات قليلة . ونحمد الله أنها دخلت وأقسمت على الأرض الفلسطينية وأقامت الكيان فى الداخل ، الذى سيقود إلى دولة فلسطينية مستقلة، فهذه مسيرة التاريخ.. على أى القوانين سنحاسب ؟ القوانين الأردنية أم قوانين المجلس التشريعى قبل الإحتلال فى غزة . أم على القوانين البريطانية التى تحاكم عليها إسرائيل . أم القوانين الإسرائيلية التى مازالت سارية .. عندما نصح القانونيون الأخ ياسر عرفات بإلغاء هذه القوانين ، قامت الدنيا ولم تقعد .. فلا يجب أن ننسى أن هذا الحل على مراحل متعددة وأمامه سنوات ، وبالتالى يجب أن لا نخلط بين حقوق الإنسان والنظام السياسى .

وبالنسبة للمؤسسات الفلسطينية ، فأنا أعتقد وأتحدث كأمين للمجلس الوطنى ، إن القرارات تتم بالتصويت الذى يشكل قاعدة الديمقراطية . فإن لم تعجب أحداً أسماها تسلطية . إننى لا أدافع عن سياسة عرفات ولكن أدافع عن المؤسسة التى لوإنهارت لأصبحنا فى حكم العدم .. إن منظمة التحرير هى المرجعية للشعب الفلسطينى حتى المرحلة النهائية فى تقرير المصير، وستبقى هذه المنطمة ، بنضالهاوتاريخها وتراثها وافرادها ونعتز بكل مناضل فيها . وأستغرب الحديث عن التسلط وعدم الكفاءة فى الأرض المحتلة .. إن الدوريات الإسرائيلية مازالت موجودة فى غزة ، ومازالت موجودة فى قلب أريحا والجيش موجود لحماية المستوطنين ، ونحن نعمل على إخراجهم ، مستوطنين وجيش من كل ارضنا المحتلة لإقامة دولة ديمقراطية تعددية .. وهناك مرجعية المجلس المركزى وبياناته ، قبل مرحلة مدريد وبعدها . هذا أمر مسجل ولا أعتقد أن أحداً يختلف حول هذه القضية . ونأتى إلى

الحديث عن المحيط الدولى، نحن لا نضرب أحداً فى الرفض بإدرة كلينتون .. وحتى لو توجهت إلينا ضربات من الرفض ، لن نضرب أحدا ، والحمد لله ، لقد خاب أمل من كان يتخيل للحظة أن هناك حرباً أهلية سوف تنشب فى الساحة الفلسطينية .. لقد قبلنا التحدى ، وهذا الشعب ، شعب ذكى ومسيس ومثقف وصاحب تجربة نضالية كبيرة .

لقد شهدت بنفسى وكل من ذهب الى الداخل شاهد أيضاً ، كيف رحبت «حماس» بالشرطة الوطنية وبالأمن الوطنى الفلسطينى وبالعائدين .. وثبت وهم كل من تخيل أن السلاح سيرتفع بمجرد الدخول إلى الأرض الفلسطينية .. إن حماس تناضل من أجل قضية مركزية نحترمها هى إجلاء العدو ، فكيف نختلف معها؟ قد نختلف على الوسائل أو المراحل ،لكن الهدف النهائى لا يختلف . بالتالى أنا أطمئن إخوتى الكرام ، أن الحرب الأهلية غير واردة فى بلادنا . رغم أن هناك كم هائل من المخابرات الإسرائيلية والجيش الإسرائيلى فى الداخل ، علاوة على اليمين المتطرف الإسرائيلى الذين يريدون جميعا هذه الحرب .

الحرب الأهلية مطلب إسرائيلى ، وحديثها كحديث لبنان ، كما يراها الليكود .. وأرجو أن نضع ثقتنا تماماً فى شعبنا الفسطينى ، سلطة ومعارضة .

وفيما يتعلق بالتعيين إنطلاقاً من الكفاءة .. نلاحظ ان مجلس الوزراء الفلسطينى ودعنا نسميه كذلك – مازالت به مقاعد شاغرة لحماس والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وكافة القوى .. فمن أحب أن يشارك فى ذلك ، سيجد نفسه على الفور يقسم يمين الولاء لفلسطين وأرضها . ولا أعتقد إن من جاء فى هذه السلطة هم من المحاسيب والأعوان ، وكأن هناك غنيمة نريد أن نغتصبها .. فهؤلاء سيتعاملون مع إقتصاد الصفر ، ومعلوم أن ما ستقدمه الدول المانحة سوف يكون محكوما من هذه الدول والبنك الدولى وجهات أوروبية ... إلخ . وأعتقد أن هذه الدول سوف تسعى لإسترداد ما ستقدم وسوف تشرف على كل شئ . ولن تترك شيئاً للأخرين .. وكنت أتمنى أن يأخذ رجال الأعمال الفلسطينيين والعرب الصدارة فى هذا الأمر ، والتحالف مع رجال الأعمال العرب ليس عيباً . إن الكارثة هى أن نتحدث عن إشتراكية متطرفة ورأسمالية متطرفة فى الوقت نفسه . فنحن نريد رجال الأعمال الفلسطينيين أن يأتوا للداخل ، لبناء الإقتصاد الفلسطينى .. الفلسطينيين فى حاجة لبناء كل شئ .. وفى الداخل يتحدثون عن إسرائيل – الإحتلال – لم تقم ببناء مستشفى واحد ولا مدرسة واحدة نحن بحاجة إلى المدارس والمياه والكهرباء وكل ما يحتاجه الإنسان المعاصر .. نحن بحاجة إلى ذلك فى أراضينا .

- السفير محمد نعمان جلال :

تعقيبى موجز جداً ..، كمتابع لموضوعات حقوق الإنسان أنا سعيد جدا بهذه الندوة ، والأوراق والتعليقات والتعقيبات التى ترتبط بها .

ولكن هناك مجموعة من الملاحظات بعضها شكلى ، وبعضها موضوعى وهى جميعاً موجزة .

الملاحظات الشكلية .. هى أولاً أن الورقة التى أعدتها الباحثة منال تحت إشراف الدكتور محمد السيد سعيد لم تقدمها الباحثة نفسها.. أنا لا أعرف .. هل هى مسافرة أم غائبة أم مـاذا؟.

الملاحظة الثانية .. هى أننى أتفق مع رئيس الجلسة فى الإشارة إلى الخطاب السياسى ، وأنا أعتقد أن الورقة بها الكثير من الخطاب السياسى . وأذهلنى إشارتهاإلى أن حقوق الإنسان والضمانات ليست مسألة قانونية .. أنا طالب علوم سياسية ولست قانونياً ، ولكن بيننا أساتذة القانون . أتصور بأن مفهوم الضمانات هو مفهوم قانونى وليس شيئاً آخر .. وإنما الضوابط والمحددات والإطار الذى تعمل فيه هذه الضمانات هى أطر سياسية وإجتماعية وثقافية وإقتصادية .. إلخ . بدليل أن العهد الدولى لحقوق الإنسان .. والعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية . تناول هذه الحقوق .. ولكن الإطار الذى تعمل فيه ، الذى هو الضمانات يجب أن يكون قانونياً .

الملاحظة الشكلية الأخرى والتى أشار إليها الصديق محمد صبيح وغيره أن الورقة تعامل نظام الحكم الذاتى كما لو كان نظام دولة مستقرة لها كل مؤسساتها .. ثم تبدأ فى محاكمتها.. من هنا علينا أن نلاحظ قضية الحكم الذاتى لم تبدأ بعد .. والرئيس ياسر عرفات سوف يذهب بعد أيام ليستقر ، فنحن نحاكمها قبل أن تبدأ فى العمل ، بينما قضية حقوق الإنسان حتى فى الدول الغربية . مفهوم متطور يبحث حتى هذه اللحظة فيما يسمى Varia-ble Group وغيرها . والحقوق الإقتصادية والإجتماعية فى الدول الغربية نفسها ينظر إليها على إستحياء ولا تقبلها بهدوء وحتى أغنى الدول الديمقراطية ، منها ما هى غير منضمة للعهد الدولى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية . بينما نحن نحاكم السلطة الفلسطينية على أساسها .

الملاحظة الأخرى، كممارس ومتابع لمبادئ حقوق الإنسان ، فإن الربط بين حق تقرير المصير، والإنتخابات الحرة النزيهة مسألة فيها نظر. أنا أتابع فى الأمم المتحدة لفترة موضوع ادراج بند معين فى الأمم المتحدة عن الإنتخابات الدورية والنزيهة .. وكان البند الذى أدى بالولايات المتحدة لتضرب فيه بمنتهى الصراحة.. الدول النامية . فى تراجعها عن موضوعات حقوق الإنسان .. بينما كنا نتحدث عن حقوق الإنسان وعن تقرير حق الشعب فى إختيار نظامه السياسى كحق يختلف عن حق تقرير المصير. فهنا نجد تفسير جديد لحق تقرير المصير .. أنا شخصياً من مؤيديه وإنما المسألة فى ترابط النظم السياسية والدول .. ربما أساسه كان الفكر الغربى. فى هذه النقطة بينما نحن دائما نردد أن حق تقرير المصير مرتبط بالقرار ١٥١٤ الصادرعن الجمعية العامة . وحق المناطق تحت الإحتلال . فى تقرير المصير.. وثمة نقطة خلافية أعتقد أنها ترتبط بإسرائيل وإمكانياتها فى إحباط الديمقراطية وإثارة الحرب الأهلية . هنا سأختلف مع بعض ما أشارت إليه الورقة . ربما كفرضية تتعلق بالتفاؤل والتشاؤم فى العملية السياسية ، بينما كان ممكن أن تبحث فى فرضية : هل لإسرائيل مصلحة بأن تحدث حرباً أهلية فى الأراضى المحتلة .. حيث تكون حالة من عدم الإستقرار على حسابها . ويمكن أن تؤثر فى فلسطين فيما قبل ١٩٤٨ كان ممكن بحثها كفرضية من ناحية أن آلية الورقة إتبعت المنهج العلمى .

نقطة أخيرة هى أن الإشارة إلى المعاهدات المصرية الإسرائيلية لم ترد سوى فى عبارة سياسية عامة غير متصلة بهذا الموضوع .

د. يحي الجمل :

أتصور أن هذه الندوة قد تكون من وجهة نظر معينة سابقة لأوانها بعض الشئ ومن ناحية أخرى فأنها قد تكون فى أوانها.. سابقة فى أوانها لأن المطالبة بضمانات لحقوق الإنسان من سلطة هى بطبيعتها سلطة منقوصة وفى وضع بالغ القسوة والدقة ، هى سلطة حكم ذاتى محدود على جزء من الأرض الفلسطينية فى ظل إحتلال مازال موجوداً بشكل ما ومن ثم فالحديث عن ضمانات الإنسان قد يحمل هذه السلطة مسؤولية الوفاء بهذه الضمانات هذا ليس دفاعا عن هذه السلطة أو اعطائها الحق بأن تفرط فى الضمانات ، بل قد يطلب منها ضمانات أكثر .

ومن ناحية أخرى يمكن أن نقول أن الندوة تأتى فى أوانها لأنها تحمل من البداية التنبيه والتحذير والتوجيه لسلطة الحكم الذاتى لكى تنتبه إلى منطقة كل العيون مفتوحة عليها .. وهذا يحمل معنى القول حذار .، حذار أن تشاركى فى إهدار حقوق الإنسان .

لكن مما يطمئن بعض الشئ فى موضوع الضمانات ، وقد عشت العمل الفلسطينى منذ فترة طويلة ، إن معظم أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية ، كانت تخوض على قدر كبير من الأداء الديمقراطى ، على نحو غريب بالنسبة لحركة تحرير وطنى تخوض كفاح شامل .. التوجه الديمقراطى فى المؤسسات الفلسطينية توجه موجود .. على أن المنظومة الفلسطينية هى جزء من الساحة العربية . ، وما أنا إلا من أمية إن غوت غويت وإن ترشد أمية أرشد، أين سيذهب الفلسطينوين من المعايير العربية ثم هناك وجود فلسطين إلى جوار إسرائيل ، لا بد أن يسوق الفلسطينيين إلى الحرص على التصورات الديمقراطية ، لأنه أردنا أو لم نرد إن الإسرائيليين فى تعاملاتهم الداخلية يحرصون على الديمقراطية ولديهم مؤسساتهم العاملة بقوة .. طبعاً هؤلاء لا صلة لهم بالديمقراطية فى تعاملاتهم مع العالم العربى .

إن وجود الفلسطينيين فى هذا الجوار يجعل هناك تحدى لهم بالنسبة للممارسة الديمقراطية . إذن جميل أن نتحدث عن ضمانات لحقوق الإنسان رغم أننا أمام سلطة حكم ذاتى لا حق لها فى السيادة وربما التشريع .. لأن هذين الجانبين مازال فى يد غيرهم . ليس معنى هذا أن نغض الطرف عن أى حقوق تنتهك لكن هذا يظل حقاً فى ظل علاقات القوى الحقيقية ، وعلاقات القوى الحقيقة فى المنطقة مازالت لغير الحكم الذاتى ..

ما يطمأننى مرة أخرى بصدد الممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان هو كما ذكرت الممارسات السابقة لمنظمة التحرير التى إنطوت يقيناً على قدر كبير من الديمقراطية والمؤسسية. وهذا إلى جانب ما هو معروف عن تطور مؤسسات الداخل الفلسطينى .. وأى سلطة فلسطينية لو لم تنتبه لذلك ، وتضعه فى الإعتبار ، فإنها قد تواجه مشاكل.. وفى الوقت نفسه ، فإن تحميل سلطة حكم ذاتى مؤقته ضمانات حقوق الإنسان ، اليوم ، هو تحميل لها بما لا تطيق لأنها ليست العامل الوحيد وليست صاحبة القرار الأن وليست صاحبة الدور الأول .. ولكننا نقول للسلطة

حذار حذار من الميراث العربى .. كونوا مع قضية حقوق الإنسان والديمقراطية وأحرصوا على أن لا تجروا إلى قهر الإنسان الفلسطينى .. وحذار من الإستفزاز إلى عمل كهذا والا ينتهى أمر الشعب الفلسطينى الى ما تم التوصل إليه فقط .. إذ لن يتحقق الإستقلال الفلسطينى إلا بالحرص على حقوق الإنسان من ناحية والمطالب الوطنية من ناحية أخرى .

د . وحيد عبد المجيد :

هذا الموضوع بعكس ما قيل جاء فى توقيت مناسب وربما متأخره عما ينبغى . ولكن الحقيقة أن مناقشة هذا الموضوع وموضوعات كثيرة فى إطار الجدل والحوارات العربية يعانى من مشكلة أساسية وهى عدم وضوح بعض الأطراف فى طرح مواقفهم بصراحة وبخط مستقيم. كنت أتمنى أن تكون هذه المناظرة بين من يرون أن قضية حقوق الإنسان الفلسطينى هى قضية ملحة وحالة الأن ولها الأولوية ، وبين من يرون أنهاليست كذلك ، وهذا الطرح موجود ولكن فى معظم الأحوال لا يتم التعبير عنه صراحةً .

لا أحد يقول أنه لا يعطى أولوية لحقوق الإنسان ، وإنما فى إطار الخطاب الدعائى ، يتم الحديث عن إحترام حقوق الإنسان والوعود والتطمينات .. الخ ، رغم أنه ليست هناك مشكلة أن تطرح القضية بوضوح . وفى سياق هذا الكلام أشير هنا إلى أن الوقت مبكر وأن هذه القضية تطرح الأن قبل موعدها .. إلخ ، هو جزء من منهجية البعض ولكن الجزء الأخر منه هو إمتداد لطرح تقليدى نعرفه جيداً وهو أنه فى مرحلة الحصول على الإستقلال الأولوية لبناء الدولة وليس للديمقراطية ولحقوق الإنسان . هذا طرح تقليدى كان له ثقل فى فكر العالم الثالث لفترة طويلة وكلنا نعرف حجم الكوارث التى ترتبت عليه فى كثير من دول الجنوب أو دول العالم الثالث ، ولكنه كان يطرح فى وقتها بسبب ظروف دولية مختلفة ، كان يطرح بوضوح أن الأولوية لبناء الدولة والتكامل القومى وليس للديمقراطية وحقوق الإنسان . لأن هذه القضية لا تحتل مكاناً مهماً فى الأولويات وبغض النظر أن هذه العملية قد تسوق إلى دولة فلسطينية ، يجرى بنائها الأن أم لا ، فسنأخذ هذا الكلام على علاته ونفترض أن أن هناك بداية لتأسيس نواة لهذه الدولة وأن هناك من لديهم قناعة فى السلطة الفلسطينية أو فى غيرها بأن هذه هى الأولوية . ولابد أن تكرس الجهود لتحقيق الدولة أولاً .

ولكن هناك من لا يستفيد من دروس التاريخ كأنه يصر على تكرار الأخطاء والخطايا ، وهذه الدروس أصبحت واضحة تماماً . لدينا تراث هائل من التجارب التى أقيمت على أساس أولوية حجة بناء الدولة وبسببها تم تقويض المجتمع وفى النهاية لم تتحقق الديمقراطية ولم تبن الدولة . ورأينا ما حدث وحجم الكوارث التى ترتبت على هذا المنهج ولذلك نحن بحاجة إلى مناقشة هذا الطرح لأنه ثبت تجريبياً أن بناء الدولة لا يتحقق من خلال تقويض المجتمع ، وان الدولة لاتكون قوية لمجرد أنها تحطم المجتمع وتقيم بناء الدولة على أنقاضه .

يعنى تحويل المجتمع الفلسطينى إلى حطام لا يخدم هدف بناء دولة مستقلة والمخاوف الحقيقية كثيرة ، ليست مجرد ميلاً تشاؤمياً ، لأن الفترة القصيرة التى مضت على تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور والتى تعد بأسابيع

قليلة ، فى الحقيقة هى ممارسات غير مبشرة حتى أنها بدأت من قبل ذلك فيمايتعلق بالتعيينات ، وإعطاء الأولويات للولاءات الشخصية والسياسية .. إلخ . وصولاً إلى قمع مباشر وإعتقالات وتعذيب ، ويقال أنه ليس هناك حكم عرفى عسكرى أو أنه ينبغى أولا ينبغى وهذا هو الواقع . أنه لا توجد أى معايير قانونية تعمل بمقتضاها هذه السلطة فهو أصلاً أمر معطى أنه هناك من الناحية الضمنية على الأقل حكم عرفى .

لا يوجد إذن معايير قانونية بل ولا يوجد بناء قضائى وهؤلاء الناس الذين يعتقلون الان ، ماذا يحدث لهم ؟ ولمن يقدمون ؟ ومن يحقق معهم ؟ إن المسألة ليست ميلاً تشاؤمياً . ولكن هناك ممارسات قبيحة جداً . لا أريد أن أطيل فى ذكر أمثلة . ولكن نتجاوز عن الممارسات الصغيرة رغم قبحها وإنما إذا صح ما أُذيع بشأن بيان تنظيم المساجد فى غزة ، فإن هذا يعنى ميل واضح لتحطيم المجتمع وبداية فى هذا الإتجاه خصوصاً أن البيان تجاوز كثيراً موضوع المساجد ولم يقتصر على المساجد وإنما فى عبارات صريحة ، يحظر على أى طرف فلسطينى أن يصدر أى بيان إلا من خلال قيادة الأمن، وعلى كل من لديه طلب بذلك أن يتقدم به إلى قيادة الأمن . وهذا ميل إلى تحطيم هذا المجتمع . الذى هو أكثر المجتمعات العربية حيوية وأكثرها قدرة على إقامة حياة ديمقراطية فى البيئة العربية . هذه المسألة متخلفة جداًفيها . هل هذا الكلام مبكر ؟ لدينا أناس يموتون فى السجن، فقد مات واحد من التعذيب وقد بدأت مصادرة مركز للعجزة والمعوقين بأريحا ليكون مقر لإدارة الحكم الذاتى بدأنا بالولاءات فمتى يكون الوقت مناسب ؟ هل بعد أن تتكرس هذه الممارسات وتنشأ بالفعل سلطة متجبرة ، لا يمكن تحديها وننتظر خمس سنوات حتى يكون هذا قد تكرس ويكون المجتمع الحى الوحيد فى العالم العربى قد تم تقويضه ثم نناقش حقوق الإنسان! والحجة القائلة بأن هذه ليست سلطة مكتملة ، هذه ليست حجة لأنه حتى فى داخل الدولة المستقلة الدول التى تأخذ بنظام واسع للحكم المحلى ، وسلطات الحكم المحلى مطالبة بالتزام حقوق الإنسان . وهناك أنظمة تعمل بنظام المقاطعات. هناك أنظمة مختلفة فى المقاطعات ، هناك إدارة مقاطعة ملتزمة بإدارة حقوق الإنسان، لإنه إذا كان من حقها أن تصدر لوائح أو لمجرد وجود جهاز شرطة هذا هو المحك الأول لحقوق الإنسان . وهذا الجهاز الذى يصطدم به الإنسان العادى بغض النظر عما اذا كان يمارس سياسة أو لا يمارس هو المحك الأول العادى جداً . لأى إنسان فى حياته اليومية ألا يتعرض لقمع جهاز الشرطة بسبب أو بدون سبب فمجرد وجود هذا الجهاز ينشأ دافع جوهرى للحديث عن ضمان حقوق الإنسان وضبط ممارسات هذا الجهاز وضبط تغوله على الناس وعلى المجتمع . ونندهش من الحديث عن أن الوقت مبكر ! فإذا كانت هذه الممارسات بدأت تحدث وهى سلطة منقوصة سلطة صلاحيتها محدودة فماذا يحدث عندما تصبح سلطة مكتملة؟ وعندما تتوسع صلاحيتها ؟ فهذا أولى بأن يفرض مناقشة هذا الموضوع وطرحه على أوسع نطاق ، فالقضية بالغة الأهمية ولها أولوية متقدمة جداً . وبالتأكيد نسعى إلى أن نطمئن أنفسنا من خلال إدراك حيوية المجتمع الفلسطينى ووجود نواة صلبة للمجتمع المدنى ولكن هذا لا يستعصى على القهر ، وفى عديد من بلاد الجنوب والعالم الثالث كان لديهم مجتمعات مدنية حية جداً فى مقاومة الإحتلال ، النضال من أجل الإستقلال وثم تحطيمها فهذا ليس ضماناً فى حد ذاتها فمجرد وجود مجتمع حى لا يضمن شئ ، وربما يجعل من الصعب بدرجة أو بأخرى تحطيمه ، لكنه لا يستعصى على هذا . ولدينا تجارب وتراث فى هذا المجال .. أخيراً أنا أرى وبمنتهى الو ضوح والصراحة

إنسجاماً مع هذا الموضوع ، إنه إذا تعذر توفير ضمانات حقوق الإنسان من خلال التفاعلات الداخلية ، فلا ينبغى أن نخجل من المطالبة بدور دولى فى هذا المجال فلدينا هذه التجربة ولا ينبغى أن نسمح بإهدار هذه التجربة منذ بدايتها أو نسمح لإسرائيل بعد عدة سنوات بأن تمن علينا وتزعم أمام العالم بأن حكمها الاحتلالى الإستعمارى كان أفضل من الحكم الفلسطينى ينبغى ألا نسمح بحدوث هذا . وفى هذا الإطار ينبغى ألا نخجل إطلاقاً من المطالبة بدور دولى فى هذا المجال ويصبح جزء من عملية الحماية الدولية للشعب الفلسطينى والتى مازالت مطروحة فقضية الحماية الدولية للشعب الفلسطينى لم تنتهى بهذا الإتفاق ولاتزال مطروحة . وأخر طرح فى هذا الموضوع التقرير الصادر عن المجلس النرويجى للاجئين بناء على خبرة المراقبين النرويجيين ضمن قوة المراقبة الثلاثية . فى التحليل هناك إلحاح على الحاجة للحماية الدولية للشعب الفلسطينى وأنا أعتقد أنه من المناسب المطالبة بأن تمتد هذه الحماية لتشمل قضية حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى وأن تكون البداية بإشراف الأمم المتحدة على الإنتخابات المحلية ، إذا جرت لأن هذا هو الضمان الوحيد ، لأن بدأ العملية الإنتخابية بشكل سليم يقتضى إشراف كامل للأمم المتحدة . كما حدث فى جنوب إفريقيا، إشراف الأمم المتحدة على هذا الموضوع من الألف إلى الياء ليس فقط المراقبة بل إشراف كامل وإدارة كاملة . ونحن نرى إن منا من يقارن بحق وبغير حق بين قيادة المؤتمر الوطنى الإفريقى وقيادة منظمة التحرير . فهؤلاء عليهم أن يثبتوا أن لهذه المقارنة بعض الأساس وأن تقبل قيادة منظمة التحرير بهذا كما قبلت قيادة المؤتمر الإفريقى وسجلت موقفاً مشرفاً فى هذا المجال. هذا هو المحك الحقيقى. لأنه إذا بدأت التجربة الإنتخابية الفلسطينية بتزوير الإنتخابات القادمة أو التدخل فيها سيكون هذا نهاية لكل تطلعات حماية حقوق الإنسان أو إلى إقامة حكم ديمقراطى فى هذه المنطقة مازال له أسس موضوعية وعلينا أن نتمسك بها وأن نسعى إلى الحفاظ عليها حتى من خلال المطالبة بتدخل دولى فى هذا المجال .

د . نبيل عبد الفتاح :

الموضوع مهم وجاء فى وقته لسبب أخر غير الأسباب التى تفضل بها زميلى الدكتور وحيد عبد المجيد وهو حالة اللامبالاة السائدة فى المنطقة بعد حرب الخليج الثانية والإتهامات التى وجهت للفلسطينيين بالمشاركة مع أطراف معينة . هذه الحرب خلقت حالة من اللامبالاة بل حالة من التربص السياسى بالفلسطينيين فى المنطقة العربية وجاء الإتفاق الفلسطينى الإسرائيلى الأخير ليمثل لدى إتجاهات الرأى العام العربى قطيعة مع تاريخ القضية الفلسطينية ، فى الإطار العربى . هذا التربص واللامبالاة هو الذى جعلنا نرى أن قضية حقوق الإنسان داخل سلطة الحكم الذاتى جاءت فى وقتها تماماً .

النقطة الثانية أود التنبيه قبل إبداء ملاحظاتى على الورقة والحوار من خطورة توصيف وضع سلطة الحكم الذاتى بأنها إنتقالية وإنها سلطة منقوصة وإن مطالبات قطاعات من الشعب الفلسطينى داخل الأرض المحتلة أو خارجها بضمانات هو تحميل لها بما لا يستطاع.هذا الإتجاه نختلف معه إختلافاً جذرياً . لأنه يفتح فى الواقع الطريق عن سعة أمام ممارسات تتجاوز القانون وقيم حقوق الإنسان وتكرس إنتهاكاتها . أعود إلى الورقة والمناقشات، فى الورقة تثار مجموعة من الإشكاليات والملا حظات الأساسية هناك نوعين من الملاحظات حول

المعوقات البنائية التى تواجه نظام حقوق الإنسان وإمكانية إنتشار قيمه وقواعده أثناء المرحلة الإنتقالية التى تمارس فيها سلطة الحكم الذاتى صلاحيتها وأدوارها القانونية والسياسية والإدارية .

أولاً : المعوقات البنائية المجتمعية تتصل بالهياكل الإجتماعية والقانونية السائدة فى المناطق المحتلة . وثانياً : هناك معوقات تتصل بطبيعة التكوين وصلا حيات سلطة الحكم الذاتى . المجموعة الأولى من الملاحظات هنا نواجه إعاقات جانبية أو فرعية وإشكالات تثيرها هذه الإتفاقات البنائية . هناك أولاً إشكالية الثقافة الأبوية المرتبطة بنظام العشيرة والعائلات الممتدة فى الضفة وقطاع غزة وإنطواء هذه الثقافة وقيمها ونظامها السائد على معوقات لنظام حقوق الإنسان ولاسيما الموقف من تأسيس الفرد ككيان وكفاعل إجتماعى له ذاتية ومكانة فى مقابل العائلة والجماعة والعشيرة ، والمرأة وموقعها من فكرة حقوق الإنسان. كقواعد وقيم والتجسيدات القانونية . وتقديرى أن التناقض المفهومى الذى تثيره هذه الإشكالية مرجعه أمور بنائية تتجاوز سلطة الحكم الذاتى أو الرغبات السياسية المختلفة للجماعات النشيطة فى إطار حركة حقوق الإنسان .

وهناك ثانياً : بروز التناقضات بين قواعد القوانين العرفية وهذا ما أشارت إليه الورقة ، وهذه نقطة هامة ونظام القوانين العرفية وليس الحكم العرفى بالطبع . (نظام للقوانين العرفية قائم على نظام المكانة) وبين القوانين الإسرائيلية والأردنية وبين قررات ولوائح سلطة الإنتداب البريطانى التى مازالت موجودة . هذه المشكلة فى تقديرى تمثل أخطر المشكلات بالنسبة للنظام القانونى على الإطلاق من حيث التضارب فى فلسفة هذه القوانين وأيضاً من حيث كيفية حل التضارب بين هذه الأنظمة القانونية . وهناك إشكالية قانونية أخرى بالغة الأهمية فى تقديرى يكشف عنها الإتفاق الأخير ألا وهى الإزدواجية فى النظم القانونية بين النظام القانونى الإسرائيلى وبين النظام الأخر السائد فى المناطق المحتلة بروافدها ومصادرها التى سبقنا الإشارة إليها . هذا يذكر بتجربة مريرة سبق أن واجهتها مصر وهى مرحلة الإزدواج والفوضى القانونية قبل عقد إتفاقية مونتريه سنة ١٩٣٧ وحصول مصر على استقلالها القانونى لأن ذلك سوف يثير إشكاليات عديدة بالنسبة للجوء إلى الاليات القضائية فى حل النزاع بين الأطراف المختلفة مثل الطرف الإسرائيلى والطرف الفلسطينى.. ما هو القانون الذى سوف يحكم النزاع، وما هى المحاكم التى سيتم اللجوء إليها . وماذا عن مسألة مدى تطبيق المساواة بين المواطنين الموجودين على أرض تخضع لسلطة الحكم الذاتى والخضوع واللجوء لقانون واحد واللجوءإلى سلطة قضائية مستقلة بها ضمانات تكفل حق الدفاع ، وبالذات فى القضايا الجنائية .

الملاحظة الثالثة أن هناك إشكالية التنوع والتناقض داخل الجماعات السياسية الفلسطينية حماس بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية . والملثمون وقيامهم بتطبيق قواعد القانون العرفى ، وهناك ملاحظات إنتقادية تقدمها بعض الأطراف الفلسطينية فى بعض الأراضى الفلسطينية وخارجها بغياب ضمنات للمتهم أمام هذه المجالس العرفية التى تنفذ وتقدم تفسيراً معيناً للشريعة الإسلامية . هناك بعض الإنتقادات تقدمها بعض الأطراف الفلسطينية أيضاً ، بأن هذه المجالس العرفية تختفى فيها ضمانات الدفاع ، وعدم وضوح القواعد القانونية التى يحاكم بمقتضاها الشخص المتهم . ومن الذى يقوم بسلطة الإتهام فى هذه النوعية من القضايا أمام المحاكم العرفية. أيضاً

يرى البعض فى الوسط الفلسطينى أن الظاهرة الإسلامية السياسية فى الوسط الفلسطينى وفى غزة بالتحديد ، وفى المنطقة عموماً، سوف تملى ضغوطها وتأثيراتها المختلفة على قيادة الحكم الذاتى وبين ضغوط عالمية قد تربط بين إحترام حقوق الإنسان وبين المعونات والدعم الإقتصادى وبين موجة عالمية داعية وداعمة لهذا النظام الإنسانى وداعية إلى تطبيقه فى مناطق متعددة فى العالم .

هناك إشكالية إجتماعية أخرى خاصة بغياب مجتمع مدنى بالمفهوم الدقيق والعلمى للكلمة فى مناطق فلسطين، على الرغم من أن الفلسطينين دائماً يستخدمون هذا التعبير بل أن هذا التعبير أصبح جزءاً من الخطاب السياسى المصرى والعربى .

لكن فى واقع الأمر ، أن التعبير أقرب إلى التعبيرات الأيدلوجية فى الحالة المصرية والعربية عن كونه تعبير يعكس حالة مجتمعية وواقعية وثقافية حقيقية . قدنقول نحن نسعى إلى صياغة مجتمع مدنى ، ونحن نسعى لتشكيل مجتمع مدنى لكن لا توجد مقومات لهذا المجتمع المدنى حتى الأن فى المناطق الفلسطينية أو حتى المجتمعات العربية المختلفة . وعموماً فإن غياب مجتمع مدنى يمثل مشكلة بالنسبة لدعم مطالب حقوق الإنسان بين بعض القوى المدنية.

المجموعة الثانية بين الإعاقات تتصل بسلطة الحكم الذاتى وتنطوى على معضلات، المعضلة الأولى معضلة الأمن ومضاربات حقيقة الإستقرار أثناء المرحلة الإنتقالية إزاء إحترام القواعد القانونية الجنائية ولعل حادثة وفاة مواطن داخل مناطق الإحتجاز الشرطى أخيراً تثير وتدعم المخاوف من إشكالية الأمن والضمانات القانونية فى المرحلة الانتقالية .

النقطة الثانية مشكلة تتعلق بإختلاف ثقافة ونمط إدارة حركة التحرير الوطنى وبين بناء سلطة وطنية فى مرحلة إنتقالية حرجة وكيفية إدارة التناقضات السياسية والفكرية أثناء هذه المرحلة الإنتقالية . هذه المشكلة أساسية مهما كانت الامنيات الفكرية والسياسية التى تسود سواء لدينا هنا فى مصر أو العاطفين على القضية الفلسطينية أو الناشطين فى إطارها أو بين الفلسطينيين أنفسهم .

النقطة الثالثة مسألة اللجوء إلى المحاكم العسكرية والبدء بالقوانين والمفاهيم الإستثنائية كقيم وقواعد قانونية تحكم العلاقات داخل الأراضى المحتلة . وهنا فى الواقع مسألة تثير الخوف والريبه ، لماذا البدء بتأسيس محاكم عسكرية؟ لماذا لا يتم البدء بمحاكم مدنية؟ لماذا لاتبدأ سلطة الحكم الذاتى ببرنامج قانونى متدرج يستهدف نشر الثقافة القانونية المدنية الحديثه ، ويمكن فى هذا الإطار وضع أجنده أو وضع قائمة أعمال قانونية تقوم بها سلطة الحكم الذاتى فى المرحلة الانتقالية ، يمكن البدء بتجميع شتات هذه القوانين المتناثرة واللوائح والتنسيق بينها واعداد مجموعة من النظم القانونية السائدة فى المناطق حتى لا تتصادم هذه النظم معها . وهنا يمكن أن نبدأ بمنهج انتهجته مصر وأنتهجته بعض الدول العربية التى يمكن أن نقول أن تاريخها القانونى الحديث تاريخ قديم نسبياً مقارنة بدول أخرى فى هذه المنطقة فقد بدأت بمنهج التنقيح القانونى من خلال إعادة تشذيب البنية القانونية

والتنسيق بين قواعدها ومعاييرها ، وتحديث بعضها . هذا المنهج قد يبدو منهجاً اصلاحياً فى البداية ومتدرجا يخضع للموائمات بين الثقافة القانونية السائدة وبين الرغبة فى التطور القانونى والتحديث القانونى، ولأن مسألة التحديث القانونى مسألة معقدة فى تقديرى وتتطلب زمناً طويلاً ، فى الصياغة سواء فى ضوء التراث القانونى ومرجعياته أو فى ضوء تجارب القانون المقارن .

إذاً ربما يكون الأوفق ، هو نشر الثقافة القانونية المدنية أيضا فى ظل المرحلة الانتقالية . وربما لا تكون رداً فلسطينياً ليس فقط على تاريخ من التجاوزات التى انتهكت فى حقوق الإنسان تحت دعاوى شتى فى المناخ العربى، وأنا أستخدم هذا التعبير قاصداً لأن الفلسطينيين حوصروا فى العالم العربى وليكن مثلاً فلسطينياً على إستجابة حقيقية لمتغيرات عاصفة تمر بعالمنا لعل ابرز آلياتها قيم حقوق الإنسان وقواعده التى يجب أن تكون محترمة وتنصاع لها الجميع سلطة الحكم الذاتى قبل المواطنين أنفسهم .

أحمد بهاء الدين شعبان:

كلمة أ. محمد صبيح حفزتنى للحديث وأرجو أن يتسع صدره .. لقد إتهمنا باننا نكرر اللهجة السطحية .. لكن الملفت للنظر أن بيننا فى هذه الندوه نخبه من قيادات الشباب المصرى الذين كانوا متهمين بالانحياز للثورة الفلسطينية ومن منطلق الحرص على القضية الفلسطينية من حقنا التحفظ والثورة على ممارسات معينة . هناك وقائع تقول أنه تم فى الفترة الأخيرة تجاوزات لدور المؤسسات وعلى سبيل المثال :

المجلس الوطنى الفلسطينى وهو أكبر هيئة تشريعية فلسطينية محترمة ومعترف بها يعلن رئيسها الشيخ عبد الحميد السايح استقالته. ويقول أنه لم يعلم بسير المحادثات السرية ولم يؤخذ رأيه فيها أبداً ، مؤكدا أن الأتفاق لا يحقق مطالب الشعب الفلسطينى .. هذا يعنى التجاوز للمؤسسة الأهم والحقيقة ان تجاوز القيادة الفلسطينية للقيادة التشريعية الفلسطينية يدعو للقلق من أجل مستقبل الممارسات الديموقراطية فى الكيان الوطنى الجديد. وحينما يعلن الرئيس عرفات فى رسالته لوزير خارجية النرويج أن منظمة التحرير الفلسطينية تنبذ اللجوء إلى الأرهاب وأعمال العنف الأخرى والأرهاب هذا مصطلح اسرائيلى استخدم عادة لوصف الكفاح الوطنى والثورى الفلسطينى وعندما يستخدم الرئيس عرفات هذا المصطلح ويعلن نبذه ، لما يطلق عليه الأرهاب وأعمال العنف الأخرى ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية ستتحمل مسئولية جميع عناصر وموظفى منظمة التحرير كى تضمن إذعانهم وتتخذ الأجراءات بحق القوى المقاومة .. هذا الاعتراف يتضمن قدر من الألتزام بمواجهة أى واحد يرفض اتفاقية غزة أريحا هذا النص مسجل رسمياً ومصدره مجلة الدراسات الفلسطينية . وأعتقد أن هذا منشور فى الصحف ومعروف، وحينما يؤكد الرئيس عرفات بأن منظمة التحرير الفلسطينية ترى أن بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى التى تنكر على اسرائيل حق الوجود وفقراته التى لا تتلائم مع الالتزامات الواردة فى هذه الرسالة ستصبح ملغاة وغير سارية المفعول بعد الأن وبالتالى فإن منظمة التحرير الفلسطينية تتعهد بعرض التعديلات الضرورية المتعلقة بالميثاق الفلسطينى على المجلس الوطنى الفلسطينى للحصول على موافقته الرسمية عليها، كيف يؤكد الرئيس الغاءه لهذه

الفقرات ثم يطلب عقد المجلس الوطنى الفلسطينى لأخذ موافقته عليها . مثل هذه الأشياء تبيح لنا القلق على مستقبل الممارسات الديموقراطية فى الأرض المحتلة وهناك سبب أخر يدعونا لهذا الموقف ، وهو تجربتنا المريرة فى الوطن العربى نتيجة لأختراقات حقوق الإنسان والتى أدت الى هزائم لا يمكن السماح بتكرارها . نحن نرى بوادر للتجربة العسكرتياريه الفلسطينية تشبه ما حدث فى مصر . إن الحكم الذاتى سلطة وطنية بلا شك لكن فى النهاية لها رؤيتها التى قد تكون محدوده لمصالح تمثلها وتتخذ إجراءات فى النهاية معادية لمصالح قطاع عريض من الشعب الفلسطينى . فى إعتقادى أن قضايا حقوق الإنسان ونحن جميعاً كنا فى فترة سابقه غير مهتمين بهذا الموضوع ، قضايا أساسية جدا ويجب أن تقابل بسعة صدر من السلطة الفلسطينية وإلا فإن هذه الحساسية الشديدة من مناقشة قضايا حقوق الإنسان تعنى أن النية مبيته فى النهاية إلى إتخاذ موقف معاد لها.

إن كل الذين يناقشون هذه القضية هم أصدقاء للثورة الفلسطينية وليس هناك أى طرف معاد حتى المعارضين للتسوية . وأنا أحد المعارضين لإتفاقية غزة أريحا من منطلقات وطنية ومنطلقات الحرص على مصالح الشعب الفلسطينى، من حقى أن أعترض وأن أضع ملاحظاتى على بنود الإتفاقية، وعلى مستقبل ممارسةالسلطة الفلسطينية الوليدة . وأعتقد أن هناك طرف فلسطينى أيضاً قادم من الأرض المحتلة له بعض التحفظات يجب أن تؤخذ بقدر من الإهتمام والموضوعية وألا يتهم أصحابها بأنهم يكرروا أصوات إسرائيلية أو المزاعم الإسرائيلية، لأنه ليس لنا مصلحة على الإطلاق فى تكرار هذه المزاعم على العكس نحن حساسين جداً من منطق الحرص على نجاح التجربة الفلسطينية ولأننا كنا نتمنى فى يوم من الأيام أن تكون التجربة الفلسطينية هى التجربة الحلم الذى يتحقق فى الأراضى العربية لذلك نحن متخوفين وهذا حقنا .

د . مصطفي كامل السيد :

فى البداية أبين أنى أشعر بحرج فى الحديث عن هذا الموضوع ولأسباب واضحة هو أننا ليس بيننا من يمكنه أن يعطى للثورة الفلسطينية دروساً. خصوصاً أننا فى كل بلادنا العربية من المحيط الهادى إلى الخليج الثائر نعانى من تدهور أوضاع حقوق الإنسان . ليس هذا فحسب ، بل ونعانى من تدهور الحركة العربية لحقوق الإنسان . فبعض الإنتهاكات التى كانت تواجه بمقاومة حادة فى الماضى ، أصبح يجرى تقبلها بهدوء شديد من جانب القوى التى كانت تسمى نفسها القوى الديمقراطية . لذلك فإن الشعور الذى يتملكنى يشابه الشعور الذى يتملك الدكتور يحى الجمل عندما قال أن هذه الندوة قد تكون سابقة لأوانها . ومع ذلك هى أيضا تأتى فى أوانها والذى يفسر ذلك أنى سأتحدث ، رغم الحرج عن حقوق الإنسان فى الاراضى المحتلة من موقع الحب والموده والتعاطف مع الثوره الفلسطينية. ومن موقع الخشيه من أن تكون السلطة الفلسطينية هى صوره طبق الأصل من سلطات أخرى يصعب وصفها الان بأنها سلطات وطنية، وهى السلطات القائمه فى دول عربيه كثيره. وارجو من الاستاذ محمد صبيح أن يتسع صدره لما نقول من ملاحظات لان هدف هذه الملاحظات ليس هو التجريح أو الشجب ولكن هو

بالفعل أن تتجنب هذه السلطة الوليده الاخطاء التى وقعت فيها السلطات القائمه فى الدول العربيه . وفى هذا المجال اعتقد أن أكبر خدمة تقدم للسلطة الفلسطينية هى رواج الديمقراطية عربيا بدلاً من أن تكون واقعه فى محيط من الاستبداد العربى أن أكبر خدمه هى أن تنبعث الحركة الديمقراطية فى البلاد العربيه لأنه اذا كان الاستبداد معدى فالديمقراطية أيضا معدية . واذا كانت هناك أوضاع مشعبة بالديمقرطية تسود فى الدول العربيه المجاوره لفلسطين، فلاشك أن أثر ذلك سيكون ايجابياً على السلطة الفلسطينية الأولى . ولذلك فإن المجال ليس مناسباً، لكنى اصارحكم أنى كدت أسأم من مكلمة الديمقراطية التى هى منصوبه فى كل مكان فى واقع يتميز بتردى هذه الأوضاع الديمقراطية، حتى كدت أقسم بالا أحضر أى مكلمه عن الديمقراطية . ومع ذلك ربما تكون هذه هى الفرصة المناسبة حتى نعلن تجاوز المكلمة أو حتى تتكون لدينا الإرادة لتجاوز المكلمة التى ربما كانت منطلقا لإتساع المياه الديمقراطية حول السلطة الفلسطينية وفى الحقيقه ادعو الاخوه أن يدركوا درس التاريخ ، وأن السلطه التى تحترم حقوق الإنسان لا تولد بين يوم وليله. وأن هناك صعوبات حقيقيه بأن تلتزم السلطة الفلسطنيه بمعايير حقوق الإنسان . وأذكر فى هذا الصدد أن بعض من تعرضوا لهذه الانتهاكات كانوا متهمين بأنهم من الذين تواطئوا مع السلطات الإسرائيلية وليس هذا مبرراً حتى لا تحترم ضمانات حقوق الإنسان بالنسبه لهم . ولكن فى تجارب تاريخية مشابهه فى مثل هذه الاوضاع كان من الصعب الالتزام بضمانات حقوق الإنسان . ومع ذلك فنحن نشدد على أن تلتزم السلطة الفلسطينية بهذه الضمانات ، وهناك إعتبارات تدعوا إلى قدر ن التفاؤل بالنسبة لطبيعة هذه السلطة الفلسطينية. أول هذه الاعتبارات هو الطبيعه التعددية للحركة الوطنية الفلسطينية فهناك منظمات عديدة، وهناك منظمات عتيده داخل هذه الحركة وأتصور أن ثمن القمع فى إطار التجربه الفلسطينيه سوف يكون أعلى بكثير من الثمن المعتاد.

مثلاً لا أتصور أن فتح ستتمكن من القضاء على حماس ولا أتصور أن فتح ستتمكن من القضاء على الفصائل الفسطينية الأخرى لأن هذه الفصائل لا تشمل عشرات من الأشخاص ولكن لها وجود حقيقى على الأرض الفلسطينية . وأتصور أن الموقف الفلسطينى فى هذا المجال يكاد يكون كموقف الهند التى إستقرت فيها الديمقراطية بسبب إرتفاع ثمن القمع لأن القمع سيكون ثمنه غالٍ جداً فى إطار التجربه الفلسطينية .

صحيح أن كل هذه القوى ليست قوى ديمقراطية وأن هناك العديد من الملاحظات التى ترد على بعض هذه القوى . ولكن من قال أن الديمقراطية بناها الديمقراطيون؟ فى الحقيقة الديمقراطية تبنى بمعاناه شديدة. فى الغرب حدثت نتيجة الصراع بين أطراف كلها غير ديمقراطية، ولكنها ترى الالتزام بقواعد التعددية والديمقراطية هو الثمن الوحيد الذى لابد من دفعه حتى تستقر هذه القوى. وفى هذا المجال ربما تكون النصيحة التى نوجهها لهذه القوى الفلسطينية أنه على الرغم من اعتراض كثير منها على اعلان المبادئ الا أن خوضها الانتخابات القادمه هو خير ضمانة تقدمها حتى تكون السلطة الفلسطينيه القادمه سلطة ديمقراطية . إعتقد أنها لو أخذت موقف المقاطعه من هذه الانتخابات ، أو إتخذت موقف مقاطعه لأية مؤسسه فلسطينيه ، سوف تولد فإن هذا من شأنه أن يكرس

فى الحقيقه نمط من الاستبداد فى اطار هذه السلطة أى إذا تواجدت هذه القوى المتعدده والتى لها جذور فى الأراضى الفلسطينية ، داخل المؤسسه الفلسطينيه ، فأعتقد أن ذلك سيكون افضل ضمانة لتوطد الدعائم التعدديه داخل هذه المؤسسات، وهذا ايضا سوف يقوى من الشوكه الفلسطينيه بصفه عامه فى مواجهتهم سلطه الاحتلال الاسرائيلى . اخيراً فإنه على الرغم من الكلام الذى قيل عن الدستور والقانون وأن البعض ينظر للدستور والقانون على أنه أطر شكليه ، الا أننا لا ينبغى أن نقلل من اهميه البحث والدراسه فى الضمانات الدستورية والقانونيه فالدستور والقانون هو أيضا اطار يشكل العلاقات الاجتماعيه والسياسية .. ولذلك فمن المفيد أن تكون هناك دراسات حول النظام الانتخابى المناسب للسلطة التشريعيه الفلسطينية فى المستقبل وهل يكون نظام التمثيل النسبى بالمعنى الحقيقى الذى نعرفه فى القانون الدستورى وليس بالمعنى الذى طبق فى مصر مثلاً بعباره أخرى هل يكون الاخذ بنظام التمثيل النسبى هو الضمانة لتمثيل كل القوى الفلسطينيه داخل هذه المجالس التشريعيه ؟ هل يجرى توسيع التمثيل النسبى أيضا بحيث يتجاوز الأطر التشريعيه فيكون هناك نوع من التمثيل النسبى داخل الأجهزه التنفيذية على النحو الذى كان يقترح بالنسبه لايرلندا الشمالية هذا أيضا سبيل مناسب ولعل وجود مجلسين ووجود ضمانات لهذين المجلسين أمر مناسب. أعتقد أن كل هذه المسائل مهمه ليس بأعتبارها مسائل شكليه داخل العلاقات بين القوى السياسية والقوى الاجتماعيه بل داخل فلسطين اكرر شعورى بالحرج ولكنه الحرج الذى يدعونى للحديث بكل الموده والحب .

أ- **فاتح عزام:** أشكر كل الاخوه على مداخلاتهم ، وأؤكد أننا فى معركة واحدة وخندق واحد. خندق حقوق الإنسان بالذات ، الذى لا فرق فيه بين فلسطينى ومصرى وليبى وسودانى ... وما نقوله من منطلق حقوق الإنسان يسرى على الجميع .. ولكننا فى محاولات تطبيق وأعمال هذه الحقوق والعمل بها وضمانها ، قد نختلف حول الاستراتيجية والحيثيات من دولة إلى اخرى .. ومن وضعيه حكم ذاتى ، الى احتلال الى استقلال .. وهذا امر طبيعى . نحن فى فلسطين نتفق فى الواقع على الكثير .. والحكم الذاتى قد يفتح لنا أفاقاً بأتجاه بناء مؤسسات وأجهزة ومقومات دولة فلسطينية مستقلة فى المستقبل . وحتى أن لم ننجح فى ذلك وأعيق هذا الهدف خلال عشرة سنوات أو عشرين أو حتى خمسين فإن بإمكاننا أن نضمن حق واحد اليوم أو مجموعة حقوق.. لمجموعة أشخاص غداً.. إذ انجحنا فى عمل ذلك نكون حققنا إنجازاً .وأن حركة حقوق الإنسان حتى فى ظل الاحتلال الإسرائيلى حركة قوية فى فلسطين ولها دعمها من المجتمع، وسوف تستمر فى التعامل مع المتغيرات والتفاعلات، لتحقيق أهدافها.. وبالطبع ، فإن الدعم العربى والدولى سوف يسهم فى إنجاز الكثير . نحن بصدد بناء مؤسسات هذه الدولة ومن وجهة نظرنا أن قضية حقوق الإنسان ليست قضية فلسفية فقط ، وإنما هى فى الأساس قضية قانونية .. أحتاج أن أعرف ما هو القانون الذى يطبق ، وأن أتأكد أن هذا القانون يضمن أعلى قدر من أحترام حقوق الإنسان ، وأعلى مستوى من الحقوق يمكن أن أحصل عليه .. ثم علىّ أن أعرف من هو المسئول عن ذلك، وأضع هذا المسئول تحت مسئوليته فى أعمال هذا القانون .. هذه عمليه سنسهم بكل جهدنا ونحتاج لتعاون

الجميع من أجل أن تنجح . وبما أن قضية حقوق الإنسان ، قضية قانونية ، أود أن أذكر أن الشئ المؤسف فى موضوع الأتفاق الذى ورد بين المنظمة واسرائيل ، هو تغييب القانون الدولى تقريباً كلياً .. ولا أعنى بذلك قوانين جنيف الأربعه وإنما قوانين وقرارات الأمم المتحدة .. أذكر منها ما يتعلق بالاحتلال وأغتصاب أراضى الغير والاستيلاء على القدس الشريف ، والاستيطان طويل الأمد لأراضى لا ندرى هل ستعود أم لا . طبعاً بعض هذه النقاط واضح فى الأتفاق كنقاط للنقاش المؤجل . لكن هناك أحتمال أن يفوت الأوان بالشكل الفعلى فيما بعد ! لكن الاستناد الى القانون فى التفاوض مع اسرائيل بهذا الشأن ، أشعر أنه تغيب بشكل كبير .. لابد على سبيل المثال من مقاضاه مرتكبى جرائم الحرب ، وهناك الكثير مما حدث خلال الـ ٢٧ عاماً من الاحتلال مثل القتل العمد والأبعاد وهدم البيوت ومصادره الأراضى ، وهى أمور لا تبرير لها بأية ضرورة عسكريه ... الخ. نحن نطالب القيادة والسلطة الفلسطينية بأن تثير ذلك فى التفاوض وفى المحاكم الدولية . لابد أن نصل ألى مرحلة المطالبه بمحاكمة مقترفى جرائم الحرب . هذه الموضوعه مهمه جداً . فإذا لم يكن القانون هو اساس الاتفاق .. فسوف نعمل فى ظل شريعه الغاب ، حيث يسود القوى ، ونحن فى هذه المعادلة بالذات نعرف من هو القوى .

أ. محمد صبيح :

أؤكد احترامى لكافة الأخوة الذين لهم تاريخ نعتز به فى نصرة الثورة الفلسطينية ، وعلى رأسهم الأخ أحمد بهاء الدين شعبان .. نحن نعرف أن إعلان المبادئ لم يفى بالحد الأدنى من المطالب الفلسطينية ، وهذا ما أعلناه دون استثناء وما زلنا نكرره . ونطمأنكم أنه فى ظل المعطيات العربية والدولية سنفعل أى شئ يرضى عنه الضمير الفلسطينى والنضال الفلسطينى .

فى بداية العملية إستقال الشيخ السايح رئيس المجلس الوطنى وهو رجل مسن (٩٢ سنة) ولا يستطيع أداء مهامه. ولا يستطيع أن يكون معنا فى الأجواء السيئة . ويفترض أنه حتى الآن لم يقدم استقالته للمجلس الوطنى رسمياً الذى يرأسه بالأنابة نائبه الأول . وفى هذا لم يخرج أحد عن القانون .

من ناحية أخرى فقد جرى الاستناد فى هذه العملية السلمية الى قرارات المجلس الوطنى الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٧٤ التى تتحدث عن إقامة السلطة الوطنية على أى جزء يتم تحريره أو جلاء القوات المحتله عنه . وهذا واضح، كما أن الخلاف الفلسطينى فى ذلك الوقت كان واضحاً. عندما انسحبت الجبهة الشعبيه من اللجنه التنفيذية للمنظمة.. ثم هناك قرارات ١٩٨٨ وما تلاها عن المجلس الوطنى التى أضاءت الأخضر للخط السياسى .. ثم ذهبنا الى مدريد.. نحن أخر من وافق على الذهاب الى مدريد.. ذهبنا بشروط مجحفة وطورناها .. وصحيح كان هناك عشرات القنوات العربيه والدولية ، تعمل فى الحقل السياسى .. ولا يمكنك الكشف عن قناة قبل أن تنضج شيئا . وعندما أنضجت هذه القناه شيئا تقدمنا به الى المجلس المركزى الفلسطينى الذى أخذ صلاحياته بقرار من المجلس الوطنى عام ١٩٩١ . وقد ناقش هذا المجلس الاتفاق مطولاً بعد أن وزعت عليه الوثائق

الرسمية .. ولم يوجد بها ملاحق سرية .. هذا أمر دسته علينا أجهزة الأعلام .. كالقول بأن أجهزة الشرطة الفلسطينية تتلقى رواتبها وتسليحها من وزارة الداخلية الإسرائيلية ! .. مع أن كل عناصر هذه الشرطة من هذا البلد (مصر) .. ورواتبها تأتى من الدول المانحة ونحن نصارع على هذا مع هذه الدول . أؤكد أنه لا توجد ملاحق سرية ..وبالنسبة لقضية الحرب الأهلية ، أنهم يريدون أن تقوم الحرب حتى لا تقوم الدولة الفلسطينية .. إننى أعتز بحرص الدكتور وحيد عبد المجيد على الوحدة الوطنية الفلسطينية ، ونحن نفتح الصدور لكل نقد .. لكنى أقول أن الشعب فى الداخل يحمى السلطة الوطنية .. وقد جرى تعيين وزير عدل معروف فى تاريخ القضاء الفلسطينى هو « فريح أبو مدين » وجرى تعيين قاضٍ مشهور هو «قصى العيادلة» من خيرة رجال القضاء .. لا توجد محاكم عسكرية ، ولا توجد محاكم دولية .. ومقر الحكم الجديد فى أريحا هو مقر الحكم العسكرى الإسرائيلى السابق. ونحن لسنا دولة نامية ، نحن دولة تعانى من الاحتلال بكل جبروته وقوته .. ولم يتزحزح سوى خطوات قليلة . ومع ذلك لم نضق بالديمقراطية وأرجو أن يطالب هذا الأجتماع بالديمقراطية فى المستقبل .. وكذا أطلب ذلك من كل القوة السياسية كى تحافظ الدولة الفلسطينية على حقوق الإنسان .. ولا شك أن الشاب الذى توفى فى السجن (فريد جربوع) أفسد علينا موضوعه الفرحة .. وقد عوقب ثلاثة ضباط مسؤولين بالتوقيف وجارى التحقيق بخصوص القضية .. ولكن ليس هناك الآف من الشباب فى السجون الفلسطينية . ولا توجد حتى جرائم معتادة .. ومع ذلك لابد من ضمانات لحقوق المواطن الفلسطينى ، أخذين بعين الاعتبار أن الشرطه الفلسطينية قد تشكلت من شباب منتشرين من الجزائر إلى السودان واليمن .. الخ . وقد تشكل هؤلاء بمدارس مختلفه ونظم ودساتير مختلفة .ولا شك أنه ستحدث بعض التجاوزات حتى يأتلف هؤلاء على نظام واحد . إن هؤلاء الشباب لهم هموم كثيرة وبعضهم قد لا يتمكن من رؤية زوية لسته أشهر كاملة «ويا عالم يراهم أم لا» . لدينا هموم لا نريد أن نضعها على كاهل الآخرين . لكن ما يؤلم هو الإدعاء بإننا لم نقبل الرقابه الدولية .. بالعكس ، لقد طالبنا دوما بذلك ونحن نصر على هذا الحضور الدولى فى سياق الإنتخابات.. وإسرائيل هى التى ترفض ذلك . هذا موضوع خلافى . نحن نريد الرقابة الدولية على الإنتخابات كجنوب إفريقيا وزيادة ولتسجلوا على « إننا نريد ليس فقط حضور دولى بل ومشاركة دولية فيها » .. وغير ذلك خطأ . وحتى الإسلاميين يريدون الإنتخابات .. الإنتخابات تعنى أنك فى الطريق إلى الدولة. وإنك فى مجتمع ديمقراطى .. وقد أجرينا الإنتخابات فى النقابات والجميعات والمؤسسات حتى فى ظل الإحتلال ونجح من نجح وأخفق من أخفق ، وهو أمر شارك فيه الجميع .. الأمر الذى أظهر وجهاً حضارياً للشعب الفلسطينى . وأتمنى من الدكتور وحيد أن يصحح معلوماته بهذا الشأن. وبالنسبة لصلاحية التشريع الفلسطينى .. نلاحظ أننا أمام مرحلتان ، فترة إنتقالية وفترة نهائية ، كنا نصر على كلمة «تشريع » ، وكانوا يصرون على أن لا نشرع لأن التشريع يعنى أن يكون هناك برلمان ..وبصفة عامة ، هذا المجتمع لا يستطيع حاكماً من كان أو أى تنظيم أن يقف فى وجهه .. إن كل « فلسطينيين إثنين بينهم ثلاث زعماء » .. ولذلك أتمنى أن يأخذ العالم العربى الإهتمام نفسه الذى للجانب الفلسطينى وأرجوكم مطالبة السلطة الفلسطينية بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان بشكل إيجابى .

د. محمد السيد سعيد:

الغرض من هذه الندوه أن تكون على شكل مناظره وأن تتيح تعددية فى الاراء الأفكار وإذا جاز لى مع ذلك فإننى أنبه الى بعض النقاط: النقطة الأولى تتصل بمقوله جلد السلطة الوطنية .. فى واقع الأمر ، كان ذلك أبعد ما يكون عن فكرنا.. السلطة الوطنية هى سلطة وطنية لجميع العرب وجميع القوى الديمقراطية والوطنية فى العالم العربى وبالتالى فقضية الجلد ليست مطروحه . مثلما نستطيع أن نقول أننا لا نجلد الحكومه المصرية ، وانما نتقصى توجيهها حيال قضايا الإنسان . أو أى سلطة أخرى فمنطق حقوق الإنسان منطق لا سياسى بمعنى انه لا يأخذ مواقف معاديه من أى سلطة كانت وإنما نأخذ موقف المناشده والرقابه من أداء هذه السلطة تبعاً لمقاييس محدده للأداء ومعروفه عالمياً . وبالنسبة لمسألة اللغة الإسرائيلية . أعتقد أنها مبالغة شديده جداً من الاستاذ صبيح وأنا متأكد ومطلع على الصحافه الفلسطينية وعلى الأدبيات الفلسطينية فى الصحافه العربيه مثل الحياة والشرق الاوسط ولكن ايضا الصحافه الفلسطينية مثل جريدة القدس الخ . وبها من الأفكار ما يتجاوز ماورد فى هذه الورقه... أن ما ضمن فى هذه الورقه كان على محمل قياس الأمور أو الاوزان النسبيه للمخاوف والتطلعات . ولكن ما يتم فى الصحافه الفلسطينية أكثر من ذلك بكثير .. كل ما هناك أن موقف حقوق الإنسان لا يلتزم الخصومه تجاه أى طرف كان وانما يسعى أن يكون للجميع حق التعبير والحقوق السياسية والمدنيه الأخرى .

وحول مسألة التمييز بين الداخل والخارج ، أنا فى الحقيقة أقبل التمييز ولا أقبله . لا أقبل فكره التمييز بين الداخل والخارج إذا كان ذلك أن يجزء الشعب الفلسطينى ، ولكنى أقبله اذا كان فيما يتصل بمتابعه حقوق معينه منصوص عليها فى إتفاقيات معينه وبالنظر الى مجموعة كبيره من الممارسات وعلى سبيل المثال ففى إتفاق إعلان المبادئ هناك تمييز بين الداخل والخارج ..اذا كان فيما يتصل بمتابعه المواطن الذى سوف يدلى بصوته فى الإنتخابات سوف يكون من سكان الأرض المحتلة ، وليس من سكان المخيمات فى دمشق وبالنسبة لموضوعة الحرب الأهلية فأننى ولست فى حل من ذكر الأسماء ، لأن الأسماء عديدة جداً ، قالت منذ ٦ شهور مضت أنه هناك إحتمالات لحرب أهلية . لكن لماذا الجزع من فكرة أن يصل الأمر إلى حد أن يكون هناك إحتمال حرب أهلية فلسطينية . فى واقع الأمر الحرب الأهلية الفلسطينية كانت واقعة مستمرة طوال الوقت .. يتضح هذا فيما كان يتم على أرض لبنان من صراع مسلح ممتد منذ عام ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ . كانت هناك مخيمات تنتزع بالقوة من المنظمة ، ثم تعود إليها ، هذه حرب أهلية فلسطينية .. لماذا لا يذكر إخواننا اليمنيين أن هناك حرب أهلية فى اليمن هذه حقيقة واقعة .. وهناك مخاوف حقيقية من حروب أهلية أخرى . هناك حرب أهلية فى السودان إسمها

حرب أهلية ، هذا أمر تتعرض له الأمم جميعها ليس فيه ما يخجل وإنما فيما يحث على الحيلولة دون وقوع هذه الكارثة . لان هذه الكارثة فى ظنى وهذا ما لم تنتبه إليه حركات حقوق الإنسان إن حالة الفوضى أو حالة الحروب الأهلية هى أكبر كوارث حقوق الإنسان . أكبر كوارث حقوق الإنسان. أما عن قضية التمييز بين داخل وخارج ليس هناك تماثل فى ظروف الفلسطينى المقيم فى دمشق أو فى بيروت أو إحدى الأمريكتين . فهذا التمييز وارد بالفعل. كل ما يمكن أن نقول حياله هو أن هناك معضلة حقيقية فى البحث عن رؤية مركبة لما هو قائم بالفعل .. مثلاً ما سوف يكون عليه مصير المنظمة فى حال إيجاد سلطة تمثيلية حقيقية داخل الأراضى المحتلة ؟ ما هى العلاقة بينها وبين المنظمة فى هذه الحالة . هذا ما ورد فى الورقة ، وليس تميزاً بمعنى الدعوى لتجزئة الشعب الفلسطينى هذا كلام حقيقى غريب أن يصدر عن الأستاذ صبيح إذا كان هناك من قبل التمييز بين الداخل والخارج ، فالبتأكيد ليس القاعدين هنا ولكن القاعدين هناك ..بمعنى الذى قبل التوقيع على هذا سياسياً وليس حركة حقوق الإنسان .. بمعنى أن الذى وقع الإتفاق يقول بتمييز الداخل عن الخارج ، وإعطاء حقوق معينة للداخل وحرمان الخارج . أما مسألة الحرب الأهلية فهى مسألة حقيقة . التقارير الأولى التى وردت عنها ليست فى الصحافة الإسرائيلية وإنما فى الصحافة الفلسطينية . وكانت هناك أحاديث كثير ة فى القدس وتصريحات لكبار رجالات المجتمع الفلسطينى فى الأرض المحتلة .تحدث فى الحرب الأهلية أو حالات إنهيار النظام العام ، أو فى حالة الفوضى العامة . ومع ذلك من أن الورقة قالت بأن حربا أهلية سوف تحدث . هذا مستبعد للغاية وإن التقارير الأولى التى وردت بهذا الشأن هى تقارير إرتجالية ولم تقدر تقديراً كافياً . عمق الرابطة الروحية الوجدانية النضالية التى تجمع بين الأطراف ، ومع ذلك حتى مع مثل هذه القوة الكفاحية الضاربة الجبارة سقطت بالفعل فى أوضاع الحرب الأهلية على الأقل فى لبنان .

إن المنطق الأساسى للورقة يقول لنا علينا أن نقرأ إحتمالات حقوق الإنسان فى ظل سلطة الحكم الذاتى من منهج إستقرائى ، بمعنى ماذا كانت عليه ممارسات منظمة التحرير الفلسطينية أو أطراف المعارضة . فيما يتصل بمنظمة التحرير الفلسطينية القضية ليست جديدة على الإطلاق لأن هناك سجل كامل بالحركات المطلبية والحركات الإصلاحية فى منظمة التحرير الفلسطينية لفترة طويلة جداً . وكان هناك نقاش حار فى الأدبيات الفلسطينية .. عما إذا كانت القضية هى إصلاح المنظمة أولا أم حسم القضية الوطنية من خلال الإنتخابات ، كان هناك رأى قوى يقول إنه علينا أن نصلح بيتنا من الداخل أولاً ثم نذهب للتفاوض مع إسرائيل وهذا لم يكن محبوساً فى الصدور وإنما كان معبراً عنه فى وسائل شتى فى مختلف أرجاء المجتمع الفلسطينى بما فى ذلك الألية الصحفية .. وبالتالى فالقول أنها قضية مصطنعة هو قول مبالغ فيه جداً بدءاً من التقاليد السياسية العربية التى تنكر

الواقع أو التى تحب أن تسميه تسميات مختلفة .. الفرق الذى أود التركيز عليه هو الفرق بين تلميذ العلم فى محراب العلم ، والسياسى الذى يأخذ مواقفاً ويبررها على هذا النحو أو ذاك مما يعنى أن التميز بين مجال علم السياسة أو مجال علم القانون أو خلافه هذا يحتاج من صاحب الرأى إلى أن يكون علمياً محايداً موضوعياً ..إلخ ويسمى الأشياء بمسمياتها .. إن الخلاف مع الأخوة هنا ليس جديداً لأن هذا الحوار كان ممتدا مع زملائنا فى حركة حقوق الإنسان الفلسطينية .. إن تقديرهم الممتاز لحيوية المجتمع المدنى الفلسطينى ومنظماته ومؤسساته هو على درجة من الإرتفاع ما يستحق التقدير ولكن ما يستحق أيضاً علامة إستفهام بسيطة وهنا ليس من الغرور فى الحقيقة بأن أناديهم بأن يتعلموا من تجربة مصر ودول أخرى .. كان هناك مجتمع مصرى شديد الحيوية قبل ١٩٥٢ وتم تدميره بإستخدام الجماهير . الجماهيرنفسها التى كانت لفترة وجيزة منخرطة فى نفس الحركات والمنظمات التى تم تدميرها بل وخرجت مظاهرات شعبية تطالب بتدمير «الوفد» وتدمير «السعديين» التى كانت الجماهير نفسها منخرطة فيها قبل أيام قليلة . هناك أيضاً تجربة المجتمع السياسى السودانى هذا المجتمع الذى أنتج على الأقل ثورتين ثورة ٦٤ وثورة ٨٥ ، تم تدميره بمنتهى البساطة وجانب من هذا التدمير تم بأيدى الجماهير ذاتها ، إما بصمتها أو تواطئها .. بمعنى أخر هناك دروساً ثمينة للكيفية التى يتم بها تدمير مجتمع مدنى ، وأحد الأليات الكبرى لتدمير مجتمع مدنى هى ألية الموالى والمحاسيب (رش على الناس فلوس وخلص الموضوع) عبد الناصر عمل هذا ، وقال أن الموضوع لم يكلفه أكثر من أربعة ألاف جنيه .. وفعلاً لم يتكلف الأمر أكثر من أربعة ألاف جنيه إشترى بهم قيادات عمالية كبيرة خرجت للمظاهرات تقود ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ شخص وذلك بعدما كان مليون مواطن سنة ٥٤ يطالب بعودة الديمقراطية أنا أحذر إخواننا من المبالغة الشديدة .. أنا مدرك أن هذا شئ خطير وأن ذلك أحد الموارد المهمة للفخر . نحن كنا نبالغ سنة ٦٨ ، ٦٩ عندما كنا نقوم بمظاهرتنا فى الكلية معتبرين الثورة الفلسطينية شرارة للديمقراطية فى الوطن العربى أنا الأن متخوف على الديمقرطية الفلسطينية وعندى أسباب لذلك عندما رأيت التجربة المصرية والتجربة السودانية تقول نفس الشئ عن التجربة الفلسطينية وهناك قضية أخيرة وأنا لا أحمل أى نقص لتقدير وجه النظر هذه إنما كل الموضوع أنى ألفت النظر إلى أنه فى حالات كثيرة يصبح من السهولة بمكان تدمير مجتمع بأثره لأن بناء مجتمع يستغرق قرون ولكن تدميره يستغرق لحظة واحدة .. مثل ما قال أندريه مارلو فى روايته العظيمة « الأمل » أنه كم لحظة نستغرقها من أجل بناء إنسان عمره ٤٠ سنة ، لكن كم لحظة من أجل أن نقتله .. ثانية واحدة . نقطة أخيرة ، هى تتصل بقضية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية إننا غير متنبهين لها .. لأنى أريد أن أربط هذا الموضوع بمقاييس الأداء .. أنا أريد أن أقول أن أسلوب الموالى والمحاسيب وشراء الولاءات هذا بحد ذاته ليس إنتهاك لحقوق الإنسان إنما هو مصدر مهم

لإنتهاك حقوق الإنسان من حيث أنه يحرم الأمة من حقها فى التنمية لأن حق التنمية مرتبط بإيجاد أسس نزيهة مبنية عل أسس نزيهة أيضاً وهذه الألية تسئ إستغلال الموارد المتاحة لصالح وسائل الإفساد وليس وسائل البناء .

أ. فاتح عزام

لدى ملاحظة على حديث الأستاذ محمد صبيح تتعلق بمعاقبة ثلاث ضباط .. فهذا يثير القلق لأنه حسب ما أعرف والبيان الذى أصدره وزير العدل أ. فريح أبو مدين ،يجرى حالياً التحقيق .. وأرجو أن لاتتم معاقبة أى ضابط قبل أن تتحدد المسؤلية عبر التحقيق وقبل أن يقدموا لمحاكمة عادلة لهم فيها الدفاع عن أنفسهم ...إلخ

نقط أخرى ألفت النظر إليها هى ضرورة أن يتم البحث فى تشكيل لجنة تحقيق حول الممارسات الإسرائيلية سابقاً وأناشد أ. محمد صبيح بهذا الخصوص . فهذا ما حدث بعد أقل من شهر من تغير النظام فى جنوب إفريقيا ، كما حدث فى شيلى والسلفادور .. فأى نظام حين يبدأ مرحلة جديدة لا بد من النظر إلى الممارسات القديمة ومعاقبة المسئولين عنها .

وفيما يتعلق بالتمييز بين الداخل والخارج فإننى مع كل ما طرح ولدى مثل يتصل بى شخصياً .. أنا من الخارج من لاجئى ١٩٤٨ ، عشت حياتى فى لبنان وسوريا وأمريكا ... وعدت إلى بلدى من عشر سنوات لأول مرة ولم أمارس حقى فى العودة إلا حين حصلت على جواز سفر أجنبى . فلا فرق عندى بين داخل وخارج الأن. هنالك فرق بين تجربة وتجربة ..

ثمة نقطة أخرى ..إننا عندما نتحدث عن مجتمع مدنى فإننا نثير مسألة المؤسسات المدنية.. التى بدأت تتحرك فى كل قطاعات المجتمع . المرأة مثلاً .. نتحدث الأن عن أنه لا يوجد تحرير وطنى دون تحرير المرأة ، والنظر إلى القانون كأداة للتغيير . ونتحدث عن مؤسسات غير حكومية تجمعت وأعلنت موقفها وإصرارها على إستقلاليتها المهنية وإستعدادها للعمل مع السلطة السياسية مع الإحتفاظ باستقلالها المهنى .. كذلك هناك المعوقين.. توجد الأن حركة للمعوقين تقوى يوماً بعد يوم ، ونتطلع إلى إزالة أية قيود على حقوق المعوقين .. كل هذه القوى وغيرها ، لن تقبل بالتخلى عن النقاش التشريعى والقانونى وتكوين المجتمع المستقبلى .

أ. نبيل عبد الفتاح :

بالنسبة للتفرقة بين الفلسطينيين فى الداخل والخارج لاحظت أن الزملاء يتداولون التفرقة بالمعنى السلبى مع أنه

من الواضح انه لا فرق بين فلسطيني الداخل والخارج كجزء من شعب واحد على الأقل كأمة فى طريق التكوين . ولكن فى تقديرى أننا نغفل قضية بالغة الأهمية سوف تطرح على مائدة المفاوضات فى المستقبل وهى إمكانية بحث توطين فلسطيني الداخل ورفض حق العودة وهذه المسألة خطيرة لأنه حتى مناطق الحكم الذاتى سواء فى الضفة أو فى قطاع غزة والتى نأمل مجرد الأمل ، ونحاول أن نسعى لذلك فى إنشاء دولة فلسطينية فى هذه المناطق يمكن أن تستقبل بعض اللاجئين .أعتقد أن هذه المنطقة تنوء بمواطنيها . ويعنى ذلك أن حجم الكثافة السكانية فى غزة وفى الضفة مسألة موضع نقاش ، وجدل كبير ولكن فى نفس الوقت لماذا لا يدخل فى ذهننا أن إسرائيل والولايات المتحدة والغرب سوف يسعيان بالإتفاق مع الدول العربية الأخرى إلى بحث قضية التوطين بالنسبة للاجئى ١٩٤٨ ، وهذا يعد إهداراً لحق العودة .

أ . محمد خالد الأزعر :

أعتقد أنه حصل نوع من اللبس فى مقاربة موضوعة الحرب الأهلية بين خطاب الأستاذ محمد صبيح والخطابات الأخرى .. الحرب الأهلية فى هذا المقام ، وفى هذه المناظرة حالة بحثية ، حالة نقاش ، حالة إفتراضية تحتمل الوقوع وعدم الوقوع ، وتحتمل وجهات النظر المختلفة ، وهذا ماتتطلبه المناظرة فى جوهرها. والحق أن وجود الأستاذ محمد صبيح أعطى المناظرة معناها وشكلها الحقيقى ....

نقطة أخرى ألفت النظر إليها ، هى أن تأثير البيئتين الإقليمية والدولية على موضوع حقوق الإنسان لم يعط حقه من النقاش .

هناك أطراف إقليمية ودولية متغلغلة فى عملية التسوية وفى عملية إنشاء الكيان الفلسطينى المزمع ، فهل يمكن لهذه الأطراف ، عن طريق المنح أو المنع ، ممارسة ضغوط معينة من أجل توسيع أو تضيق مساحة الضمانات .. ربما تكون هناك مطالب للقوى الدولية فيما يخص هذا الجانب . ونحن لا نعرف بالضبط ما هى المساحة التى قد تشغلها هذه القوى الإقليمية أو الدولية فى هذا الإطار . ربما يروق لهذه القوى أولا يروق سلطة ديمقراطية ..

جانب أخر ، يتعلق بفكرة الضمانات برمتها ، أعتقد أنه جرى التركيز على فكرة أن الضمانات هى حالة قانونية .. وأتصور أن الضمانات هى بالأساس حالة ثقافية .. هناك مجتمع له ثقافة ممتدة غير ديمقراطية ، وقد نقول هناك إنسان تغلب عليه ثقافة غير ديمقراطية ، جرى بناؤها عبر فترة ممتدة من الزمن .

وفى مجتمعات أخرى إحتاج الأمر إلى ثلاثة أو أربعة قرون ليحدث التغير المطلوب . فلماذا نفترض أنه يمكن بناء وتغلغل الثقافة الديمقراطية فى الحالة الفلسطينية خلال خمسة أو عشرة أعوام لكن هذا لا يعنى عدم المضى على هذا الطريق .. علماً بأن السنوات والمرحلة التى يجرى فيها بناء الكيان الفلسطينى تقدم فرصه لبث المفاهيم الديمقراطية ..

أيضاً الموضوع الذى بين أيدينا يثير التساؤل المتعلق بعلاقة الحكم الوطنى بالحكم الديمقراطى .. هل يفترض أن يكون الحكم الوطنى ديمقراطى بالاساس؟ . لقد كافحت معظم دول العالم الثالث ضد الحكم الإستعمارى . بزعم إنتهاكه للحقوق ونهب الثروات ، بيد أن كثير منها وقعت تحت حكم وطنى مارس أحياناً ماهو أكثر إنتهاكاً للحقوق مما مارسه المستعمرون . وهنا أخذ المستعمرون يمنون على شعوب هذه الدول ، وثمة من يتحدث عن إمكانية العودة مرة أخرى من مدخل المساعدة على ضمان حقوق هذه الشعوب .. ونسمع الأن عن مفهوم التدخل الإنسانى ..

أخيراً ، يثور تساؤل مضمونه المقارنة بين ما حدث فى مجتمعات عربية أخرى وهل يمكن أن يعطى المثل الفلسطينى نموذجاً مختلفاً من جراء التجربة النضالية الممتدة ؟ أيمكن أن ينشأ نموذجاً مختلفاً لمقاربة الحقوق بناء على تباين ألية التحرر (قرار دولى ، ألية تسوية سلمية، أو كفاح مسلح ...) .. بصيغة أخرى ، ألا يمكن أن يترك النضال المسلح والقانونى والثقافى لنحو مائة عام أثراً مختلفاً على موضوعة ضمانات حقوق الإنسان ؟ .

قائمة المشاركين والمراقبين

أولا: المشاركين

١ – أحمد بهاء الدين شعبان	كاتب سياسى
٢ – أمين مكى مدنى	رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان
٣ – بهى الدين حسن	مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
٤ – خضر شقيرات	مدير مؤسسة الأرض والمياه للدراسات والخدمات القانونية (القدس)
٥ – عبد المنعم سعيد	عضو مجلس أبناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ونائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
٦ – على الدين هلال	عميد كلية الأقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة .
٧ – فاتح عزام	منسق برامج منظمة الحق (رام الله)
٨ – محمد السيد سعيد	مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام
٩ – محمد خالد الأزعر	باحث وكاتب فلسطينى.

١٠- محمد صبيح	أمين سر المجلس الوطنى الفلسطينى.
١١- محمد نعمان جلال	مندوب مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية
١٢ - مصطفى كامل السيد	أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
١٣- نبيل عبد الفتاح	خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراجية
١٤ - وحيد عبد المجيد	خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراجية
١٥ - يحى الجمل	إستاذ القانون الدستورى بجامعة القاهرة

ثانيا : المراقبين

١ - أحمد كرعود	منظمة العفو الدولية
٢ - بيترمان	المستشار القانونى لهيئة الصليب الأحمر الدولى فى الأرض الفلسطينية المحتلة ومنطقة الحكم الذاتى.
٣ - حسنى أمين	نائب مدير مركز الدراسات القانونية لأتحاد المحامين العرب.
٤ - كريستوفر جورج	مدير منظمة مراقبة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط (ميدل إيست ودتسن)- (نيويورك).
٥ - لين وولشمان	مركز تطبيق القانون الدولى لحقوق الإنسان (رام الله)

مجلس الأمناء

إبراهيم عوض	مصر
أحمد عثماني	تونس
أسمى خضر	الأردن
السيد ياسين	مصر
آمال عبد الهادي	مصر
سحر حافظ	مصر
عبد الله النعيم	السودان
عبد المنعم سعيد	مصر
عزيز أبو حمد	السعودية
غانم النجار	الكويت
فاتح عزام	فلسطين
فيوليت داغر	لبنان
محمد أمين الميداني	سوريا
ماني مجلي	مصر
هيثم مناع	سوريا

مستشار البحوث	مدير المركز
محمد السيد سعيد	بهي الدين حسن

كراسات "مناظرات حقوق الانسان"

تصدر هذه السلسلة برعاية هيئة المعونة الدانمركية "دانيدا Danida" و بدعم من مؤسسة "معا من أجل حقوق الانسان" الفرنسية "Agir ensemble pour les Droits de L'Homme "

الآراء الواردة في هذا الكراس لا تعبر بالضرورة عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

المحتـــويـات

افتتاحية ٢

المقدمة ١١

الفصل الأول

الضمانات الواقعية لحقوق الإنسان فى الإراضى المحتلة ١٧

الفصل الثانى

تقنين ومأسسة حقوق الإنسان فى إطار الحكم الذاتى ٤٥

التعقيبات ٥٧

تعقيب أول الأستاذ/ خضر شقيرات ٥٩

تعقيب ثانى الأستاذ/ راجى الصورانى ٦٥

تعقيب ثالث الأستاذ/ فاتح عزام ٧٣

المناقشات ٨١

المشاركين والمراقبين ١٠٥

تصويب لقائمة المراجع

١٩- انظر زها بسطامى (الحكم الذاتى الفلسطينى بين أمن الدولة ودولة الأمن) الحياة ، العدد ١١٣٣ فبراير ١٩٩٤.

٢٠- المصدر نفسه

٢١- انظر مروان بشارة (غزة تغلى والأكثرية صامتة) الوسط العدد ١١٥ ، ١١ أبريل ١٩٩٤.

٢٢- انظر « قيادة فتح تتنصل من تصرفات بعض عناصرها » ، الحياة العدد ١١٣١٦ ، فبراير ١٩٩٤.

٢٣- انظر إعلان عرفات إنشاء هيئة فلسطينية عليا لحقوق الإنسان واستعداده للتوقيع على الاتفاقات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، الحياة ، ٣ أكتوبر ١٩٩٣.

٢٤- إبراهيم أبو لغد وآخرون ، إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى . آفاق الحاضر و المستقبل ، مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطينى ، بيرزيت ١٩٩٤ ص ١١.

٢٥- ربى الحصرى ، « فلسطينيو الأرض المحتلة يناقشون النظام الأساسى » الحياة، العدد ١١٣١٦ ، ٨ فبراير ١٩٩٤.

٢٦- المصدر نفسه.

الصفحة	السطر	الخطأ	التصويب
٤	١٢	عى	على
٥	١٠	يتباين	تتباين
٥	١٢	الحقوقى،والسياسى	الحقوقى والسياسى
٧	١٤	والاحتمالات	للإحتمالات
٨	١٩	يشكل	تشكل
٨	٢٣	الأجتماعى	الإجتماعى
٩	٦	التميز	التمييز
٩	١٨	التعدية	التعددية
١٥	٨	لاشأن	الشأن
٢٠	١٤	بالسلطة	بالسلطة
٢١	١٩	هذ	هذة
٢٤	٦	أعضاد	أعضاء
٢٤	٢٣	الشخصاينة	الشخصانية
٢٥	٣١	أعمال	إعمال
٢٩	٢٤	منظة	منظمة
٣١	٩	إونضباطها	إنضباطها
٣٤	٣٠	فكره	فكرة
٣٩	١٨	لسطة	لسلطة
٤١	٤	عل	على
٤٤	١٢	فلسطنية	فلسطينية
٥٢	٧	الحل	لحل
٥٤	١٠	قانوينة	قانونية
٦٠	١٣	التعالم	التعامل
٦٠	٢٢	الدوله	الدول
٦٠	٢٦	الإدارة	الارادة
٦١	٢٨	السطلة	السلطة
٦٣	٥	سسياسية	سياسية
٦٤	٤	أو السلطة	للسلطة
٦٥	٣	الاحتلا	الاحتلال
٦٦	٥	المحتلفه	المحتلة
٦٦	١٠	فعدى	فعدا

الصفحة	السطر	الخطأ	التصويب
٥	٥	بلأدوار	بالأدوار
٥	١١	الحقوق،المدنية	الحقوق والمدنية
٦	٣	حوق	حقوق
٨	١١	اقتصادية	إقتصادية
٨	٢١	تكون	تقود
٩	٤	على	مع
٩	١٠	بجوهراياتها	بجوهرياتها
٩	٢٧	المجالة	المجالين
٢٠	١٢	التعدية	التعددية
٢٠	٢٧	الشماركة	المشاركة
٢٣	٢٦	الثنائية، المتعددة	الثنائية والمتعددة
٢٤	١١	الشخصاينة	الشخصانية
٢٥	١٩	عل	على
٢٦	١٩	تأثير	تأثر
٣٠	١٠	اما	أمام
٣٤	٢٥	التعدية	التعددية
٣٥	٢٢	الديمقوقراطى	الديمقراطى
٤٠	٢٦	الأمن	الأملى
٤١	٢١	إحمتالا	إحتمالا
٤٧	١٢	تتطور	تطور
٥٤	١٢	المشروع	المشرع
٦٠	٢١	فيه	منه
٦٠	٢٢	متأنرا	متأثرا
٦١	١٠	العوالم	العوامل
٦٢	٤	فى الوفاق	بالوفاق
٦٣	١٢	تعرض	تفرض
٦٤	٥	السطلة	السلطة
٦٥	١٢	الضريبية	الضريبة
٦٦	٦	أخريين	أخرتين
٦٧	٤	الثوريبة	الثورية

الصفحة	السطر	الخطأ	التصويب
٦٧	٤	الدى	الذى
٦٧	٢٤	برؤيا	برؤية
٦٨	٢٠	الحود	الحدود
٦٨	٣٠	المؤسسسية	المؤسسية
٦٩	٤	الفلسطنية	الفلسطينية
٧٠	١٨	لاشكى	الشكلى
٧٤	٨	بشكل	يشكل
٧٤	٢٣	يحب	يجب
٧٥	٣٠	مسحلة	مسلحة
٧٧	١	التنخابات	الإنتخابات
٨٣	٤	إضافة كلمة:	ذلك أن ضمانات
٨٣	١١	نتسائل	نتساءل
٨٦	٢١	تفسير جديد	تفسيراً جديداً
٨٧	١٦	الفلسطيونى	الفلسطينيين
٩٠	٥	جزء	جزءاً
٩١	١٣	قررات	قرارات
٩١	١٧	بروافدها ومصدرها	بروافده ومصدره
٩١	٢٦	ضمنات	ضمانات
٩٣	٥	حذف كلمة:	وربما لا تكون
٩٣	١١	السطحية	الإسرائيلية
٩٤	٧	قضيايا	قضايا
٩٥	١٩	الفسطلبية	الفلسطينية
٩٧	٢٣	إضافة كلمة:	إضـــاءت الضوء الأخضر
٩٩	٥	إضافة كلمة:	قـــضـــايا حقوق الإنسان
٩٩	١٤	يجزء	يجزئ
١٠٠	١	فيما	ما
١٠٠	١٤	ذلك من أن الورقة	ذلك فإن الورقة
١٠١	٢١	بأثره	بأسره
١٠٢	٦	إضافة كلمة:	لهم حق الدفاع
١٠٤	١٤	أثراً	أثرا
١٠٨	٤	ودتسن	ووتش
١٠٨	١٤	الاستراجية	الإستراتيجية

الصفحة	السطر	الخطأ	التصويب
٦٧	٢١	كان	كانت
٦٨	٤	الإسرائيله	الإسرائيلية
٦٨	٢٣	هنا	هناك
٦٩	٤	بالذت	بالذات
٦٩	٢٧	لجلحلة	لجلجة
٧١	١٣	الدرسة	الدراسة
٧٤	١٠	أوسول	أوسلو
٧٥	٨	الرسيمة	الرسمية
٧٦	١٩	المعاضرة	المعارضة
٧٩	٢٢	تعلم	تعمل
٨٣	١١	لعسكرى	العسكرى
٨٥	١	بإدارة	بإرادة
٨٧	١٣	تخوض	تحرص
٨٨	٦	متأخرة	متأخرا
٩١	٥	الإتفاقات	الإعاقات
٩١	١٦	ببن	بين
٩١	١٧	سبقنا	سبق
٩٢	١٣	بين	من
٩٣	٩	تنصاع	ينصاع
٩٥	٤	مشعبه	مشبعة
٩٥	٢٥	نوحجهها	نوجهها
٩٨	١٧	زوية	ذوية
٩٩	٦	من	على
٩٩	١٨	قالت	قلت
١٠٠	٩	فالبتأكيد	فبالتأكيد
١٠٠	١٤	أهلية سوف تحدث	أهلية لن تحدث
١٠١	٢٢	مارلو	مالرو
١٠٣	٣	الخارج	الداخل
١٠٧	٥	أبناء	أمناء
١٠٨	١٣	الاستراجية	الإستراتيجية

كراسات مناظرات حقوق الإنسان . تتناول القضايا و المشكلات المطروحة الآن على جدول أعمال السياسة العربية فى المجالين القطرى والقومى من منظور حقوق الإنسان .

د . محمد السيد سعيد

موضوع إهتمامنا هو إستكشاف مستقبل ضمانات حقوق الإنسان فى المرحلة الجديدة المتمثلة فى تطبيق الحكم الذاتى الفلسطينى .

منـــال لطفـي

نؤكد على ضرورة وجود جهاز قضائى فلسطينى مستقل ووجود تقييم يضمن حقوق الإنسان ، لكننا نخشى ألا تتمتع السلطة التشريعية بسند من هذا القانون فى ظل سلطة الحكم الذاتى .

راجي الصوراني

فى غياب برنامج بديل لابد للمعارضة الفلسطينية من أن تقرر المشاركة فى الحياة السياسية الفلسطينية ، وإلا تلاشت أيديولوجيتها أو بقيت رهينة قوى لها مآرب أخرى .

فـاتـح عـزام

إن الربط بين الوفاق الوطنى والديمقراطية لهو فى غاية الأهمية ، كون الوفاق يلعب دوراً أساسياً ومركزياً فى بناء مجتمع مدنى .

خضـر شقيرات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان فى العالم العربى .. ويلتزم المركز فى ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان . ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما فى ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية .

يتبنى المركز لهذا الغرض برامجاً علمية وتعليمية ، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية ، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية . ويقدم خدماته للدارسين فى مجال حقوق الإنسان ..

لا ينخرط المركز فى أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته ، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق .